مجلة

# دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

| | |
|---|---|
| إبراهيم أبو عرقوب | أحمـــد البرصـــان |
| أحمد سعيد نـوفل | عبد الفتاح الرشدان |
| علـي محـافظـــة | محمـــد أبـو حمـور |

السنة ٢٠ العدد ( ٧٦ ) صيف ٢٠١٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

# هيئة المستشارين

| | |
|---|---|
| الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي<br>الأردن | د. أحمد التويجـــري<br>السعودية |
| أ.د. أحمد يوسف أحمد<br>مصر | أ.د. إسحـــق الفرحان<br>الأردن |
| أ.د. أميـــن مشاقبـة<br>الأردن | أ.د. سعد ناجي جواد<br>العراق |
| أ.د. عبد الإله بلقزيز<br>المغرب | د. عبد الله النفيســي<br>الكويت |
| د. غانـــم النجـــــار<br>الكويت | د. فهد الحارثي العرابي<br>السعودية |
| د. مجـــدي عمـــر<br>الأردن | أ.د. محمد السيد سليم<br>مصر |
| أ.د. محمـــد المجـــذوب<br>لبنان | أ.د. محمـــد المسفـــر<br>قطر |
| أ.د. مـــــروان كمـــــال<br>الأردن | |

## قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

# المحتويات


**المقال الافتتاحي**

٧ انعطافات السياسات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

**التحرير**

**البحوث والدراسات**

١٩ الحروب الأهلية العربية ومستقبل الدولة الوطنية

**مفيد الزيدي**

٤١ اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي

**أمجد جبريل**

**المقالات والتقارير**

٦٩ التوجهات الجديدة في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط

**أحمد البرصان**

٧٧ قراءة في استطلاع معهد بيو حول الانقسام الديني في المجتمع الإسرائيلي

**مهند مصطفى**

٨٧ العلاقات السعودية- الإيرانية.. الواقع والمستقبل

**محجوب الزويري**

٩٥ أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية

**فريق الأزمات العربي**

١١٣ الانتخابات النيابية القادمة في الأردن

**بكر البدور**

١٢١ احتمالات اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة
**مركز دراسات الشرق الأوسط**

## الملف البيبلوغرافي

### العلاقات العربية- الإقليمية والدولية

١٣٣ - المراجع العربية والإنجليزية
١٤٣ - أحدث الإصدارات

**حمزة ياسين**

# المقال الافتتاحي

## انعطافات السياسات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

### تقلبات استراتيجية

شهدت سياسات اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط تقلبات مهمة واستراتيجية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وتمثّلت معظم هذه السياسات بالغموض فيما يتعلق بحل الأزمات الساخنة مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن، والتدخل الأمني غير المباشر، وتقديم السلاح لفريق وخصمه، وأخيراً التدخل العسكري المباشر كما بدى من توجهات روسيا وأمريكا وفرنسا. ورغم تفاقم الأزمات إلى حروب دموية طاحنة غير أن أطرافاً فاعلة في النظام الدولي: أوروبا وروسيا وأميركا تبدو غير قلقة على مصالحها من هذه الأزمات، وتمارس سياسات متناقضة حتى مع مبادئ القانون الدولي؛ من ضرب بالطائرات ودعم لإرهابيين، وتشجيع للعنف المتبادل، ولا مبالاة باللاجئين في المنطقة الذين بلغ عددهم أكثر من ١٢ مليون لاجئ حتى حزيران/ يونيو ٢٠١٦ نتيجة الحروب الداخلية.

وهي بهذه السياسات تضع الشرق الأوسط في أتون حرب تحرق الإنسان والحضارة، وتستنزف الجيوش والجماعات والأفكار والمجتمعات، وتُحيلها إلى كيانات هشة ومقسمة لا تكاد تؤمن بأنها موجودة، في عملية تفكيك وإضعاف ممنهجة بعد أن أصاب التمزق الداخلي هذه الدول والجماعات، وبالطبع تبتعد هذه الديناميكيات العنفية عن إسرائيل، وتحقق بالتالي هدوءاً وارتياحاً أمنياً واقتصادياً لها، رغم الحذر الذي يشوب ذلك بسبب ضعف السيطرة على مخرجات هذه السياسات متعددة الأطراف والأبعاد والأهداف حتى بين الدول الكبرى.

وتشهد المرحلة الحالية وللعامين القادمين ٢٠١٦-٢٠١٨ تحولاً في هذه السياسات للانتقال من تشجيع الصراع الداخلي وتزويده بالوقود اللازم واللامبالاة السياسية إلى مرحلة تعديل ميزان القوى بين الفرقاء لصالح حلول سياسية تُرسَم بين هذه القوى، وربما بمشاورة بعض الأطراف الشرق أوسطية.

وقد تهدف هذه التحولات في النهاية إلى إعادة تموضع عميقة بين القوى السياسية والاجتماعية الشرق أوسطية المحلية والإقليمية، ولتجعل من هذه الدول (المتأزمة) دولاً فاشلة للعقدين القادمين، سواء بالفيدرالية أو الحكم الذاتي، أو المحاصصة الطائفية والإثنية والقبلية والجهوية، أو بتوازن المليشيات المسلحة للأحزاب السياسية، وتُضفي على أي شكل من ذلك صفة الديمقراطية، ويبدو أن كلاً من العراق وأفغانستان بعد الاحتلال الأمريكي يشكل نموذجاً حاضراً لدى صانعي القرار، وبرغم عدم توفر معلومات دقيقة حول التوجهات النهائية غير أن التوقعات لا تكاد تبرح هذه المجالات، ولعل العديد من الأحداث يمكن تفسيره في ظل هذه التوقعات الأولية.

**حراك لافت للسياسات**

ولذلك تتحرك السياسات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط بشكل لافت للانتباه، ويبدو أن تنامي مجموعات الإرهاب بدعم وتشجيع أو اختراق وتوظيف استخباري لم يستنفد أغراضه السياسية والأمنية لهذه الدول بعد، كما أن تأزيم المنطقة وتدمير بنيتها السياسية والتحتية، وتشريد ملايين السكان في عملية تحول ديمغرافي خطيرة عبر الترحيل القسري، لا تزال تؤسس لسياسات ومصالح دول معينة ترسم بين هذه الاطراف.

ولذلك وبرغم تفاقم الأزمات والاختناقات التي مرت بها المنطقة، ورغم الاستنزاف الذي يؤثر على اقتصاديات الجميع، وبرغم القتل والدمار وحرائق الإرهاب الممتدة، بل وانتقالها إلى دول أوروبا بمستوى منخفض، غير أن العديد من المعنيين الأمنيين والسياسيين في المنطقة لم يصلوا بعد لدرجة التشبع والاستعداد للتحول إلى سياسات وبرامج الاستقرار

واستئناف الحياة والبناء وإعادة النازحين إلى بلادهم، على الأقل وفق ما هو متاح من التحليل للوقائع والمعلومات.

وتجري الاختبارات السياسية المتلاحقة للتأكد من طبيعة المخرجات الممكنة لأي توجه بوقف الفوضى وإعادة الاستقرار للتأكد من تحقيقه لمصالح هذه الدول، ولعدم قدرته على المدى المتوسط على التمرد على سياسات هذه الدول كما حصل في لحظات تاريخية سابقة، وللتأكد من أن القوى السياسية والاجتماعية غير قادرة على تحمل أعباء إعادة بناء هذه الدول، وأن الحاجة إلى دعم الدول الكبرى وحمايتها والاستقواء بها على الفرقاء والخصوم سيبقى كذلك هو البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية السائدة لذات الفترة لمن كان في الحكم أو المعارضة على حد سواء.

وقد أثار هذا الجمود والتصلب لدى السياسيين والأمنيين المعنيين اهتماماً شديداً لدى المراقبين لدرجة الشك بأن هذه الفوضى "المصنوعة" في أغلبها، وهذا الإرهاب المُوجّه من بعض الدول- بما في ذلك الجماعات الإرهابية التي نشأت نتيجة ردود فعل في بداياتها-، يحقق لها أرضية مستقبلية لسياسات قادمة ذهب الكثيرون للتخمين والتحليل فيها، سواء فيما يتعلق بالتقسيم أو إعادة التموضع لمناطق النفوذ، وغيرها، غير أن تحولات سياسات الدول وانتقالها من حال إلى حال، كما هي السياسات الروسية والأمريكية والأوروبية بل وبعض العربية والإيرانية والتركية، إنما يشير إلى أنها تتجه إلى واقع غير مرسوم الأبعاد، ولا زال قيد التشكّل، وأن التفاعلات الإقليمية الاستراتيجية والتكتيكية ونوايا القائمين على الفوضى والإرهاب- من اللاعبين الإقليميين والدوليين- هي التي ستحدد اتجاهاته ووقائعه النهائية.

لذلك فإن القراءة الأولية لخارطة التحول والانعطاف في السياسات لدول الإقليم والدول الكبرى تشير إلى ملامح متعارضة المصالح والأهداف أحياناً، وتصل إلى تلاقي الأهداف والمصالح أحياناً أخرى.

**الحالة السورية والعراقية**

تُشكّل الأزمتان السورية والعراقية محضن السياسات الدولية والإقليمية الأكبر منذ ثلاث سنوات ٢٠١٣-٢٠١٦، وربما أصبحت المحدد الأساس للتحولات فيها، حيث تدافعت العمليات الاستخبارية لصناعة تنظيمات الإرهاب في حركة متعارضة مع حركة الشعوب الطبيعية للتحرر والإصلاح السياسي والاقتصادي في بلادها، والتي حملها الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣، حين تم الزج بعدد منها في العراق وسوريا، كما أن التدخل الدولي تحت شعار محاربة ذات الجماعات الإرهابية قد أصبح السمة الأبرز لواقع البلدين، وخاصة عندما تم تأسيس مظلة عرفت بالحملة الدولية للحرب على تنظيم (داعش)، زُجَّ فيها بأكثر من ستين دولة بطيران وقوات خاصة ومدفعية وخبراء منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ولم تتمكن هذه القوة الدولية الهائلة من القضاء على هذا التنظيم "الأسطورة" أو "الشبح" خلال عامين كاملين من العمل، وهو تنظيم يعد بعشرات الآلاف على أحسن تقدير، ويتحرك في مساحتي العراق وسوريا بأسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة، ما أثار شكوكاً متصاعدة لدى المحللين حول جدية التحالف أصلاً، وخلفيات هذا الحشد الدولي، ولماذا يركّز على تنظيم إرهابي واحد فيما يسمح بمليشيات شيعية تُتهم بالطائفية بالمشاركة في المعركة ضده، ويغضُّ الطرف عن تقارير حول أعمال إرهابية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتدمير المنازل والمساجد والمستشفيات، بل والقيام بعمليات تغيير ديمغرافي وحشية في العراق وإلى حد ما في سوريا من قبل هذه المليشيات.

كما كان للتدخل الروسي في سوريا برضى أمريكي وأوروبي وإسرائيلي دور مهم في كشف حقيقة نوايا إدارة الأزمتين من قبل النظام الدولي ودول الإقليم، باعتبار ساحتي البلدين مناطق صراع ونفوذ دولي وإقليمي مع السعي لتدميرهما تجهيزاً لأعمال شركات عملاقة في هذه الدول لجني مئات المليارات، وإضعاف الدولتين حكومة وجيشاً وشعباً وقوى سياسية، وتحويلهما إلى دول فاشلة تبقى تقتات على الدعم الدولي إلى عقدين على الأقل.

ويُنظر إلى طبيعة الحرب الجارية في كل من سوريا والعراق بوصفهما حواضن سياسية وعسكرية وأمنية واجتماعية لتعديلات في سياسات دولية وإقليمية ومحلية، من أبرزها: تزايد الاعتماد على الدعم الدولي والإقليمي لمكونات كل منهما، وتراجع الفكر الاستقلالي، إضافة إلى تعديلات ديمغرافية استراتيجية تقوم على أسس طائفية وجهوية غير وحدوية سواء بالتقسيم أو بدونه، وكذلك إعادة بناء الجيوش بحيث لا تستطيع تهديد أمن إسرائيل فضلاً عن خوض معركة معها في أي وقت في المستقبل.

## الصراع العربي الإسرائيلي

تضمن هذه التحولات دعم عمليات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وتجفيف منابع دعم المقاومة المسلحة ضد إسرائيل والقوى المناهضة للتسوية السياسية الجارية، وتوفير الفرصة لتحرك عربي وفلسطيني قوي إزاء التطبيع والحل السياسي مع إسرائيل، بما في ذلك تحرك دول ليست لها حدود مع إسرائيل.

وستبنى هذه التحولات على واقع الاستنزاف البشري والاقتصادي والاجتماعي والفكري، ناهيك عن استنزاف قوة السلاح لدى بعض الأطراف التي كانت داعماً للقضية الفلسطينية وتشكل حركة تغيير عربية تقدمية متوافقة مع توجهات الربيع العربي الأولى قبل الحروب الأهلية، وخاصة فيما يتعلق بكل من سوريا وإيران وحماس وحزب الله وحلفائهم، كما أنها تضعف القدرات المالية الضخمة للدول الخليجية عبر التمويل الواسع لعمليات خارج حدودها وخاصة في سوريا، ولاحقاً في اليمن.

كما وتمنع نتائج الحرب تركيا من تحقيق أهدافها الاقتصادية التي وقعتها مع كل من إيران وسوريا في وقت سابق، وانفتاحها الواسع على دول الخليج ومصر ودول المغرب العربي، الأمر الذي يحقق إضعاف القوى الإقليمية الإسلامية والعربية، ويتسبب بزيادة النفوذ الدولي الروسي والأمريكي المنسق في أغلب الحالات، وتحقق المحافظة على إسرائيل قوة ضاربة وحيدة في المنطقة، في مقابل إضعاف قوى المقاومة الفلسطينية لتصبح أقل تهديداً استراتيجياً للأمن الإسرائيلي أو لوجود إسرائيل.

لقد أنهكت الأزمتان السورية والعراقية العمق الاستراتيجي في الجبهة الشرقية العربية التقليدية ضد إسرائيل، وهما تضعفان اليوم العمق الجنوبي في الخليج والعمق الغربي في شمال إفريقيا ومصر والسودان، ولذلك تُعتبر الأزمتان مخبراً خطيراً لصناعة السياسات، ويبدو أن صحوة إيرانية- سعودية- تركية، وربما مصرية لاحقاً، هي السبيل الوحيد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وذلك بهدف إضعاف مثل هذه التحولات الاستراتيجية المناهضة لمصالح الأمة الإسلامية والعربية، وربما تعمل الاستدارات التركية الجديدة بتقوية العلاقات مع روسيا وإيران، ثم مصر وسوريا، على تحقيق أرضية مناسبة لهذه الصحوة الجماعية، والتي أساسها حماية المنطقة من الفوضى المدمرة وإعادة الاستقرار إليها، والمحافظة على ما تبقّى من مصادر القوة، وإضعاف تنامي النفوذ الدولي بحجج مختلفة، والحدّ من توجهات أوروبية وفرنسية على وجه الخصوص لاستعادة نفوذها في ليبيا وتونس على حساب المصالح العليا والأمن القومي للأمة العربية والإسلامية والعلاقات العربية الإفريقية، ناهيك عن إضعاف المقاومة الإفريقية لمحاولات التطبيع مع إسرائيل.

**الانعطافات المأمولة**

وفي حال تحققت الانعطافات الإقليمية والعربية (إيران، تركيا، مصر، السعودية) وغيرها، في السياسات نحو المصالحة والتعاون ووقف الفوضى والعنف والإرهاب، والبدء باستعادة الاستقرار والبناء وفق تصور مشترك بين دول الإقليم الكبرى على مختلف الصعد، فإن ذلك سوف يضغط باتجاه تعديلات أساسية في السياسات الدولية والسياسات المحلية للقوى الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وينعكس على العديد من الملفات المفتوحة الجارية، وأهم هذه الانعطافات:

١- يمكن لهذه السياسات أن تعبر مرحلتين، الأولى: تقوم على البعد المرحلي القاضي بتشكيل طاولة حوار إقليمي وأخرى قُطْرية في كل بلد لتفكيك الأزمات والتوصل إلى حلول وسيطة بين مصالح وتوجهات الأطراف المعنية، وبما يحقق أغلب الصالح العام، ويُشكّل حالة من الشراكة الوطنية من جهة والتعان والإقليمي

والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى، وبما يحقق نهضة ووعياً جدياً في إدارة الموارد والطاقات، وتحقيق إصلاح سياسي واقتصادي، وبما يقّوي جميع الأطراف أمام المجتمع الدولي وإسرائيل.

والثانية: على الصعيد الاستراتيجي، بتأسيس لحالة نهضة عربية- إسلامية شاملة لإعادة تكوين الشخصية الإقليمية والدولية للأمة، وتفعيل دورها ومشاركتها في رسم سياسات العالم، بما في ذلك احتواء الخطر الصهيوني، وإنهاء المظلمة الفلسطينية عبر المجتمع الدولي أو بالجهود العربية والإسلامية في دعم كفاح ونضال الشعب الفلسطيني المباشر، وهو ما سيُقلل من مصادر الخطر والتهديد على الأمن القومي للأمة والأمن القُطْري لدولها إلى الحد الأدنى، ويفتح الآفاق نحو أدوار إفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية أوسع للأمة ببعد دولي حضاري عميق، وهو ما تتطلع له المجتمعات العربية وشبابها.

٢-استكمال التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة باتجاه الاستجابة لمطالب الشعوب بالحرية والرفاه وتحقيق الوحدة الوطنية في كل قطر، وتحقيق التكامل والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة، واعتماد الانتخاب أساساً لإعادة بناء وتفعيل النظام السياسي سواء في الدول الجمهورية أو الملكية كلٌ وفق دستوره ونظامه وتوجهات شعبه، وبالتالي تحقيق أهداف الربيع العربي وإعادة الاستقرار وتحويل الصراعات إلى تنافسات سياسية وفق القانون، بما في ذلك فتح المجال لنمو القوى السياسية الوطنية والعروبية والإسلامية المعتدلة والمستنيرة لتكون شريكاً في النهضة.

٣-تشكيل رافعة مهمة للتأثير على سياسات النظام الدولي سواءً روسيا أو أمريكا أو أوروبا تجاه المنطقة، وبما يحقق تبادل المصالح لا الاستغلال والهيمنة كما تحاول هذه الدول أن تفعل بدعم طرف على حساب طرف آخر لإضعاف الجميع، وبالتالي التعديل في بعض هذه السياسات بما يحقق ذلك.

٤-وقف تنامي الجماعات المتطرفة في ظل تراجع استخبارات إقليمية متعددة عن العمل على خلقها أو دعمها بأسماء مختلفة، وفي ظل احتواء حركات الإسلام السياسي المعتدلة في النظام السياسي المحلي والإقليمي على حد سواء حيث يتوفر البديل "الإسلامي" للشباب المتطلع إلى هذا التيار، وفي ظل التماسك في الموقف إزاء المجتمع الدولي بخصوص القضايا العربية والإسلامية، ناهيك عن استعادة الزخم للفكر المعتدل الوسطي العربي والإسلامي، وهي العوامل التي سيقت لإقناع الشباب نحو التطرف والإرهاب أصلاً من مختلف هذه المجموعات، وبذلك تتخفف كل الدول من أعباء محاربة الإرهاب المنظم المدعوم من خصومها إلى برامج تنوير الشباب وخفض مستوى البطالة، ورفع مستوى التعليم العام والديني المنهجي على حد سواء، وتحقيق مطالب الشعوب بالحرية والديمقراطية، وهو ما يُضعف المبررات الفكرية والواقعية لوجود هذه المنظمات بهذا الزخم وهذه القوة إلى حدٍ كبير.

٥- استعادة القضية الفلسطينية لمكانتها السياسية، وتزايد حضور مظلمة الشعب الفلسطيني، والإسهام العربي في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها في الأراضي المحتلة وتمردها على القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى.

**وماذا بعد**

إن النظر بإعادة التموضع الذي تشهده سياسات العديد من دول المنطقة والعالم تجاه المنطقة، والتفاعل المعقد بينها، وارتفاع أصوات المنظمات الإرهابية، وارتفاع أصوات الرصاص والمدافع، واتساع مشاهد الدمار والقتل واللجوء، تمثل- رغم آلامها- فرصة لتوجيه وتسديد اتجاهات التحول نحو البناء بدل الهدم، ونحو التعاون بدل الخصام، وتوفير الجهد والمال بدل استنزافه عبثاً، والتلاحم والوحدة الداخلية بدل الاستعانة بالأجنبي على الشقيق، ولذلك فإن الجماعات الفكرية العربية والإسلامية القومية منها والإسلامية

وحلفاؤها، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، وحتى التي تتعرض لمظلمة من حكوماتها، مدعوة اليوم إلى مراجعة نفسها نحو استدارات جادة وبرؤية عربية وإسلامية، لتقديم التنازلات والتضحيات اللازمة، والارتفاع إلى مستوى المسئولية التاريخية لتغيير واقع الأمة بالتعاون والتفاهم والحوار والمصالحة بدل الخصام والاقتتال.

ولعل القوى الاجتماعية والسياسية والدول المعنية تلتقط الرسالة لتحقق كثيراً من الأهداف التي تطمح إليها بالحكمة والرحمة والتعاون بدل الارتهان لأفكار الإقصاء والتهميش والاجتثاث التي فشلت عبر التاريخ، والتي قد تطيح بأصحابها في أي وقت، والتي كانت من أهم وعوامل الدفع بالثورات العربية وحراكات الربيع العربي الذي لم يتوقعه أحد، ما يعني أن عامل الوقت والزمن عامل مهم وأساسي لوقف حمامات الدم والمسارعة إلى عملية سياسية واسعة وكبيرة تقودها دول المنطقة الكبرى وعلى رأسها تركيا والسعودية وإيران، وربما مصر إن استعادت بعض عافيتها الوطنية.

وتعتبر الظروف والمعطيات آنفة الذكر عوامل محفزة ومحددات نجاح أولية محتملة، نحو رسم سياسات عربية- إسلامية ضابطة لعمليات التحول لتحقيق مصالح الأمة والاستقلال عن التخطيط والأهداف الغربية المعادية، آخذين بالاعتبار أن استدارات الدول الكبرى تهدف إلى تحقيق مصالحها فيما قد لا يحقق أهداف أحد من الأطراف العربية المحلية منها أو الإقليمية، الحاكمة منها أو المعارضة للحكم.

**التحرير**

# البحوث والدراسات

# الحروب الأهلية العربية ومستقبل الدولة الوطنية

**د. مفيد الزيدي***

لم تكن الحروب الأهلية العربية وليدة اللحظة التاريخية، فهي تعود إلى عقود سابقة عرفت فيها بعض الدول العربية حالة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة النزاعات المسلحة التي تغذيها- في غالب الأحيان- أطراف إقليمية ودولية، مما دفع إلى تفاقم الأزمات والحروب الداخلية وتحولها إلى صدام بين قوى متصارعة تستخدم أداة العنف كوسيلة لأغراض سياسية وأيديولوجية، وهو ما أفضى إلى التأجيج الطائفي والمذهبي والعرقي، وإذكاء الفوضى ونشوء الكيانات الضعيفة التي تعتمد على الدعم الخارجي، وظهور جماعات مسلحة كأذرع لقوى سياسية بازغة من رحم الحروب الأهلية والطائفية والمذهبية.

وقد شهد الربيع العربي أواخر عام ٢٠١٠ أو الثورات العربية استمراراً ملحوظاً لظاهرة الحروب الأهلية وتفاقمها بأشكال إثنية ومذهبية وطائفية كما يحصل في عدة دول عربية مثل سورية وليبيا واليمن وإلى حد ما مصر وقبلها العراق، إلى جانب العنف والإرهاب الذي ضرب تونس والكويت والسعودية، مع تزايد المطالبات النخبوية والشعبية لإعادة تنظيم الدول على أساس فيدرالي أو على أساس حكم ذاتي في ظل تراجع التحول الديمقراطي الذي كان من المفترض أن ينجز نتيجة الأزمات الداخلية المستجدة، واستمرار التدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون العربية الداخلية[١].

يهدف هذا البحث إلى:

أ- معرفة مفهوم الحرب الأهلية كمدخل موضوعي،

---

* **استاذ التاريخ المعاصر، جامعة بغداد، العراق.**

[١] علي الدين هلال، "حال الأمة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر"، المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد٤٤٧، (أيار/ مايو٢٠١٦)، ١١.

ب- عوامل وظروف نشوء الحروب الأهلية وتأثيراتها في الدول العربية بعد عام ٢٠١١،

ت- طبيعة هذه التداعيات على الدولة الوطنية العربية، وجودها ووظائفها ومستقبلها.

ويقوم على فرضية أن الصراعات والحروب الأهلية والطائفية والمذهبية تؤدي إلى حالة الانقسام والتفكك في الواقع العربي وتأثيرها في مستقبل الدولة الوطنية، وتعميق الفجوة بين المكونات الاجتماعية والدينية، وتقسيم الدول العربية إلى كيانات جديدة مجزأة ومتصارعة فيما بينها.

وقد قسم البحث إلى عدة محاور أساسية هي: مفهوم الحروب الأهلية، وعوامل وظروف نشوء هذه الحروب بعد قيام الثورات وإرهاصاتها، ومخاطر التفكك على الدولة العربية المعاصرة، وآثارها المستقبلية مع طرح الرؤى والتحليلات في مواجهة هذه الأزمات البنيوية في النظام العربي الرهن.

## أولاً: مفهوم االحروب الأهلية ومؤشراتها

تمثل الحرب الأهلية Civil War ظاهرة صدام بين قوى متصارعة بفعل داخلي تغذيه قوى خارجية تتحول تدريجياً إلى كوارث إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وتشارك فيها قوى إقليمية ودولية تصل مدياتها أحياناً إلى قوى عالمية ومثال ذلك الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠).

ومفهوم الحرب الأهلية يصاحب انتشار العنف والصراعات المسلحة التي توظف من قوى خارجية حينما تفشل المجتمعات والأعراق والأديان والطوائف في إيجاد هوية مشتركة للدولة، وبناء مجتمع متجانس فيكون البديل هو الوقوع في دوامة الاقتتال الداخلي. وقد شهدنا نوعًا من ذلك بعد عام ٢٠١١ في سورية وليبيا واليمن وقبلها في لبنان والسودان والعراق. وعادة ما يرافق الحرب الأهلية خسائر بشرية ومادية وفوضى

وانهيار للسلم الأهلي ومؤسسات الدولة والضبط المجتمعي، وشيوع أنماط العنف لتضارب المصالح وضعف الدولة وغياب القانون والأمن[٢].

فالحروب الأهلية صراعات داخلية تثير الكراهية داخل مكونات الدولة الواحدة، وتستهدف بشكل كبير المدنيين، وتعود مسبباتها إلى شروط داخلية وخارجية تتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتحريض على الحروب الأهلية وفقًا لحسابات سياسية واقتصادية، ربما في الساحة الدولية تكون الحروب والصراعات الأهلية عملية تنفيس عن صراعات إقليمية أو دولية بإشعال الفتن الداخلية التي تستثير قوى طائفية ومذهبية وعرقية لغرض توظيفها في صراعات بعيدة المدى [٣].

فالحروب الأهلية التي اندلعت في عدد من الدول العربية كانت لها مقدمات من أبرزها فشل الأنظمة السياسية العربية في عملية استيعاب مختلف القوى الاجتماعية، وتعرضها إلى التهميش السياسي والاجتماعي، حيث اندفعت تلك القوى إلى المواجهة المسلحة والعنف تجاه السلطة الحاكمة التي استخدمت هي الأخرى العنف ضدها. وهناك حروب أخرى اندلعت بسبب تراجع وظائف الدولة الأمنية بحيث باتت كل جماعة إثنية أو طائفية تبحث عن سلطة مدنية في منطقة معينة من البلاد. ولا يمكن تجاهل الرعاية الأجنبية للحروب الأهلية العربية كما حصل في الحرب اللبنانية، والحرب الأهلية في السودان بين الشمال والجنوب والحرب على إقليم دارفور، والحرب الأهلية الجزائرية (١٩٩٢-١٩٩٩)، والأزمة الطائفية العراقية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، والحرب السورية منذ عام ٢٠١١ حتى اليوم، بهدف تحقيق الأهداف السياسية للقوى الخارجية في تمزيق الوحدة المجتمعية والانتماء الوطني وإخراج العصبيات الأهلية بديلاً عنها وتدمير أركان

---

[٢] محمد عبدالله يونس. "إشكالية الاختزال الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخلياً وخارجياً"، في: اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية، عدم الاستقرار مقارنات تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية، السياسة الدولية، العدد١٩٧، المجلد٤٩، (يوليو/ تموز٢٠١٤)، ٥.

[٣] محمد السماك، "حتى لا تكون الطائفية والمذهبية مصدراً للإرهاب"، في الموقع الالكتروني: .www. almustaqbal. com-u4-artical-aspx

الدولة ومؤسساتها، وظهور الكيانات الضعيفة مثل تقسيم السودان وتمزيق هوية لبنان وتدمير الدولة في العراق وتمزيق المجتمع السوري. وقد تحولت الفتن الداخلية إلى أداة مهمة تحقق كلفة أقل من التدخلات العسكرية المباشرة للقوى الكبرى، فضلاً عن استجلاب العصبيات المذهبية والطائفية والابتعاد عن الدولة الوطنية الجامعة بطرح فكرة الفيدرالية والتقسيم والأقاليم مع استمرار مشروع التفتيت الداخلي[٤].

إن حالة عدم الاستقرار في بنية النظم السياسية العربية تعرضت لأزمات عنيفة بعد الثورات العربية، أدت إلى الصراع والعنف الداخلي وأنتجت أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وارتبطت بقوى إقليمية ودولية أضعفت الدولة الوطنية العربية، وهددت الأمن القومي العربي، وأثارت نتائجها وتداعياتها ظهور مفهوم (الدولة الفاشلة) نتيجة الصراع الداخلي واعتماد كل طرف على قوى خارجية داعمة له في هذا الصراع[٥].

إن استخدام القوى الإقليمية والدولية لعامل التحريض الطائفي والمذهبي أدى إلى قلب المشهد السياسي العربي بعد الثورات العربية إلى حالة من إنعاش الطائفية بشكل غير مسبوق في تاريخ العرب المعاصر، وإحداث انقسامات اجتماعية، حيث تحولت هذه الثورات التي أريد منها السير في المسار الديمقراطي المطلوب إلى حالة من العنف والصراع المسلح والإرهاب والتدخل الأجنبي، ومحاولة إشعال المنطقة العربية بصراعات بغية إضعافها ثم تقسيمها وتفكيكها لكي تعمل القوى الدولية على إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بما ينسجم مع مصالحها واستراتيجياتها.

---

[٤] انظر: عبدالاله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي" ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، احمد يوسف احمد وآخرون، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٢٦٦-٢٦٩.

[٥] خالد حنفي، "تكيف أم فوضى؟: اختيار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ٣.

إن تحليل مخرجات الحروب الأهلية الراهنة سواء في سورية وليبيا واليمن والعراق بشكل خاص مرتبط بظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي، والتي أدت إلى تشظي الدولة وإنتاج الفوضى وغياب القانون، وتحول الأزمة السورية من أزمة محلية إلى أزمة إقليمية ودولية غاب معها إيجاد الحلول الناجعة لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على الدولة الوطنية قائمة. وتؤشر الحروب الأهلية إلى تآكل الشرعية السياسية والبرلمانية، ونشوء الحركات الانفصالية وتنامي أعداد النازحين داخل البلد والمهاجرين خارجه[٦].

وتعمل الحروب الأهلية أيضًا على إسقاط النخب السياسية الحاكمة، وتراجع خطط التنمية القومية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وتوقف حركة السياحة وتراجع التعليم بحيث تصل الدولة إلى حالة (اللادولة) بغياب وظائفها ومقوماتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية[٧]. وتؤشر الحروب الأهلية إلى حالة (الفوضى) تصاحبها حالة عدم الاستقرار كما شهدها الوطن العربي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في أثناء اشتعال الحرب الأهلية في لبنان، حيث عمت الفوضى ليس في لبنان فحسب بل وصلت تداعياتها وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي. وقد تنامت هذه الظاهرة في مرحلة ما بعد الثورات العربية حيث انتشر عدم الاستقرار والإرهاب، والعنف المسلح مع النزوح، والهجرة والمعاناة الإنسانية، وصار من

---

[6] George Klay Kieh,"the State and Political Instability in Africa",vol. 35,no. 1,(2009),2-8.

نقلاً عن: يونس، إشكالات الاختزال، ١٢.

[٣] علي جلال معوض، "فرص وتهديدات: العلاقات الارتباطية بين عدم الاستقرار والمرحلة الانتقالية"، في: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ١٣-١٧.

الصعوبة التنبؤ بمستقبل الدولة الوطنية بفضل ما تعانيه من الأزمات الداخلية المتعددة المسارات[٨].

## ثانياً: عوامل وظروف نشوء الحروب الأهلية

تفاعلت عدة عوامل ومسببات وتراكمات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية أدت إلى نشوء النزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛ إذ لم تتوافر في النظام العربي السياسي سمات الدولة المدنية الحديثة، وعرقل التحول باتجاه المجتمع المدني الحديث، وغابت الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية بل وحظرت. ناهيك عن حظر الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وغياب الصحافة الحرة وإضعاف المشاركة الوطنية أو التعددية السياسية في تلك الدول.

إن غياب الدساتير عن عدد من الدول العربية أو إيقافها وتجميدها عن العمل في دول أخرى أو التلاعب فيها من خلال التعديلات المتكررة أضعف العمل السياسي العربي، وأضعف شعور المواطن بحقوقه الدستورية وواجباته الحقيقية على حساب المصالح الضيقة والمحسوبية والفساد وعدم النزاهة، والتي تراكمت مع حال الإحباط وعدم الثقة والمصداقية بين السلطة والمواطن، وعجز التربية والتعليم وفلسفتها في المؤسسات التعليمية والتربوية العربية، فلم تقدم المنظومة الثقافية والعلمية الثقافة المبدعة والمنتجة أو استيعاب المواهب الشبابية ولاسيما أن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من حجم السكان في الوطن العربي، فضلاً عن حالة القمع الفكري مما أدى إلى نزوح خيرة النخب الفكرية والعلمية إلى دول المهجر، وفقدان قوى العمل المنتجة والخلاقة، وتدهور

---

(8) Joan Pere, Dandoy Reis,"Choas Theory and its Application in Political Science",(2006),available at: http-dev. vlb. ae. be-science. sp-dossiers-members-dandoy-regis-fichiers-dndoy .

نقلاً عن: نادية سعد الدين، "انعدام اليقين: أي مستقبل للنظم الإقليمية في ظل بيئة عدم الاستقرار؟، إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ٢٢.

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وحال الفقر والبطالة في أغلب الدول العربية مع التفاوت الطبقي المالي والاقتصادي بين السكان نتيجة التوزيع غير العادل للثروات، والسياسات الخارجية الفاشلة للدول العربية سواء في المواجهات العربية- العربية، والعربية- الإقليمية لسنوات طويلة مما استنزف القدرات العربية البشرية والمادية، وترك آثاره السياسية في فرض الحصار على الدول العربية سياسيًا واقتصاديًا، والعزلة التي عانى منها العراق وليبيا والسودان أدت إلى كسر هيبة الدولة على الصعيد الداخلي، وتراجع الأداء السياسي والحالة الاقتصادية والمعيشية، وتفكك النسيج الاجتماعي والهجرة الخارجية للكفاءات الوطنية، وغياب أفق الأمل بالغد القادم مما أدى إلى شعور بالإحباط الشعبي، مع تنامي الحركات المتطرفة والقوى الإسلامية المتشددة وانتشارها في صفوف الشباب في تسعينيات القرن العشرين، والكثير من هؤلاء شاركوا في عملية التغيير وأسهموا في اندلاع الثورات ضد الأنظمة الحاكمة، وبمرور الزمن فإن غياب الدولة ووظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واختصارها في أمن الدولة ودولة الأمن من أجل الحفاظ على السلطة، وهذا يفسر حالة الغضب الشعبي التي تراكمت يومًا بعد آخر تجاه الدولة العربية المعاصرة.[٩]

إن عملية التغيير بعد أن انطلقت ثورات الشباب في المدن العربية مطالبة بالحرية والديمقراطية. ولكنها في واقع الحال وصلت إلى طريق مسدود من الفوضى، وغياب القانون وتنامي العنف والصراعات المسلحة والتهجير والنزوح السكاني والاحتقان الاجتماعي والاحباط السياسي، وتعالي الأصوات المطالبة بالفيدرالية والتقسيم والحكم الذاتي، وتزايد المخاوف من أن تؤدي حالة التداعي التي يعيشها العرب إلى تفكيك الوحدة الوطنية وتقسيم الدول العربية إلى كانتونات أو أقاليم داخلية متصارعة فيما بينها كما يحصل اليوم في السودان والعراق وسورية واليمن وليبيا، والتي أفشلت تجارب حية

[٩] أنظر: مفيد الزيدي، ليبيا ما بعد القذافي رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل، الملف السياسي، العدد١١٠، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، أيار٢٠١٢)، ٩-١٣.

وعفوية للتغيير العربي الطموح لتحولها إلى حالة من الإنفلات وانعدام الأمن وغياب الحل الوطني والتحول الديمقراطي [١٠].

وبهذه الأجواء انزلق الواقع العربي من الثورة إلى الفوضى والحروب الأهلية والصراعات الداخلية لتطغى صورة قاتمة وسط دعم خارجي ومخططات كولونيالية (استعمارية) تراهن على التفكك الداخلي لتجد فيها أداة طيعة ومثمرة في الاقتتال الداخلي في البلد الواحد والإقليم الواحد لتحقق الأهداف الاستراتيجية التي خططت لها القوى الخارجية المعادية للعرب منذ عقود طويل.

ونعتقد أن الربيع العربي وثوراته الاحتجاجية لم تكن نتائجها بمستوى توقعات الجماهير التي تحولت دولها إلى متاهات جديدة في غياب نهاية نفق العنف والفوضى نحو أفق الحل.

## ثالثاً: العرب وتداعيات الحروب الأهلية

تمثل قضية التغيير أحد أبرز التحديات التي صاحبت الدولة العربية الحديثة منذ ظهورها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ولكنها في واقع الحال فشلت في تحقيق التنمية الحقيقية وإقامة دولة القانون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، وأدت حالة الإحباط في المجتمع العربي مع تزايد الفقر والبطالة والهجرة الخارجية والفساد المستشري والتهميش الاجتماعي والسياسي وخاصة في صفوف الشباب، فانطلقت بذلك موجة الثورات والاحتجاجات الشعبية من المغرب العربي إلى المشرق، والتي استطاعت إسقاط الأنظمة الحاكمة الواحدة تلو الأخرى، وانتشار حالة الأمل والتفاؤل بالتغيير القادم بعد عجز النظم القائمة عن تحقيق طموحات وآمال شعوبها لعقود طويلة. وسرعان ما تبخرت على وقع الانقسام والصراع والتطرف الديني والعرقي، وانتقل

---

[١٠] أنظر: فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات، سلسلة دراسات استراتيجية ١٥٤، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠)؛ أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢، معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ٢٣-٤٣.

الواقع العربي إلى صورة مغايرة من الإحباط والتشاؤم في عدة دول عربية تنذر بمخاطر جمة على حاضر العرب ومستقبلهم في ظل أوضاع إقليمية ودولية متغيرة.

يطرح هنري كيسنجر رؤية الولايات المتحدة والدول الغربية تجاه الربيع العربي في انتعاش الآمال والإصلاح وإزاحة الأنظمة المستبدة، وظهور جيل جديد طلباً للديمقراطية الليبرالية سرعان ما تعرض للإزاحة والتهميش، وأن القوى السياسية على الأرض المحصنة بالجيش وفي الدين وفي الأرياف برهنت أنها الأقوى والأكثر تنظيمًا من الطبقة الوسطى التي تظاهرت دفاعًا عن الديمقراطية، ومن الناحية العملية قام الربيع العربي بالكشف عن التناقضات الداخلية في عمق الدول العربية والإسلامية، وتحولت تظاهرات الشارع العربي الداعية للحياة السياسية والاقتصادية المحدثة إلى غرق في مستنقع الصراع العنيف.[١١]

وقد واجهت الدولة الوطنية متغيرات وظروف عصر العولمة من خلال خطرين أساسيين، الأول نشوء الحروب الأهلية، والثاني انتزاع السيادة الوطنية لصالح الدور الدولي. وشهد النظام الإقليمي العربي بعد اندلاع الثورات مرحلة جديدة في تكوين العرب المعاصر من أبرز ملامحها حالة الفوضى وعدم الاستقرار، وتداخل القوى الإقليمية والدولية مع العوامل المحلية في صيرورة المشهد العربي كما حصل في تغيير الأنظمة الحاكمة، فضلاً عن تصاعد الحركات المتطرفة وارتباطها بقوى الإرهاب وتفرعاتها، والعمليات الإرهابية، وصاحبتها ظاهرة تنامي الهويات الفرعية المتناحرة والصراعات الطائفية والمذهبية والقبلية بعيدًا عن الانتماءات الوطنية، والتي تكرس حالة التقسيم إلى دويلات وكيانات طائفية، وتحويلها كما الأزمة السورية إلى صراع طائفي بأجندات إقليمية ودولية، وأدت هذه الحروب إلى نزعات انفصالية كما في السودان بين الشمال والجنوب، وفي العراق بكردستان الشمال، والحراك في شرق ليبيا وجنوبها، والجزائر بدولة الطوارق والأمازيغ، وكلها حالات تؤثر على واقع الدولة الوطنية

---

[١١] أنظر: هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥)، ١٢٦-١٢٧.

ومستقبلها[١٢]، وجاءت الحروب الأهلية في بعض الدول العربية كتداعيات لمشهد الثورات مع استمرار الأزمة السورية وتفاقمها، والاحتقان السياسي في مصر، والنزاع في ليبيا، والأزمة اليمنية وتحولها إلى حرب داخلية بإرادات إقليمية، فتحولت حالة الفشل نحو الحرية والتحول الديمقراطي والتعددية السياسية والتنمية الاقتصادية إلى التدهور في الصراعات الأهلية والطائفية والمذهبية، ونشوء كيانات ضعيفة زادت من عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية في النظام الإقليمي العربي [١٣].

وتعتبر الأزمة اللبنانية التي تعود إلى عقود طويلة كنموذج للحروب الأهلية العربية التي أنتجت دولة فئوية تتناقض مع الديمقراطية وترتبط بالفساد وتدفع نحو التدخل الدولي الفاعل في الشؤون الداخلية مع ترسيخ الثقافة الطائفية في عقلية النخب السياسية اللبنانية[١٤]. فالحرب الأهلية في هذا البلد العربي تركت آثارها العميقة في المجتمع الذي تحول إلى طائفي يقف في وجه أي تغيير حقيقي، أما المحاصصة الطائفية فأضعفت القوى المحلية العريقة، وعملت على تفتيت بنية الطائفة الواحدة، وانفرط العقد الاجتماعي الوطني ولم يعد في لبنان شكل للسلطة، وتحولت بعض القوى السياسية إلى تلقي الدعم الخارجي والاعتماد والاستقواء به على الشريك الوطني في البلد، مما أدى إلى إشكالية في العلاقة بين المجتمع والدولة في لبنان لازالت قائمة قبل عام ٢٠١١ وبعدها[١٥].

---

[١٢] سعد الدين، "انعدام اليقين: أي مستقبل للنظم الإقليمية"، ٢١-٢٢.

[١٣] المرجع نفسه، ٢٢-٢٣.

[١٤] أنظر: زياد حافظ، "الديمقراطية في لبنان خرافة أم واقع؟"، المستقبل العربي، السنة٢٨، العدد٣٢٠، (تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥)، ٤٨-٥٥؛ زياد حافظ، "ورقة العمل لبنان وفرص البقاء"، المستقبل العربي، السنة٣٨، العدد٤٤٦، (نيسان/ أبريل٢٠١٦)، ١٠١.

[١٥] معن بشور، "مستقبل الإصلاح في لبنان"، بحوث ومناقشات إلى الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، أحمد يوسف أحمد وآخرون، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٨١٧-٨٣٠.

في الأزمة الليبية، وبعد قيام ثورة ١٨ شباط/ فبراير٢٠١١ ، واجهت ليبيا تحديات تحولت إلى حرب داخلية متفاقمة في الساحة السياسية مع تزايد قوى الارهاب والجماعات المسلحة والصراعات فيما بينها، وغياب الأمن وتدهور الاقتصاد وغياب الأفق للمصالحة الوطنية مما خلق انقسامًا داخليًا حادًا بين القوى القبلية والمناطق في أجزاء البلاد، ومحاولة فرض الواقع بالقوة من قبل القوى المتصارعة التي أدخلت البلاد في أتون الحرب الأهلية، وانتشار السلاح في المجتمع القبلي واستخدامه كأداة في الصراعات السياسية مما شكل خطرًا على مستقبل بقاء الدولة الليبية[١٦].

وقد أدى الصراع بين الأطراف المتنازعة إلى الحرب الأهلية وتصفية الحسابات والصراعات الأيدولوجية والتأثير على الأمن والسلام والوحدة الوطنية وغياب الدولة والقانون في البلاد [١٧]. ولم يكن يتوقع الذين قاموا بالثورة أن تعم حالة الفوضى في البلاد بهذا الشكل بعد خمسة سنوات على إسقاط النظام السابق والذين تصوروا أن الديمقراطية والدولة المدنية وحقوق الإنسان والحريات العامة سوف تتحقق مع غياب هذا النظام، ولكن ضاعت أحلامهم مع الريح وسط الصراع الداخلي بين قوى الثورة ومخططات القوى الخارجية [١٨].

وفي الأزمة المصرية، عملت ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير٢٠١١ وتداعياتها الداخلية على حالة من التصدع العميق في النظام السياسي المصري في المرحلة الانتقالية، فالثورة لم تطح بالنظام السياسي السابق بشكل كامل، ولم تحقق الإجراءات الجذرية لمطالب الثورة

---

[١٦] زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، سياسات عربية، العدد٧، (آذار/ مارس٢٠١٤)، ٨٨-٩٥؛ عماد حمدي، "ليبيا وإعادة تمركز تنظيم داعش"، السياسة الدولية، العدد٢٠٤، (أبريل/ نيسان٢٠١٦)، ١٨٤-١٨٨.

[١٧] يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد٤٣١، (كانون الثاني/ يناير٢٠١٥)، ٧-٢١.

[١٨] مصطفى التير، "ليبيا من ((الثورة)) إلى ((اللادولة))"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، أحمد يوسف أحمد وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٤١١.

مع وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب ملايين المتظاهرين في ٣٠ حزيران/ يونيو٢٠١٣. ثم تبعتها ثورة (انقلاب) تموز/ يوليو٢٠١٣، وبدأت المواجهة بين الحكومة المصرية والقوى الإسلامية المعارضة، وتحولت من الساحة السياسية إلى المواجهة المسلحة والعنف والتطرف، وحالة عدم الاستقرار الداخلي في مصر[١٩]. وباتت مصر في ظل تحول ديمقراطي حقيقي يؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام والعنف الداخلي وتحقيق الأمن والاستقرار في المستقبل لضمان وحدة وبقاء الدولة المصرية[٢٠].

وفي الأزمة اليمنية، فإن المشهد السياسي ازداد تعقيدًا وأدى إلى الانزلاق في الحرب الأهلية الشاملة، وعلى نمط السيناريو السوري فإن الأزمة في اليمن لازالت بعد أكثر من عامين مستمرة، ولم ينجح الحوار السياسي في إيقاف الحرب مع الانهيار الاقتصادي وحالة الفقر وعدم وجود التنمية على الرغم من أن اليمن حقق تحولاً ديمقراطيًا بالانتقال السياسي بعد الثورة إلى أن ظهرت أطراف متصارعة تحولت إلى حرب بين الحكومة وقوى قبلية وإسلامية وبقايا النظام السابق مدعومة بقوى إقليمية واضحة سماتها الطائفية والمذهبية بالغة التعقيد أدت إلى إضعاف الدولة اليمنية، وعدم وجود تعايش أهلي سلمي بسبب التعقيدات الاجتماعية والقبلية ومحاولة كل طرف فرض الأمر الواقع بقوة السلاح[٢١]. إذ تعيش اليمن منذ أواخر آذار/ مارس ٢٠١٥ حالة حرب أهلية تسببت بمقتل وتهجير مئات الآلاف، وقضت على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي

---

[١٩] وحدة تحليل السياسات، "معنى إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا"، سياسات عربية، العدد٦، (كانون الثاني/ يناير٢٠١٤)، ٨٦-٨٩.

[٢٠] عمرو حمزاوي، الحركة الديمقراطية في مصر: تجاوز وضعية وهن وتفكيك الأوهام"، المستقبل العربي، السنة٣٧، العدد٤٣٤، (نيسان/ أبريل٢٠١٥)، ٣٢-٤٢.

[٢١] قيس الارياني، "ربيع اليمن، تحديات التنمية"، سياسات عربية، العدد٨، (نيسان/ أبريل٢٠١٤)، ٩٦-١١٣.

دون أن يكون هناك أفق قريب للحل الوطني الشامل[٢٢] على الرغم من الحوارات والمفاوضات التي تجري منذ أسابيع في دولة الكويت برعاية الأمم المتحدة.

وفي الأزمة السورية، بدأت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام القائم والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. ولكن سرعان ما تغير الحال من العمل السلمي الأهلي إلى العنف والمواجهة المسلحة، وإلى حرب أهلية حقيقية من طرف النظام ومن يدعمه، والطرف الآخر المعارضة السورية ومن يدعمها، وطرف ثالث القوى الإرهابية، وأصبحت سورية خلال خمسة أعوام بلدا تكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة وهجرة سكانية إلى الخارج بشكل غير مسبوق، مع تنامي دور القوى الإقليمية في إطالة أمد الأزمة الداخلية ثم الدور الدولي الفاعل، وقد فشلت جميع الجهود الدولية لإيجاد حل سلمي عبر الحوار بين الأطراف المشاركة في الأزمة مما بات يهدد بشكل جدي وحدة سورية وبقاء الدولة ومستقبلها وما يتركه ذلك من تأثيرات على دول الجوار العربي والإقليمي [٢٣].

وفي الأزمة البحرينية، لابد من فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساعد على طبيعة الموجة الطائفية والمذهبية السائدة في الدول العربية ومنها حالة البحرين، إذ أن الصراع السياسي تحول إلى حالة من عدم الاستقرار والخلاف المذهبي والطائفي والتأزم المتواصل من طرفي الدولة من جهة والمعارضة الإسلامية من جهة أخرى، مع التدخل الإقليمي الذي فاقم من حدة الصراع الداخلي وتحول البلاد إلى حلبة صراع بين قوى إقليمية تفاعلت حدتها مع رياح الثورات العربية في عنف ومظاهرات واضرابات وصراع سياسي دخلت فيه البحرين في أزمة أهلية لازالت قائمة تؤثر على

---

[٢٢] عبد الملك المخلافي، "ورقة العمل: اليمن إلى أين؟ حرب ودمار، تسوية وحوار"، المستقبل العربي، السنة٣٨، العدد ٣٣٩، (أيلول/ سبتمبر٢٠١٥)، ٩٣-١٠٠.

[٢٣] محمد حسن أبو النور، "انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا"، السياسة الدولية، العدد٢٠٤، (أبريل/ نيسان٢٠١٦)، ١٧٤-١٧٩؛ جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيو- سياسية لأزمة ٢٠١١، الطبعة الثانية، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

العمل السياسي والمسار الديمقراطي والسلم الأهلي [٢٤]. وربما في حالة البحرين فهناك اختلاف عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي فلم يؤد الريع النفطي في الاسترضاء السياسي، وإعادة التوازن الاقتصادي مع بقاء الاحتجاجات السياسية ضد الحكومة، والحاجة إلى توفر الهويات الاجتماعية والدينية المشتركة كأساس للتنسيق الجمعي السياسي بديلاً عن الدعم الريعي للحياة السياسية في البحرين في مواجهة الطائفية والمذهبية القائمة اليوم [٢٥].

أما الأزمة العراقية فنشأت منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ حتى اليوم وتغذت من العنف والصراع الأهلي خاصة بين (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، ثم الإرهاب وتناميه. إنها مسلسل من الصراعات الأهلية الداخلية التي جاءت إفرازات لحالة التدخل الأجنبي، وتفجير الخلافات الداخلية الاجتماعية والمذهبية والطائفية والعرقية، وتأثيرها في الوحدة الوطنية والسلم الأهلي العراقي. وقد وصلت تلك الأزمة إلى مرحلة مخاطر التقسيم والتفكيك في ظل العصبيات الطائفية والعرقية، والتي كرست المحاصصة الطائفية في جسد الدولة، والتي تصب بالتالي في مجرى الحروب الداخلية على النطاق المذهبي، وغياب الدولة الوطنية الشاملة لجميع المكونات والأعراق والإثنيات، مما لا يعطي أي بوادر لمستقبل وطن جامع دون أن يكون هناك تغيير في التركيبة السياسية التي تتفق على بناء الوطن وتبني المشروع الوطني لبناء مؤسسات الدولة وترسيخ وتأكيد الهوية الوطنية، مما يوقف نزيف الدم اليومي وحالة التشرذم والانقسام والصراع بكل أشكاله.[٢٦] إن ممارسة العنف والطائفية في العراق بشكل لم يكن معروفاً من قبل وبحجم كبير تبعًا لأجندات

---

[٢٤] أنظر التفاصيل عند: مفيد الزيدي، البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية، الطبعة الأولى، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

[٢٥] أنظر: جستن غينغلر، صراع الجماعات والتعبئة السياسية في البحرين والخليج، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، ٢٠١٥).

[٢٦] عبدالإله بلقزيز، "العراق بين أنفاق طائفية وآفاق وطنية"، المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٢٩، (تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٤)، ١٢٦-١٢٨.

داخلية وخارجية انعكس على واقع البلاد في الدمار والموت وتفاقم الإرهاب. ولا يمكن تجاهل دور العامل الخارجي في إثارة الحروب الأهلية العربية، وتغذية المذهبية وعصبياتها وتشجيعها على القيام من جديد وإثارتها بحيث تحولت المذهبية الطائفية إلى خطر حقيقي على وحدة الشعوب وكيان الدول، واستغلال الدين بمفردات مذهبية من بعض الجماعات الدينية والسياسية باسم الإسلام السياسي والطائفية السياسية.

إن دور القوى الدولية الفاعلة في تغذية الحروب الأهلية العربية والصراعات الداخلية تحت مسمى التغيير والديمقراطية أو الفوضى الخلاقة كما طرحتها إدارة بوش الابن لتفتيت الدولة الوطنية الواحدة تلو الأخرى وهذا ما نشهده منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم [٢٧]. وهناك رأي بأن حل أزمة العراق يبقى جزءًا من حل الأزمة السورية، التي إن نجحت في تقسيم البلد وتفكيكه فإن العراق قد يلاقي نفس المصير والعكس بالعكس، فإن انتهاء الوضع في سورية إلى الحل السياسي الذي يحافظ على وحدة سورية فإن الآمال ستنتعش بأن يتخلص العراق من مخطط تقسيمه [٢٨].

وفي الأزمة السودانية، فإن المشهد السياسي كثير التعقيدات والتناقضات ويعود بإرثه إلى سنوات طويلة سابقة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستعادة القبلية السياسية، وغياب الدولة الوطنية (المدنية)، وعدم الاعتراف بالتنوع الثقافي لصالح الانتماء الديني، وغلبة الانفلات الأمني والصراعات المسلحة خارج سلطة الدولة، وصراع السلطة مع المعارضة

---

[٢٧] عن أصول وأسس المرجعيات الإثنية في العراق راجع:

- Zoa Holmana,"the Price of influence, ethics and British Foreign Police in the Arab Middle East after Iraq", Contemporary Levant,vol. 1,Issue1,(2016) ؛
- مفيد الزيدي، العرب والنظام الدولي وإرهاصات الربيع العربي، الطبعة الأولى، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية، ٢٠١٦)، ١٦٣-١٦٤.

[٢٨] أنظر: سعد ناجي جواد، "العراق: من الاحتلال إلى مخاطر التفكيك"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، أحمد يوسف أحمد وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٣٥٨.

الذي أدى إلى انفصال جنوب السودان، ومسألة إقليم دارفور، وتزايد احتمالات تفكك السودان كدولة ووحدة سياسية، والتحول من صراع شمالي- جنوبي الى اقتتال جنوبي- جنوبي، حيث أدت ذلك إلى المزيد من الانقسام والعزلة وضعف الدولة وعدم وجود الآمال على بقاء الدولة الوطنية قائمة بحيث تحكم جميع التراب الوطني للسودان.[٢٩] إن الديمقراطية نقيض للحروب الأهلية والفوضى، التي تستند إلى الحكم الرشيد وهي الحل لأزمة السودان والحفاظ على ترابه الوطني ووحدته، وإعادة بناء اقتصاده واستعادة اللحمة لمجتمعه ولدوره في المنطقة العربية، وذلك عبر الحوار الوطني الذي يجمع القوى والأحزاب. وعبر ترك الشعب السوداني يقرر خيارات حكم البلاد بالانتخابات النزيهة والعمل الديمقراطي وليس بقوة السلاح والعنف الذي لم يجد نفعاً طوال العقود السابقة من تاريخ السودان المعاصر [٣٠].

## رابعاً: مستقبل الدولة الوطنية العربية إلى أين؟

إن عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها يحمل مفهوم (الدولة الفاشلة) The Failed State التي تخفق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، ولا تتمكن من حماية نفسها والقيام بوظائفها بسبب الصراعات الداخلية أو الانهيار السياسي الحكومي أو التدهور الاقتصادي، إذ إن مقياس الدولة الفاشلة يشير إلى وجود صراعات وحروب أهلية ومناطق متوترة داخل الدولة، وقد أصبح هذا المصطلح أكثر انتشاراً في تطبيقاته على نماذج عربية توصف بأنها دول فاشلة [٣١].

---

[٢٩] حيدر علي إبراهيم، "السودان إلى أين؟"، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد٤٢٣، (أيار/ مايو٢٠١٤)، ٣٧-٥٦.

[٣٠] مصطفى عثمان إسماعيل، "السودان من الاستبداد إلى التقسيم"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، أحمد يوسف أحمد وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٤٥٨-٤٥٩.

[٣١] رنا أبو عمرة، "مأزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤشر الدولة "الدولة الفاشلة"، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، المؤشرات: التأثيرات والإشكاليات في السياسة الدولية، السياسة

ولعل مسار التحولات الراهنة في المنطقة العربية لازال يتأثر بتفاعلات الثورات العربية من خلال استمرار حالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية والصراعات الداخلية مما يشكل خللاً في النظام الإقليمي العربي خاصة مع بقاء الأزمة السورية مشتعلة، وعدم وجود آمال بإيجاد حلول لإنهائها، فضلاً عن حالة التوتر السياسي في مصر، وتداعيات الوضع السياسي والأمني في العراق والإرهاب الذي يضرب البلاد، وتفاقم الأزمة في اليمن وفشل جولات الحوار للتوصل إلى حلول سياسية ووقف القتال الداخلي والتدخل الإقليمي فيه، وبقاء الوضع في ليبيا غير مستقر نتيجة تعدد مراكز صنع القرار والصراع المسلح والتدخل الإقليمي والدولي الذي فاقم الأوضاع فيها، وهذه كلها مؤشرات إلى أن حالة الدولة الوطنية في مأزق حقيقي مع نشوء كيانات صغيرة داخلية تسعى للاستعاضة عن مكانة ودور الدولة الوطنية نحو التقسيم والتفكيك والفدرالية.

إن مستقبل الدولة الوطنية يسير اليوم إلى أفق مسدود في عدد من الدول العربية مع سعي أطرف خارجية إلى سحب الدول هذه إلى حالة التفكك عبر الحروب الأهلية نحو مشهد الدويلات الصغيرة المقسمة إثنياً وطائفياً ومذهبياً. ولهذا فإن الحل المطروح للمواجهة ووقف التداعيات هو التماسك العربي من الداخل، وتعزيز الهوية الوطنية على أساس المواطنة وترك الطائفية السياسية، ونبذ أشكال العنف والتشدد ومواجهة القوى المتطرفة والإرهابية، والاحتكام إلى آليات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وبالتالي تعزيز قوة ومكانة الدولة الوطنية [٣٢].

إن تصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة العربية نتيجة انهيار وضعف الدولة الوطنية، وانتقال الحروب الأهلية والطائفية عبر الحدود، وصعود التنظيمات الإرهابية

---

الدولية، (ملحق) العدد ٢٠٤، (أبريل/ نيسان٢٠١٦)، ١٩-٢٣؛ للتفاصيل راجع: نعوم شومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي كعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧).

[٣٢] علاء عبد الحفيظ محمد، "مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج"، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٢٩، (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، ١٨-١٩.

والجماعات المسلحة مع تراجع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتوترات القبلية والعرقية والطائفية جلبت انتباه الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة ودفعتها للاعتقاد بأن تصاعد الحروب الأهلية يهدد المصالح الغربية، وأن عليها أن تقوم بدورها في التدخل المباشر لإنهاء هذه الحروب، وضمان مشاركة عادلة وجامعة لكل القوى المحلية، ومطالبة الحكومات العربية باتباع خطة إصلاح شاملة في الدولة كالإصلاح الاقتصادي والأمني والسياسي بشكل تدريجي. كما باتت هذه الدول مقتنعة بأن التأخير في مواجهة التهديدات الداخلية العربية سيعقد المشهد ويؤدي إلى تشابك المشكلات بحيث لا ينفع معها الحلول التقليدية، وأن هناك حاجة إلى أساليب ابتكاريه لإنهاء التهديدات تحت مسمى (الأمن الابتكاري) أي مواجهة الإرهاب المستفيد من الحروب الأهلية واستمرارها بشكل أساسي وأولوية لدى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين [٣٣].

هناك إذن قناعة بضرورة إيقاف الحروب الأهلية وعودة الاستقرار للدولة العربية، والانتقال الديمقراطي السلمي بمشاركة مجتمعية واسعة لا تستثني أحدًا عدا الجماعات الإرهابية، وعدم إفساح المجال للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية، وإقامة أنظمة سياسية تعبر بحق عن إرادة الشعوب، ولعل مواجهة (تونس ومصر) لمشاريع التفتيت والتفكيك والارهاب أعطى الأمل في الواقع العربي في إمكانية بناء مشتركات سياسية لمواجهة الحروب الأهلية، وإمكانية إقامة الدولة الوطنية للرد على المشاريع الطائفية بأجندات داخلية أو خارجية [٣٤].

## الاستنتاجات والتحليلات

لابد من النظر بموضوعية في جميع الإشكاليات التي عانى منها العرب بعد عام ٢٠١١ بمشاركة السلطة والنخب السياسية والاجتماعية والمثقفة من أجل استخلاص

---

[٣٣] أنظر: تقرير الأمن والنظام العام Security and General Order، صادر عن المجلس الأطلسي ومؤسسة بروكنجز، (الدوحة: مؤسسة بروكنجز، فبراير/ شباط ٢٠١٦).

[٣٤] عبدالإله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي"، ٣٧٤.

العبر والدروس، ومحاولة تجاوز الإخفاقات والإشكالات، والعمل بحس وطني حقيقي جامع غير مفرق لا يستثني أحدًا من فئات المجتمع العربي لإقامة نظام ديمقراطي تعددي ودولة وطنية واحدة قوية وموحدة ومستقرة تحتضن جميع الأطياف والمكونات تحت مظلتها، وتسود لغة المصالحة الوطنية والمساهمة مع الجميع في طي صفحة الماضي ورفع شعار الوطن للجميع والدولة والقانون فوق الجميع.

إن الوعي بضرورة وأهمية الدولة الوطنية ازداد في السنوات الأخيرة كمثال احترام الجيش والقضاء من قبل الرأي العام العربي بعدد من الدول العربية (وفي بعضها أصبح جزءًا من الدولة العميقة)، وبدا أن الشعور الجمعي بفقدان أو غياب الدولة الوطنية وحالة الفراغ السياسي والأمني والاقتصادي ينعش الفوضى وانعدام الأمن، وإعادة الوعي بأهمية الدولة والتمييز بين الدولة والنظام السياسي والذي باتت تتبلور في الدول العربية [٣٥].

وتبدو تجربة (المغرب) جديرة بالتحليل والتأمل مع حالة التداعي في الواقع العربي، حيث استطاعت المغرب المواءمة بين السلطة والمعارضة للحفاظ على الدولة الوطنية ووحدة التراب المغربي، بالاتفاق على إجراء إصلاحات مهمة والسير في طريق (الملكية الدستورية). ترافق ذلك مع إدراك النظام لمتغيرات الربيع العربي في (تونس وليبيا ومصر) في شمال أفريقيا وتكيفه معها، حيث قدم بعض الإصلاحات الملكية التي أسهمت في مشاركة المعارضة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، وإمكانية الاستفادة من هذه التجربة الناجحة على الصعيد العربي بالخروج من الأنفاق إلى الآفاق [٣٦].

إن حالة الأمن والاستقرار التي تشهدها بعض الدول ومنها الخليجية على سبيل المثال لا تؤكد على المدى البعيد الإفلات من المطالب الشعبية أو الاحتجاجات

---

[٣٥] أنظر: عبدالإله بلقزيز، "المقدمة"، كلمة افتتاحية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ٢٣.

[٣٦] أنظر: مداخلة مفيد الزيدي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مستقبل التغيير في الوطن العربي، ٦٠١.

والدعوات إلى الإصلاح كما حصل في (سلطنة عمان والكويت والسعودية)، إذ يرى بعض المراقبين أن الاستجابة المبكرة لهذه الدعوات كفيل بأي احتقان سياسي أو اجتماعي والحفاظ على الاستقرار المجتمعي والابتعاد عن الفوضى أو العنف الداخلي وتجاوز المخططات الخارجية في التقسيم أو التفكيك، وإدراك حقيقة مهمة هي أن تأخر مشروع الإصلاح الوطني في أي بلد عربي ستكون تكاليفه باهظة أكثر بكثير من الإصلاح المبكر، وأن الإصلاح الطوعي بإرادة السلطة أفضل وأجدى من الإصلاح المفروض بالقوة بالضغط الشعبي أو حتى التدخل الخارجي، وأن قبول أي نظام ببدء الإصلاح عن قناعة ثابتة يعطي المناعة والقوة والثقة للنظام ويعزز شرعيته ومستقبله. وحل أزمة الديمقراطية أن تكون هناك خارطة طريق لشكل الحكم بين حكومات منتخبة شعبيًا، والأسر الحاكمة بالدستور، والتوجه نحو الملكية الدستورية التي هي جوهر الإصلاح الديمقراطي.

وهنا يطرح تساؤل جدلي: هل العامل الداخلي أو الخارجي هو المؤثر في الحروب الأهلية العربية؟ يبدو أن أي تدخل خارجي ارتبط بالتجارب التاريخية السابقة، وهو أمر يؤدي إلى ضعف ينتهي بصيغ التفكيك للدول، أي أن شروط نجاح التدخل الخارجي يرتبط أساسًا بضعف وتفكك الجبهة الداخلية لكي يمهد الطريق لأي عملية تغيير، ولذلك هناك حاجة للدول العربية أن تدرك بأن التحول الديمقراطي بقناعة وطنية يعزز من شرعية النظام السياسي، وأن عدم وجود الإيمان الحقيقي بالديمقراطية، سيجعل لعبة جر الحبل بين السلطة والمعارضة والنخب الاجتماعية قائمة، مما يزعزع الأمن والاستقرار الداخلي ليس للنظام فحسب بل للدولة والوطن عمومًا.

وعلى المستوى العربي الداخلي المطلوب حماية الدول العربية ككيانات وطنية ومواجهة مثيري مشاريع سايكس- بيكو أو غيرها، ومحاولات إضعاف السلطات المركزية، ولابد أن تشعر القوى والفئات الاجتماعية والثقافية بأن وجودها ومصالحها ممثلة بمؤسسات الدولة، وأن النظام السياسي يقوم ليس على التهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي بل الاندماج. وضرورة وقف الحروب الأهلية والطائفية والتدخلات

الخارجية والبحث عن الحلول السياسية والسلمية، وتنوير العقول العربية بمبادرات حكومية وشعبية ومنظمات مجتمع مدني بهذا الاتجاه الحواري الجامع للأمة، ومواجهة الخطاب التفريقي المبعثر للوحدة.

إن خيار العرب اليوم هو في نشوء نظام عربي جديد دون منطق القوة أو المصالح الأجنبية، والحاجة إلى (عقد اجتماعي عربي) من الدولة والمجتمع في إعادة تشكيل الثقافة السياسية العربية التي تؤمن بالشرعية الدستورية والمشاركة السياسية والفهم الحقيقي لتدول السلطة السلمي والآليات الديمقراطية النابعة من الإرث والتقاليد العربية، وليس بالضرورة من النموذج الغربي، تلك مقومات الحفاظ على الدولة الوطنية وعدم تمزيق الوطن العربي والحفاظ عليه. ولا مفر أمام العرب للخلاص من الحروب الأهلية والصراعات الداخلية إلا من خلال بناء عقد اجتماعي/ سياسي ينظم طبيعة العلاقة بين القوى الاجتماعية والمثقفة كافة، وثقافة سياسية جديدة تتبنى السلم بدل العنف، ثقافة احترام الآخر، والتنوع الاجتماعي، ونبذ الكراهية والتهميش بخلق قاعدة توسيع المشاركة السياسية وهو الذي يوفر الأرضية المناسبة لبناء الدولة ومؤسساتها، ونشر السلم الأهلي وبناء الاقتصاد الوطني على أسس التنمية الحقيقية [٣٧].

[٣٧] أنظر: عبد السلام بغدادي، السلم الوطني دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية (٣٠)، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢)، ١٠٢.

# اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي

أمجد أحمد جبريل*

## مقدمة

تمرُّ المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط بحالة من عدم الاستقرار، وهي حالة ذات أبعاد مركّبة ومتعددة؛ إذ تتزايد الأزمات في محور علاقات الدولة– المجتمع في أغلب دول المنطقة، وتتفاقم المخاطر والتهديدات بمختلف أنواعها ومستوياتها، وصولاً إلى اهتزاز بعض كيانات الدول العربية، كما عُرفت في تاريخها المعاصر.

وفي هذا السياق يرى أحد المختصين بشؤون النظام العربي أن "عصر المناعات المطلقة في العالم العربي قد ولّى، كما أن المناعة ضد خطر تفتيت الدول لا تعني بالضرورة الحصانة ضد أمراض سياسية أخرى. أضف إلى ذلك، أن تفاقم ظاهرة الإرهاب– لا سيما بعد تزايد نشاط تنظيم داعش وانتشار ضرباته في أماكن مختلفة– قد بات يحتّم الإدراك السليم للخطر، وأهمية مواجهته، خصوصاً بعد توافر مؤشرات عديدة تكشف أن المنطقة العربية مُقبلة على خريطة سياسية جديدة، قد تضيّع الباقي من استقلالها وهويتها" [١].

والواقع أن ذلك كله إنما يحدث، وسط موجة جديدة تشهدها دول المنطقة العربية من تنامي الضغوط والتدخلات الخارجية الدولية، المتوازية مع تفاعلات ومتغيرات داخلية وإقليمية– سلبية في مجملها– مما فاقم أوجه القصور الداخلي العربي المزمنة، وكشفها بصورة أوضح من ذي قبل، على نحو قد يعني أن تحولاً كبيراً يحدث في البيئتيْن الدولية والإقليمية المحيطتيْن بالدول العربية، مما سيكون له انعكاسات مؤكدة على هذه الدول واستقرارها، بمعناه الشامل والكلي، وليس بمعناه السياسي فحسب.

---

* باحث في الشؤون العربية والإقليمية– اسطنبول.

[١] – بتصرف عن: أحمد يوسف أحمد، "تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش"، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص ٦٤– ٦٥.

وبغية تحليل اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي، سوف تبدأ هذه الدراسة أولاً باستعراض مصادر عدم الاستقرار قبل الثورات العربية، على نحو ما تناولته بعض الكتابات العربية. ثم تعمد إلى تحليل شكل "الاستقرار الهش" واتجاهاته في العالم العربي بعد الثورات العربية، ولا سيما بعدما جرى إفشالها والانقلاب عليها منذ منتصف عام ٢٠١٣. ثم تنتهي إلى إبراز الأسس التي يمكن الانطلاق منها لإعادة الاستقرار في العالم العربي، أو تخفيف نتائج وتداعيات غيابه، على الأقل.

تستهدف الدراسة تقديم قراءة نقدية لمفهوم الاستقرار السياسي في العالم العربي، وبيان علاقة هذا المفهوم ببعض المتغيرات الأخرى مثل: العنف، والتغيير السياسي، والثورات العربية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. أما السؤال الرئيس الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه فهو: "هل عدم الاستقرار العربي الراهن هو انتقالي أم دائم؟ وما علاقة غياب الاستقرار بإفشال الثورات العربية واندلاع الثورات المضادة منذ منتصف عام ٢٠١٣؟ وما مدى قابلية هذه الحالة للاستمرار؟".

وبناءً عليه، تحاول الدراسة تقديم نظرة عامة لموضوع الاستقرار في العالم العربي بعد الثورات العربية. ولذا لم تتطرق لتفاصيل الحالات العربية إلا في أضيق نطاق، وعلى سبيل ضرب الأمثلة والتوضيح فحسب، وذلك بهدف إبراز بعض الأدلة الجزئية التي تخدم التحليل الكلي للموضوع.

تنطلق هذه الدراسة من مقولتين؛ إحداهما أن "الثورات العربية عام ٢٠١١ كانت تحمل فرصة لتحقيق الاستقرار والديمقراطية في العالم العربي، وذلك إذا نجحت في استكمال مسارها الثوري وخطواتها التغييرية؛ أي أن هذه الثورات كانت تمثل السيناريو المستقبلي الإيجابي للدول العربية".

أما المقولة الأخرى، فمفادها أن "ضرب المسار الديمقراطي في الدول العربية- وانتصار الثورات المضادة، وعودة قوى الدولة العميقة إلى الحكم المباشر، والتنكر لإرادة المواطنين وأصواتهم الانتخابية، والتلاعب بأقوات الناس ومعايشهم والتضييق عليهم

أمنياً، والإصرار على إجراء انتخابات في بيئة غير مناسبة، لأنها مُصَمَّمة خصيصاً لكي يتولّى السلطة فريق سياسي أمني بعينه- أدى إلى ابتعاد احتمال تحقيق الاستقرار، أقله في المدى المنظور؛ أي أن هذه التطورات مثلّت- ولا تزال- السيناريو المستقبلي السلبي للدول العربية، بما ينطوي عليه من مخاطر وتهديدات مرتفعة ومن بينها: التفكك وتجزئة المجزأ، وتقسيم المقسَّم، وزيادة التدخلات الخارجية في المنطقة إجمالاً".

## أولا: مصادر عدم الاستقرار في العالم العربي قبل الثورات

الحقُّ أن ثمة دراسات عربية عديدة تناولت موضوع الاستقرار في العالم العربي من زوايا مختلفة، ومن مستويات جزئية وكلية؛ فاتخذ بعضها شكل دراسات الحالة التطبيقية على دول عربية بعينها (مثل: السعودية، ومصر). وقام بعضها الآخر بدراسة الاستقرار في أحد الأقاليم الفرعية العربية (مثل: النظام الإقليمي الخليجي). وذهب بعضها الثالث إلى ربط متغير الاستقرار السياسي بمتغير ثانٍ (مثل: تأثير الأقليات على الاستقرار في العالم العربي)، بحيث يغدو الاستقرار هو المتغير التابع، وليس المستقل[٢].

---

[٢] - راجع على سبيل المثال لا الحصر المصادر الآتية:

- حسن أبو طالب، "السعودية في السبعينيات: الاستقرار في عالم متغير"، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان ٨/ ٩، تموز/ يوليو ١٩٨٣- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، (بيروت: معهد الإنماء العربي)، ص ١٩٩-٢٢٢.

- نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

- أيمن إبراهيم الدسوقي، "معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، **المستقبل العربي**، العدد ٤٣٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٥، ص ٦٩- ٨٤.

- عبد العالي حور، "مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٤٤٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، ص ١٣٨- ١٤٥.

-بدر الشافعي، "اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي: مصر نموذجاً"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٥، ربيع ٢٠١٦، ص ١٣- ٤٢.

ويمكن أن نستخلص من تلك الدراسات السابقة، أهمية النظر إلى "الاستقرار السياسي" بمقاربة أو منهجية منظومية شاملة؛ أي التعامل معه بوصفه متغيراً تابعاً لعدة متغيرات مستقلة؛ فالاستقرار الاقتصادي والأمني والمجتمعي، واحترام المسار الديمقراطي بإجراء انتخابات دورية نزيهة مع احترام نتائجها، وتجديد شرعية النظام الدستورية بالانتخابات، ورفد النظام بدماء جديدة تساعد على زيادة إنجازاته، واحترام حقوق الإنسان، وصيانة التعددية الثقافية، وحرية إبداء الرأي، كلها عوامل تؤثّر في الاستقرار السياسي، الذي هو محصلة كل أنواع الاستقرار الأخرى.

وبسبب هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية ومحدودية فعالية المؤسسات السياسية العربية، وكثافة التدخلات الخارجية- كما ستفصّل الدراسة أدناه- ربما يمكن القول إن الاستقرار في العالم العربي خصوصاً، وإقليم الشرق الأوسط عموماً، مفهومٌ مركب، وله مصادر وعوامل ومهدِّدات، ولا يسهل اختزاله في جانب واحد أو اثنين (مثل: الرغد المعيشي في دول الخليج، أو استمرار نظام حكم ما لعدة عقود دون أن يتعرض لانتفاضات شعبية، رغم فساده الواضح، مثل حالات: سورية أو مصر أو ليبيا أو اليمن أو تونس).

ولا شك في أن اختلاف الباحثين حول مفهوم الاستقرار، يؤدي إلى اختلافات أخرى حول وجود هذا "الاستقرار النسبي" أو "الهَش" في العالم العربي، أو درجة تحققه في فترة أو حقبة بعينها (مثل حالة النظم العربية قبل ثورات ٢٠١١)، أو غيابه بالكلية، وشروط ذلك الاستقرار ومصادره ومهدّداته.. إلخ.

بيد أن الأمر هنا لا يقتصر على تفاوت التقديرات حول تقويم الأوضاع العربية ودرجة استقرارها أو ثباتها؛ إذ ثمة اختلافات أيضاً في تقييم استقرار الوضع الدولي من عدمه؛ إذ تتباين نظريات العلاقات الدولية حول تعريف الاستقرار والتغير الدوليَيْن، وعلاقة ذلك بمفاهيم التوازن والاستمرار ومعدل أو تسارع التغير (بين البطء أو التدرج، وبين العنف أو السلمية، وبين المفاجأة أو التوقع)، وشكل الاستقرار الدولي ومضمونه،

وهل يرادف غياب الحروب، أم أن الحروب تمثّل- كما يرى منظّرو نظرية توازن القوى- أدواتٍ لا غنى عنها لتحقيق استقرار أي نظام [٣].

واتصالاً بموضوع العنف والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما، يرى البعض أن "الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي، إنما يمكن القول إن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي يعكس إفلاساً في وسائل التغيير الأخرى، أو اقتناعاً بعدم جدواها. وبصفة عامة، فإن العنف السياسي- بمستوياته المختلفة من عنف رسمي وغير رسمي، وبتعبيراته المختلفة بدايةً من وسائل قمع المعارضة، مروراً بالانقلابات العسكرية، وانتهاءً بصور العصيان المباشر وغير المباشر أيضاً- إنما يحوّل عدم الاستقرار السياسي إلى ظاهرة يمكن أن تخضع للدراسة الإمبريقية. وبناء عليه يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته، لإجراء ما يلزم من تغيرات استجابة لتوقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعما لشرعية النظام وفعاليته" [٤].

وفي طرح آخر، يربط بعضهم بين أربعة مفاهيم: الاستقرار، والتغيير، وعدم الجمود، والمرونة؛ "فقد يخشى البعض من إثارة فكرة التغيير، رغبةً في تحقيق الاستقرار وحمايته، كما لوكان التغيير مهدِّدا أو معرقِّلا للاستقرار. ويحتاج الأمر إلى تفهم مدلول التغيير وأهميته، وكيف أن التغيير قد يكون مطلوباً من أجل الاستقرار. وأن عدم التغيير- أو بالأحرى مقاومة متطلبات التغيير- كثيراً ما كان من أسباب تهديد الاستقرار؛ فالتغيير ليس مناقضاً للاستقرار، بل قد يكون من أهم مقوماته. والاستقرار ليس معناه الجمود، بل يعني الملاءمة بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد؛ فالاستقرار يتطلب توازناً مستمراً بين

---

[٣] - راجع لمزيد من التفاصيل: شريف عبد الرحمن سيف النصر، **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي**، دراسات سياسية نظرية، عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠١١، ص ٥٤- ٥٨.

[٤] - نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق.

ظروف الحياة من ناحية، والنظم والقواعد من ناحية أخرى. وهو توازن لا يتحقق إلا بمتابعة هذه التطورات وأحياناً بالإسراع بها، وليس بالوقوف أمامها" [٥].

وبعبارة أخرى، فإن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغير السياسي أو بتدرجه، إنما هو يرتبط أساساً بمضمون هذا التغير ووجهته، "وذلك أن من التغير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام ورفع فعاليته، وإن اقترن في المدى القصير بعدم الاستقرار. وفي المقابل فإن من الاستمرار ما يحفظ النظام على اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته، وإن اقترن في المدى القصير بالاستقرار" [٦].

وربما تكمن أهمية هذا الجدل المفاهيمي المجرّد حول الاستقرار ومصادره ومتطلباته، في لفت الأنظار إلى أولوية البحث في بعض الأسباب الهيكلية في إقليم الشرق الأوسط، التي تدفع للظن بأن عدم الاستقرار، وغيابه النسبي، أو وجود "استقرار هش" في أحسن الحالات، قد يشكّل في نظر بعض الدارسين ملمحاً مستمراً لهذا الإقليم، وفي القلب منه العالم العربي بالطبع.

ففي مطلع العام ٢٠٠٠، كتب أحد الباحثين المختصين عن ملامح البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط، ولخّصها في الملامح الأربعة الآتية [٧]:

١- ما زالت العلاقة بين أغلب اقتصادات الشرق الأوسط- بصفة عامة- وبين الاقتصاد العالمي علاقة ضعف وتبعية؛ إذ لا تصدِّر المنطقة منتجاً أساسياً مهماً سوى النفط، وما تصدِّره تصدِّره بشروط "اللا مساواة البنيوية".

٢- وجود حالة من الجدل الثقافي والفكري بين ثلاثة أقطاب: مثقفين تابعين للسلطة في العديد من البلدان العربية، وتيار إسلامي متصاعد يتراوح بين

---

[٥] - بتصرف عن: حازم الببلاوي، **التغيير من أجل الاستقرار**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨، ص ٢١- ٢٢.

[٦] - نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سابق.

[٧] - فريد هاليداي، **الأمة والدين في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠، ص٢٢١-٢٢٤.

أفكار وسطية- إصلاحية وبين أفكار عنيفة، وتيار حداثي ليبرالي جديد يتبنى لعة السوق، ويستخدم تقنية المعلومات، ويسعى إلى تطبيق بعض صرعات من نزعة الإدارة الغربية على منطقة الشرق الأوسط.

٣- ما زالت العلاقة بين الدولة والمجتمع محكومة في أغلبها بأنماط من السلطوية المتعامدة مع استيلاء النخب الرسمية على ٣٠٪ من دخل الدولة في المتوسط. وهذا يترافق مع أوضاع مزرية على صعيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤- لا تزال العلاقات بين أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، محكومة بالشك والنزاع والمواجهة الكامنة، ناهيك عن أن تأخذ تلك المواجهات صورةً سافرة، وهذا ما يفسّر عدة ظواهر مهمة: انهيار أغلب الأطر التكاملية بين دول المنطقة، وعدم استمرارها لأمد طويل، وارتفاع نسبة الإنفاق العسكري، والإحساس بانعدام الأمن نظراً لحالة الشك التي تسود بين دول المنطقة [٨].

واستطراداً في المعنى ذاته، يرى محرّر التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، أنه "رغم اتجاه النظام العالمي إجمالاً إلى تدعيم دور الأقاليم وسياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل الإقليمي، فإن إقليم "الشرق الأوسط" كان استثناءً لافتاً من هذ الاتجاه؛ إذ بقي النظام العالمي يخترق هذا الإقليم بدرجة مكثفة، و"يُعَوْلِم" قضاياه وتفاعلاته، مع إبقائها في نطاق "العسكرة"، وليس الاعتماد المتبادل، أو التكامل الاقتصادي بين دوله. وهذا ما يفسّر أن الحروب التي تدور على أرض إقليم الشرق الأوسط هي حروب دولية أو معولمة؛ حيث تشارك فيها عدة دول من خارج الإقليم، كما حدث في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وفي الصومال والقرن الأفريقي، وفي الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ ثم العراق عام ٢٠٠٣، وفي حرب إسرائيل ضد لبنان عام ٢٠٠٦.. إلخ" [٩].

---

[٨] - المصدر نفسه.

[٩] - انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠١١، ص ٢٨٥-٢٨٩. ويمكن الإضافة هنا أيضا التدخلات الإقليمية والدولية الكثيفة في

إذن ثمة ثلاثة عوامل تسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط؛ أولها "وجود دول ضعيفة لدرجة أنها مهددة بالانهيار، أو بنشوب صراعات داخلية عنيفة. والثاني وجود أطراف في الإقليم وخارجه مستعدة لتوظيف الصراعات الداخلية التي تجري داخل الدول لصالحها، الأمر الذي يؤجّج هذه الصراعات بما يوفّره من دعم لأطراف الصراع الداخليين من ناحية، ويثير الصراع بين دول الإقليم المتنافسة على كسب النفوذ داخل المنطقة من ناحية أخرى. أما العامل الثالث فهو وجود تيارات وقوى فوق إقليمية تمارس تأثيراً قوياً على المنطقة؛ فالتشابه والخصائص المشتركة من نوع اللغة والدين والتاريخ والثقافة، توفّر مجالا عابراً للحدود الوطنية بين الدول. وبينما يمكن لهذه المشتركات أن تمثّل أساساً لتماسك وتضامن إقليمي فعّال، فإنها في مراحل عديدة (بما فيها المرحلة الراهنة) وفّرت آلية تستخدمها قوى إقليمية ودولية لتحدي شرعية الدول وزعزعة استقرارها الداخلي، ولكسب النفوذ على حساب قوى أخرى" [١٠].

وإضافة لكل ما تقدّم، ورغم التسليم بأن العامل الخارجي أسهم في تفاقم عدم استقرار الشرق الأوسط بسبب وجود "القابلية"، وتم توظيف ذلك ضمن صراعات النفوذ بين القوى الدولية، واستتباع قوى ومؤسسات داخلية عربية لتحقيق أهداف مشروعات خارجية [١١]، فإن ثمة أهمية لتحليل البنية الاجتماعية/ الاقتصادية في العالم

---

الثورة السورية، التي حوّلتها إلى بؤرة للصراع الإقليمي والدولي، ونقطة ارتكاز لإعادة تشكيل النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط.

[١٠] - جمال عبد الجواد، "بؤر الأزمات في الشرق الأوسط"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان "مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة ما بين الممانعة والاعتدال في بيئة إقليمية متغيرة"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩، ص ١.

[١١] - لمزيد من التفاصيل راجع: باكينام الشرقاوي، "الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد"، في: عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب (إعداد)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠، ص

العربي قبل الثورات، وخصوصاً تحولات الطبقة الوسطى، وزيادة نفوذ رجال الأعمال القريبين من السلطة، والتهميش المنهجي لجيل الشباب.

وباختصار، فإن مصادر عدم الاستقرار في العالم العربي قبل الثورات، لم تقتصر على النواحي السياسية، أو تزايد "الدول العربية الفاشلة"[١٢]، أو تداعيات الصراعات العربية البينية، أو الإقليمية، أو التوظيفات الدولية والإقليمية الخارجية، بل اتسعت لتشمل جوانب أخرى، اجتماعية وثقافية.

وفي هذا السياق فإن "التفاوت الاجتماعي أو غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الظلم والحرمان المادي يؤثّر في النظام السياسي ومشكلاته، سواء تلك المرتبطة بالاستقرار السياسي أو بالشرعية أو بالتكامل أو بالديمقراطية أو بالفساد السياسي؛ فالتفاوت الاجتماعي من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي؛ إذ يؤدي إلى الحرمان النسبي الناشئ عن عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات والقيم الاقتصادية في المجتمع، وعدم قدرة بعض الجماعات والطبقات– رغم كونها تمثل غالبية السكان– عن إشباع حاجاتها الأساس. ويترتب على هذا الحرمان شعور بالتوتر والإحباط على المستوى الفردي، وإذا اقترن هذ الشعور بوعي اجتماعي بوجود ظلم عام في المجتمع، فإنه قد يتحول إلى غضب أو سخط جماعي على مستوى الجماعات المحرومة، التي قد تلجأ في حالة توافر شروط

---

١٢٧– ١٨١. وأيضا: عبد الإله بلقزيز، "آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٤٤٣، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، ص ٥٩– ٨٠.

[١٢] – استخدمت دراسات عربية مصطلح "الدول العربية الفاشلة"، استناداً إلى التصنيف الذي تضعه سنوياً مجلة Foreign Policy ومؤسسة دعم السلام Fund For Peace، انظر: خليل العناني، "هل يدخل العرب حقبة "الدول الفاشلة"؟، **شؤون عربية**، العدد ١٣١، خريف ٢٠٠٧. ولمزيد من التفاصيل حول أزمة الدولة العربية عموماً، والعراق خصوصاً، انظر: فالح عبد الجبار، "الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية"، في: عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو ٢٠١١، ص ٢٧١–٢٩٢. **وأيضاً:** بشير موسى نافع، "الفشل الأمريكي في العراق يولّد دولة فاشلة"، **القدس العربي** ٩/ ٩/ ٢٠١٠.

وظروف معينة إلى القيام بأشكال متنوعة من العنف ضد النظام السياسي ورموزه، باعتباره المسؤول عن هذا الظلم" [١٣].

واختصاراً، يمكن إجمال مصادر عدم الاستقرار في العالم العربي قبل اندلاع الثورات بالإشارة إلى تعدّد تلك المصادر وتنوعها ما بين السياسي- بعنصريه الداخلي والخارجي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.

**ثانياً: هل يستمر "الاستقرار الهش" في العالم العربي؟**

لم يكن مستغرباً أن تشكّل العوامل السابقة بيئةً محفزّة لحدوث الثورات العربية، التي قامت ضد أنظمة كان البعض يحسبها "مستقرة". وذلك قبل أن يتضح أن الأنظمة المستبدة لا تعرف استقراراً حقيقياً، وإنما شكلياً أو هشاً، ما دام يعتمد بالأساس على أدوات أمنية وليست سياسية أو اجتماعية، مما يبقي الأنظمة والمجتمعات في حالة "توتر شبه دائم"، تنتظر شرارة ما أو حدثا يكون بمثابة "القشة التي تقصم ظهر البعير"، ليكشف هذا التوتر عن نفسه بجلاء.

لقد "قاد تفسير استقرار المستبدين العرب كثيراً من المختصين في الشؤون العربية إلى الاستهانة بقوى التغيير التي كانت تمور تحت السطح؛ فالسياسات الاقتصادية الليبرالية سيئة التطبيق أدت إلى زعزعة الاستقرار في العالم العربي. وفي النهاية لم ينجح قمع المواطنين العرب عبر المؤسسات الأمنية- العسكرية، وعبر عمليات الخصخصة الانتقائية التي أدت لتكوين طبقة جديدة من رجال الأعمال مفرطي الثراء وكبار المسؤولين، سوى

---

[١٣] - جلال عبد الله معوض، **السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٩٥- ٢٩٦.

في توجيه الثوار غضبهم نحو هؤلاء الفاسدين. لقد فشل ذلك كله، ولم يتعزز استقرار الأنظمة العربية، بدليل اندلاع الثورات العربية" [١٤].

وإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكن الادعاء أن الثورات العربية عام ٢٠١١ كانت تحمل فرصة لتحقيق الاستقرار والديمقراطية في العالم العربي. بيد أن هذا التغيير الوليد كان مزعجاً ومهدّداً لمصالح القوى المؤيدة للاستقرار القديم- سواءً الداخلية أو الإقليمية أو الدولية- بما دفعها للعمل معاً والتعاون لوأد الثورات والانقلاب عليها.

لقد جرى في هذا السياق استخدام أدوات متعددة (مثل: عدم تعاون مؤسسات الأمن والقضاء والأجهزة الإدارية مع القيادات السياسية الجديدة المنتخبة، وتصعيد تربص العلمانيين بالتيار الإسلامي، والسعي لإفشاله باستدعاء مؤسسة الجيش للتدخل في الشأن السياسي لمصلحة العلمانيين، وإذكاء العنف السياسي الموجَّه وتشجيع قطاعات من الشباب على "التمرد"، وتكثيف الحملات الإعلامية لتشويه صورة الثورة والثوار والقادة المنتخبين، والعبث بمعايش الناس وأقواتهم، والتحريك الممنهج لملفات الطائفية والأقليات، وترويج مقولات "المؤامرة الكونية الخارجية" على دول الربيع العربي.. إلخ)، لكي تصنع أجهزة الدولة العميقة من هذه الأدوات مجتمِعَةً حالة عدم استقرار، في "ثورة مضادة" هدفها استعادة المعادلة العربية- الغربية القديمة ما قبل الثورات العربية: أي توفير الأمن للكيان الإسرائيلي ولدول الغرب، ومنع الهجرة إليها بتأمين شواطئ البحر المتوسط، والتعاون في مكافحة "الإرهاب"، مقابل أن يدعم الغربُ النظمَ العربية المستبدة مادياً وسياسياً، وأن يصمت الغرب بالطبع عن قمع المواطنين العرب وانتهاك أبسط حقوقهم.

---

[١٤] - بتصرف عن: ف. غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ص ١٤٧- ١٥٤.

ومهما يكن من أمر الجهة المسؤولة عن هذه الحالة من عدم الاستقرار بعد إفشال الموجة الأولى من الثورات العربية، فإن السؤال الأهم ربما يكون حول "قابلية" هذه الحالة للاستمرار؛ فهل عدم الاستقرار العربي الراهن هو أمر انتقالي أم دائم؟

ويتفرع عن هذا السؤال الكبير أسئلة فرعية كثيرة، ومنها: هل زادت مصادر عدم الاستقرار في العالم العربي بعد منتصف ٢٠١٣ بسبب إفشال الثورات العربية؟ وهل بقيت منطقة الخليج "مستقرة" بالفعل بحيث تتمكن من إعادة الاستقرار لباقي الدول العربية؟ وماذا لو بدأ التغيير يصل دول الخليج نفسها الأكثر "استقراراً" في النظام العربي؟ فإذا بدأت "منطقة الاستقرار الكبرى" في التغير، فهل هذا يعني أنه لم تعد هناك قوى استقرار أو منظومات فرعية "مستقرة" في العالم العربي أصلاً؟ خصوصاً مع تراجع أسعار النفط، وهو أهم العناصر التي تعتمد عليها دول الخليج في "استقرارها المالي".

من المؤكد أن ثمة إجابات مختلفة لهذه الأسئلة، وهي تعكس اتجاهات أو انحيازات قيمية أو فكرية بالضرورة. ويمكن هنا التمييز بين سبعة آراء أو اتجاهات أكاديمية- على الأقل- بشأن اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي.

**الاتجاه الأول**، ويشمل أولئك المناصرين للتغيير والديمقراطية في العالم العربي، حتى لو عبر مسارات ثورية جذرية. وهم يقولون إن عدم الاستقرار الراهن هو مرحلة انتقالية، وينطوي على فرصة في المدى البعيد؛ "فالثورة عملية بناء ذات مدى زمني طويل؛ إذ تهدف لتغيير أسس الاستقرار التي قام عليها الاستبداد. ولذا فإن حالة عدم الاستقرار تشكّل عنصراً بنيويّاً في الحالة الثورية، لكنها تتيح الفرصة لظهور التعددية الفكرية وتطوير الخطاب السياسي ونقده. فالثبات والجمود داخل النظم السياسية مناقضان لطبيعة وظيفة السياسة والتعددية، والتعدد السياسي الفاعل يضعف الثنائيات- التي تجرّد الواقع المركّب- والتي غالبا ما استخدمتها نظم ما قبل الثورات العربية، أداةً خطابيةً لحصر خيارات المواطن وإثنائه عن الاحتجاج والمطالبة بحقوقه، ومن ثم جرى

تكريس الاستبداد بذريعة (إما النظام القائم أي "الاستقرار الحالي"، أو الفوضى إذا حدث تغيير)" [١٥].

وإلى حد كبير، فإن الخبرة التاريخية المعاصرة للثورات الشعبية في العالم تساند حجج هذا الاتجاه؛ فالنظر إلى مسألة الاستقرار في سياق المراحل التي تمر بها الثورات العربية، يكشف أن "تعثرها واختلاط بعضها بحروب أهلية، قد يكون هو المخاض الأخير في عملية الانتقال الصعب والمتعثر التي تعانيها الدول العربية؛ فالمسار العام المتكرر في مختلف ثورات العصر الحديث الشعبية (منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩) كان يتعثر في بدايته، ولكنه لا يلبث أن يصحح نفسه بأشكال مختلفة" [١٦].

واستطرادا يقول أنصار هذا الاتجاه إن "الثورات العربية أحدثت من الاضطراب ما هو معتاد ومتكرر في الصراع بين جديد يتعثر وقديم يتشبث في مسار متذبذب بين التقدم والتراجع؛ فالثورة الشعبية تخلق مرحلة اضطراب قد تطول أحياناً، مما يولّد حالة من الحنين لدى كثيرين إلى وضع ما قبل الثورة أو الاستقرار القديم. وفي إطار ظهور القوى المضادة للثورة وهيمنتها على المشهد السياسي والأمني، قد تنجح في استعادة قدر من الاستقرار الأمني الذي يتبين مدى هشاشته لاحقاً بسبب تركيزه على الأمن وإهماله النشاط الاقتصادي الذي يتراجع بوضوح في هذه المرحلة، مما يعيد توليد ضغوط شديدة على المجتمع والناس والشباب، ويدفعهم إلى التفكير في تغيير هذا الواقع الصعب، ولو عبر الثورة، لتبدأ الدورة من جديد" [١٧].

---

[١٥] – بتصرف عن: إميل بدارين، "عن فرص بناء أفق سياسي تعددي في دول الثورات العربية"، في: مجموعة مؤلفين، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، ص ٣٢١.

[١٦] – وحيد عبد المجيد، "ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير؟"، **السياسة الدولية**، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص ٥٣.

[١٧] – بتصرف عن: المصدر نفسه، ص ٥٢– ٥٩.

**الاتجاه الثاني** الذي يدعو أنصارُه، إلى "التكيُّف" مع حالات عدم الاستقرار السياسي ومظاهره (مثل: العنف السياسي، والفراغ الحكومي، وصعود الفاعلين المسلحين من غير الدول، والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد التهديدات الحدودية).

وإذا كانت مقاربة "الحل الجذري" لعدم الاستقرار مستحيلة، فيمكن التكيف مع ظاهرة عدم الاستقرار والتقليل من آثارها، وأن تعمل قوى الدولة والمجتمع على استيعاب معطيات البيئة الجديدة التي خلّفتها حالة عدم الاستقرار السياسي الممتد [١٨]. "ويرتبط تبني سياسات التكيف مع الفراغ السياسي بصعود اتجاه الدولة لإعادة دمج التكوينات المجتمعية الوسيطة واستيعابها (مثل: القبائل والعشائر والحركات الدينية)، بهدف تحييد توجهات عدم الاستقرار، بالتوازي مع إصلاح مؤسسات الدولة، لتقوم بوظائفها في صورة أكثر كفاءة، كي تحظى بالحد الأدنى من الرضا الشعبي، الذي يكفل لها البقاء، وتحقيق هامش معقول من الاستقرار السياسي والأمني"[١٩].

**الاتجاه الثالث** ويركز على الأبعاد الاقتصادية، ويرصد تأثير تراجع أسعار النفط على استقرار منطقة الشرق الأوسط؛ "فانخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير كبير في مستقبل الاستقرار السياسي في المنطقة. بيد أن هذا التأثير ليس مباشراً، وإنما يمر عبر متغيرات وسيطة، وهي المتعلقة بهياكل وعلاقات السياسة والاقتصاد في المنطقة قبل تراجع أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤ إلى مطلع ٢٠١٦؛ إذ انخفضت من نحو ١١٠ دولارات للبرميل إلى ما دون ٣٠ دولاراً للبرميل.

---

[١٨] - محمد محمود السيد، "استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي"، **حالة الإقليم**، العدد ٢١، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، ص ١- ٤.

[١٩] - المصدر نفسه، ص ٤.

وبقراءة هذه المتغيرات يمكن القول إنه "إذا استمر انخفاض إيرادات النفط في المديين المتوسط والبعيد (أي بين ٥ و١٠ سنوات)، سيؤدي ذلك إلى تخفيض حدة الصراع على المستوى الإقليمي، خاصة الصراع السعودي– الإيراني؛ إذ ستقلُّ قدرة الرياض وطهران كثيراً على تمويل الصراعات الإقليمية، سواءً بالتدخل المباشر أو غير المباشر، في كل من سورية والعراق واليمن. وربما يكون لهذا الانخفاض تأثير شبيه بانخفاض أسعار النفط عام ١٩٨٦، الذي أسهم في إنهاء الحرب العراقية– الإيرانية عام ١٩٨٨ " [٢٠].

وتطرح المقالة ذاتها أن "انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير يحد من الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، وفرص استمرار روسيا في التدخل الواسع في المنطقة، بالتقييد من الموارد المتاحة لكل الأطراف للاستمرار في تمويل صراعها الإقليمي، ذي الأبعاد والتداعيات الدولية. ولكن في الوقت ذاته، سيكون لانخفاض إيرادات النفط أثر سلبي على استقرار الدول داخليا على الأغلب. وبعبارة أخرى، فإن استمرار انخفاض أسعار النفط، سيؤدي إلى تحول الاضطراب وعدم الاستقرار من المستوى الإقليمي إلى المحلي، أي إلى داخل الدول ذاتها، وليس بين الدول وبعضها بعضا" [٢١].

**الاتجاه الرابع**، ويرى أن منظومة دول الخليج تختلف في مسألة الاستقرار السياسي عن غيرها من الدول العربية، بسبب قدراتها المالية وطبيعة النظم الملكية واختلافها عن النظم الجمهورية التي قامت الثورات ضدها. هذا رغم الاعتراف بأن الحالة السياسية والاجتماعية الخليجية لا تخلو من نقاط ضعف واضحة مثل: الأوضاع في البحرين وسلطنة عُمان، ودول لديها مشكلات مزمنة تنتظر حلولاً مثل السعودية، في حين تمثل حالات قطر والإمارات والكويت، نقاط قوة الحالة الخليجية [٢٢].

---

[٢٠] – بتصرف عن: عمرو عادلي، "الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد ٢٠٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٦، (ملحق تحولات استراتيجية)، ص٢٦.

[٢١] – المصدر نفسه، ص ٣٠.

[٢٢] – تعبّر مصادر كثيرة عن هذا الاتجاه، ومنها الآتي:

وغير بعيد من هذا الاتجاه القول إن "عام ٢٠١٤ شهد صعوداً لـ "محور الاستقرار العربي" إلى موقع الصدارة الإقليمية (ويضم: السعودية والإمارات والكويت والأردن

---

-محمد بن هويدن، "دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١٣٢، السنة ٣٥، محرم ١٤٣٠ هـ/ يناير ٢٠٠٩م، ص ٢١٣- ٢٥١.

-معتز سلامة، "الصعود: التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي"، **السياسة الدولية**، العدد ١٨٥، تموز/ يوليو ٢٠١١.

-عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩١، أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، ص ١١٧- ١٢٨.

- بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٨، نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ص ١٥٧- ١٥٨.

-عبد الخالق عبد الله، "الإمارات: دولة قدوة في المنطقة العربية"، **الشرق الأوسط**٣٠/ ١١/ ٢٠١٤.

- إيمان رجب، "خليج ما بعد الربيع: التحدي والاستجابة"، **الديمقراطية**، العدد ٥٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص ٧٤- ٨٣.

- معتز سلامة، "الأسباب العشرة لتجنب الملكيات العربية موجة الثورات"، **الديمقراطية**، العدد ٥٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص ٦٨- ٧٣.

- "الملك سلمان الاستمرار والاستقرار والتمهيد للجيل الثاني"، **الاقتصاد والأعمال**، العدد ٤٢٢، شباط/ فبراير ٢٠١٥، ص ٢٠-٢٣.

- فهد الدغيثر، "السعودية.. عنوان الاستقرار"، **الحياة** ٢٢/ ٢/ ٢٠١٥.

- عبد الحق عزوزي، "الجهود الإعلامية والثقافية الإماراتية في نشر الاعتدال ونبذ التطرف: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية نموذجًا"، **آفاق المستقبل**، العدد ٢٦، أبريل/ مايو/ يونيو ٢٠١٥، ص ٧٤- ٧٩.

- راشد صالح العريمي، "دول الاستقرار العربي الأمل المتبقي"، **الحياة** ٨/ ٢/ ٢٠١٦.

-لوري بلوتكين بوغارت، "لِمَ يزداد سطوع نجم الإمارات العربية المتحدة؟"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١٨/ ١/ ٢٠١٥. على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/why-the-uaes-star-is-rising

ومصر). وهو ما تجلّى في تنسيق قادة هذه الدول لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر مواجهة التيارات الراديكالية، ومكافحة الميليشيات في ليبيا واليمن، فضلاً عن مشاركة أغلب هذه الدول في التحالف الدولي لمواجهة داعش" [٢٣].

ويمكن المجادلة في أن "استقرار" دول الخليج يبقى على المحك؛ فهي تعاني معضلة عدم الاستقرار داخلياً وخارجياً؛ إذ لم تصل بعد إلى الاستقلالية الكاملة أمنياً واقتصادياً، ولم تنجح في تطوير هيكل ذاتي للأمن الجماعي، رغم إمكاناتها المالية الكبيرة. صحيح أن معظم دول الخليج لا تواجه– في المدى المنظور– احتمالات قوية بحصول احتجاجات شعبية واسعة النطاق، أو بحدوث تحدٍّ جدي لنظم الحكم، إلا أن مؤشرات عدم الاستقرار تتزايد في كل من البحرين والكويت والسعودية، لكن دون توقع إحداث تغيير جذري في العملية السياسية أو معادلة نظام الحكم في المدى المنظور" [٢٤].

كما تواجه دول الخليج أيضاً عشرة أنماط من التهديدات الأمنية فوق التقليدية في منطقة الخليج، وهي: هشاشة الحدود الجغرافية، مضاعفات التنظيمات الإرهابية، تأثيرات العائدين من البؤر الصراعية، تثوير المناطق الطرفية، اختلال التركيبة السكانية، مخاطر الجيولوجيا النفطية، تصاعد شح المياه، انتقال الأمراض الوبائية، تراجع الرفاه الاجتماعي، فجائية الكوارث الطبيعية[٢٥].

ويتبقى ضمن هذا الاتجاه الرابع– الذي ينظر إلى دول الخليج بوصفها "مستقرة"– الإشارة إلى أن بعض المتابعين يُعوِّل على دور دول الخليج (ولا سيما السعودية)، في حال

---

[٢٣] – إبراهيم الغيطاني ومحمود بيومي ومحمد عبد الله يونس، "البحث عن الاستقرار: الاتجاهات الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٤"، **اتجاهات الأحداث**، العدد ٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، (ملحق تقرير المستقبل)، ص ٩.

[٢٤] – بتصرف عن: أيمن إبراهيم الدسوقي، مصدر سابق، ص ٨٣–٨٤.

[٢٥] – محمد عز العرب، "التهديدات الأمنية فوق التقليدية في دول الخليج"، **كراسات استراتيجية**، العدد ٢٦١، مج ٢٥، شباط/ فبراير ٢٠١٦، ص ١١– ٢٣.

أنشأت تحالفاً استراتيجياً مع تركيا، التي تعتبر "قوة الاستقرار الإقليمي" الأكبر في المنطقة[٢٦].

ورغم التسليم بموقع تركيا المهم في الإقليم، فإن هذا الاتجاه يتجاهل تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا ١٥/ ٧/ ٢٠١٦، كما يغفل أن المشروع التركي قائم على مفاهيم التوازن وحل المشكلات وتطوير التجارة والتحالفات الخارجية، أكثر من استناده إلى مفهوم تقليدي للاستقرار، مثل الذي يوفره التحالف مع السعودية، لا سيما أن بين البلدين بعض الخلافات، كما أن بعض الباحثين الأتراك يشككون في تحقق فائدة من شراكة استراتيجية مفتوحة مع الرياض، مع غياب أو ضعف الإرادة السياسية للنظام السعودي تجاه هذه الشراكة، خصوصاً في المضي قدماً بعيداً عن التوجهات الأمريكية[٢٧].

**الاتجاه الخامس**، وهو يعترف بأن "المسار الذي اتخذته الثورة في بلدان مثل سورية وليبيا واليمن، والوضع في العراق، يزيد تعميق حالة اللاستقرار والتوتر ويوفّر بيئة مناسبة لتقوية الاتجاهات المناهضة لبناء دولة ديمقراطية تتسع للجميع.

"لكن ذلك لا يجب أن يمنع من التفكير في الإمكانات المتاحة للتغيير الإيجابي، شريطة توافر الإرادة الحقيقية لدى جميع القوى العربية الحية. ويمكن الانطلاق من خمسة أسس لتحقيق الاستقرار في العالم العربي؛ أولها تفعيل الوظيفة التطويرية للدولة، وثانيها التوازن بين الأمن والديمقراطية والتنمية. وثالثها تحقيق المواطنة الكاملة. ورابعها تحقيق النهضة الثقافية والاجتماعية. وخامسها تطوير بديل اقتصادي عربي مستقل" [٢٨].

---

[٢٦] – انظر في هذا المعنى: أرشد هورموزلو، "علاقات تركيا ومجلس التعاون ضمانة للاستقرار"، **الحياة** ١٩/ ٥/ ٢٠١٦.

[27] - Muhittin Ataman, "Turkish- Saudi Arabian Relations During the Arab Uprisings: Towards a Strategic Partnership?", **Insight Turkey**, Vol. 14. No. 4, 2012, pp. 121-136.

[٢٨] – عبد العالي حور، مصدر سابق، ص ١٣٨– ١٤٥.

ويمكن القول إن هذا الاتجاه يعترف بأن معضلة عدم الاستقرار في العالم العربي ذات أبعاد مركبة ومتعددة، ولذا فإن إيجاد حلول لها يتطلب حلولاً منظومية تحتاج وقتاً غير قليل حتى تتحقق، وذلك عبر "فتح مجال الحريات، وتكريس الديمقراطية والحكم الرشيد، ورفع الحَجْر عن الفكر، ونشر ثقافة الحوار والاختلاف والمسؤولية والمحاسبة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وذلك وفق تعاقد اجتماعي جديد قوامه التعاون وتحقيق المشترك بين جميع أطياف المجتمع والتماس العذر لما يتم الاختلاف بشأنه، مع ضرورة نبذ وتحريم اللجوء إلى العنف في الدفاع عن الآراء والمعتقدات، وترسيخ ثقافة الاحترام والتسامح والنزاهة والكفاءة وتداول السلطة، وتقوية عوامل التماسك الاجتماعي بين مختلف الفئات بما من شأنه أن يجعل هذه الفئات في حالة انشداد وتفاعل تجاه بعضها بعضاً، وتنتج منها علاقات اجتماعية إيجابية، وهذه هي المداخل الرئيسة لأي تغيير ينشد تحقيق الاستقرار في الوطن العربي" [٢٩].

**الاتجاه السادس،** ويرى أن ثمة احتمالاً لتحقيق استقرار سياسي مؤقت في مصر، يمكن أن يكون مقدمة لاستقرار سياسي دائم هناك، وذلك عبر عشر خطوات[٣٠]:

١. ضرورة توفير إرادة سياسية لدى النظام المصري ورغبة حقيقية لتحقيق الاستقرار السياسي.

٢. وجود قناعة لدى النظام بأن الاستقرار السياسي لن يتحقق من خلال العنف أو القبضة الأمنية، كما لن يتحقق بقيام المؤسسة العسكرية بأدوار سياسية، وأن فكرة المشاركة السياسية للجميع هي الضمانة الأساس لتحقيق الاستقرار المنشود.

---

[٢٩] – نقلا عن: المصدر نفسه، ص ١٤٥.

[٣٠] – بتصرف عن: بدر الشافعي، مصدر سابق، ص ٣٨– ٤١.

٣. تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في مصر، ورفض فكرة الإقصاء والتخوين وشيطنة التيار الإسلامي خصوصاً، بما يهدف لتحقيق الاندماج الوطني والسياسي.

٤. إعادة النظر في القوانين المكبّلة لمنظمات المجتمع المدني، لأن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب تعاون السلطة مع هذه المنظمات لتحقيق المطالب الشعبية.

٥. إعادة تفعيل مواثيق الشرف الإعلامية؛ فالإعلام له دور في تحقيق الاستقرار السياسي عبر إمداد الجمهور بالمعلومات الصحيحة، وصولاً لإدارة نقاش حر في المجتمع للوصول إلى أفضل الحلول.

٦. تقديم المسؤولين عن قتل الشباب واعتقالهم إلى المحاكمة، أو أن يصدر عفو عام عنهم من قبل ذوي الضحايا في إطار مبادئ العدالة الانتقالية.

٧. ضمان المشاركة الشبابية في مؤسسات الدولة باعتبار أن هذه الآلية الوحيدة لتفريغ طاقات الشباب في إطار سلمي يفيد البلد.

٨. تحقيق توازن حقيقي بين السلطات، مع ترجيح وزن السلطة التشريعية؛ فالنظام البرلماني أو المختلط قد يكون الأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي.

٩. تفعيل استقلالية القضاء من ناحية، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي من ناحية ثانية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

١٠. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ودمج المعارضة، وخصوصاً الإسلاميين في النظام السياسي؛ لأن الإقصاء السياسي يمنع تحقيق الاستقرار السياسي"[٣١].

[٣١] - المصدر نفسه.

ورغم هذه الخطوات التفصيلية، فإن هذا الاتجاه يبدو مبالغاً في التفاؤل بإمكانية عودة الأمور في مصر إلى ما قبل واقع انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣، كما أنه يقترح خطوات يقع أغلب العبء في تنفيذها على الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، متناسياً أنها قامت بانقلاب إداري على الرئيس مرسي، ثم حدث انقلاب أمني بعدم تجاوب جهاز الشرطة معه، وانتهت أخيراً إلى انقلاب متكامل الأركان.

**الاتجاه السابع**، وهو يشير إلى رأيين فرعيين: أحدهما أن المنطقة العربية تدور في الأمد المنظور على الأقل في حلقة مفرغة من الصراعات والأزمات الداخلية والإقليمية الطاحنة؛ "فالقضاء على تنظيم داعش عسكرياً لن يخلق حالة من الاستقرار الإقليمي ولن ينقذ الدولة القطرية العربية؛ إذ تؤشر المعطيات الواقعية إلى أننا أمام مرحلة انهيار للتوازنات القديمة من دون خلق آفاق سلمية بديلة، وهي التي كان يمكن أن توفرها الثورات الديمقراطية العربية، لكن الطريق أمامها أصبحت متعرجة ومعقدة، ما يجعل من سيناريو الفوضى والعنف والتفتيت السياسي والجغرافي على أسس بدائية هو السيناريو المتوقع في المدى المنظور، طالما أن البديل الديمقراطي الوطني التوافقي ليس ناجزاً بعد في كثير من الدول والمجتمعات العربية، وذلك يعني أننا ندور في حلقة مفرغة من الصراعات والأزمات الداخلية والإقليمية الطاحنة" [٣٢].

أما الرأي الفرعي الآخر فيرصد مؤشرات تؤخّر الانتقال من الصراع المسلح إلى بدء مرحلة سياسية تتجاوز العنف في العالم العربي، وذلك بالتطبيق على حالات ليبيا وسورية واليمن؛ إذ تلعب البنية الصراعية في هذه الدول دوراً في تغذية فوضى العنف وانتشار السلاح، فضلاً عن تدويل هذه الصراعات وأقلمتها مما يفاقم من حدتها، كما أن سلبية الدور الأمريكي، واختزال سياسة واشنطن تجاه المنطقة في متغير مكافحة الإرهاب، يولد

---

[٣٢] – محمد أبو رمان، "الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية: اختلال الفرضيات وتناقض الاستراتيجيات"، في: فاطمة الصمادي (تحرير) **تنظيم "الدولة الإسلامية": النشأة، والتأثير، والمستقبل**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦، ص ١٩٢– ١٩٣.

إجمالاً عجز القوى المحلية عن حسم الصراع، وارتباطها بالدعم الخارجي، ويطيل من فترة الصراع المسلح، ويعيق إنهاءه سريعاً [٣٣].

**خاتمة**

كشفت هذه القراءة في اتجاهات إعادة الاستقرار في العالم العربي، أنه يصعب توقع عودة الاستقرار في المدى المنظور، وأن إعادته في مدى أبعد تحتاج عودةً إلى المسار الديمقراطي والتزاماً من مؤسسات الدولة كافة، ولا سيما العسكرية والأمنية منها، بأن تلعب دوراً مِهنياً لمصلحة الوطن والمواطن، وليس لخدمة مصالحها الضيقة فقط، أو لخدمة شبكات الفساد الإقليمي والدولي التي تتحرك في نطاقها.

إن عودة الاستقرار- بمفهومه المنظومي أو الشامل- إلى دول العالم العربي تتعلق بمعالجة عوامل ضعف العالم العربي الهيكلية، وهي التي تصنع "القابليات" لقيام الأطراف الخارجية أو الداخلية بتوظيف هذه العوامل لتحقيق مصالحها على حساب الشعوب العربية.

ويبدو واضحاً أن عوامل ضعف العالم العربي الظاهرة، وعوامل قوته الكامنة، هما في عملية تفاعل مستمر تتأثر- يقيناً- بالبيئة الخارجية، كانت دولية أو إقليمية. وفي المحصلة، فإن تآزر عوامل القوة العربية مع وجود قيادات واعية ومنتخبة تحترم المؤسسات وحقوق المواطنين وأصواتهم الانتخابية، تؤدي إلى حالة نهوض تحقق قدراً من الاستقرار، أما إذا تغلّبت عوامل الضعف، مع وجود بيئة خارجية ضاغطة وغير مواتية، فإن ذلك ينتج عدم الاستقرار بأشكاله المختلفة، سواءً كان مؤقتاً أو ممتداً.

لا حاجة للتأكيد بأن تفاقم ممارسات العنف السياسي (الرسمي وغير الرسمي) بعد إفشال الثورات العربية، أدى إلى نتائج كارثية ضربت "استقرار" العالم العربي في مقتل،

---

[٣٣] - خيري عمر، "اتجاهات الخروج من السلاح إلى السياسة في العالم العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٥، ربيع ٢٠١٦، ص ١٣٣- ١٤١.

فرغم الانضباط الذي لا يزال يبديه تيار الإسلام السياسي القائم على بناء الاستقرار في العالم العربي، فإن الاستمرار الرسمي في إقصاء هذا التيار مع تهميش الشباب قد يدفع بالأمور إلى نقطة العنف واللاعودة في مجمل المنطقة العربية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لمسألة إعادة الاستقرار إلى العالم العربي.

**الأول: سيناريو عودة الاستقرار.** ويمكن أن يحدث في حال اندلاع ثورات شعبية جديدة، بحيث تستعيد فاعليات المجتمعات والأفراد، للعمل والتغير معاً نحو بناء مشتركات ومساحات للتعاون. ويتطلب ذلك عدداً من الشروط، ومنها: مراجعة أخطاء الثورات العربية وتصويبها والاستفادة منها، وبروز قيادات شبابية حقيقية مع تفهم أكبر من جيل الشيوخ لحق الشباب في التعلم واكتساب الخبرات وممارسة السلطة والقيادة، وإصلاح مؤسسات الدولة القائمة أو إنشاء مؤسسات أخرى جديدة تكون أكثر وطنية وكفاءة ومهنية، وصياغة خطاب تعاضدي يبني اصطفافاً وطنياً صلباً في مواجهة تصاعد التحديات الخارجية، سواءً الإقليمية والدولية. وهذا السيناريو يحتاج مدى زمنياً ربما لا يقل عن ٥ سنوات.

**الثاني: سيناريو استمرار الوضع الراهن وعدم الاستقرار.** وهو الذي نشأ بسبب ضرب المسار الديمقراطي في الدول العربية عبر الثورات المضادة منذ منتصف ٢٠١٣، وعودة قوى الدولة العميقة إلى الحكم. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن عدم الاستقرار الراهن قد يمتد لسنوات طويلة، بسبب تآكل أجهزة الدولة، واستشراء الفساد فيها، وربما تفكك الدول نفسها، وغياب الرؤية الاستراتيجية، وسيادة الأنانية السياسية، وتغليب المصالح الشخصية على المصالح الوطنية العامة، وتزايد المظالم السياسية والاجتماعية، مما قد يقود إلى سيناريو أخطر، وهو الثالث أدناه.

**الثالث: سيناريو التفكك والحروب الأهلية.** ويشير إلى تفاقم أوضاع عدم الاستقرار في العالم العربي، وصولاً إلى اندلاع مستويات مرتفعة من العنف المجتمعي واندلاع

حروب أهلية، مما يفتح الباب أمام مخاطر وتهديدات مرتفعة ومن بينها: تفكك الدول العربية، وإعادة تقسيمها وتجزئة المجزأ، وزيادة التدخلات الخارجية في المنطقة إجمالاً. ولئن كان هذا السيناريو غير حتمي، فإن منعه يقتضي حراكاً مجتمعياً سريعاً وعدم الاستسلام للوضع الراهن وتفعيل القيم العربية والإسلامية في التعاون والتعاضد والعيش المشترك.

والآن ثمة مسؤولية خاصة تقع على كاهل قوى محددة بشأن المطلوب لاستعادة الاستقرار، وتجنّب هذا السيناريو الأسوأ في العالم العربي. (وهي: دور ومسؤولية النخب السياسية، دور أحزاب المعارضة السياسية، دور النخب الدينية والإعلامية والثقافية والتربوية، دور القطاع الخاص في دعم وتعزيز عملية التنمية في البلدان العربية، دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الديمقراطية والمشاركة، دور بعض الدول العربية التي تتمتع بأوضاع "مستقرة" نسبياً، في وقف حالة التدهور وإنقاذ الدول المهدَّدة في وجودها، لأن تفكُّك هذه الدول سوف يلقي بتأثيراته على عموم المنطقة، وأخيراً دور الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا العربية؛ إذ يبقى التنسيق العربي الأممي في معالجتها، أحد المرتكزات المهمة التي يتعين تفعيلها خلال هذه المرحلة [٣٤]".

وبكلمات أخرى، ثمة من يرى "بأن الشعوب العربية كافة تنتظر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يستوعب الصراع الاجتماعي، ويحوّله عبر برامج إصلاحية أو ثورية إلى تنافس يمنح فرصاً متساوية للجميع؛ فالأجيال العربية الجديدة، لم تعد صابرة ولا قادرة، على الدوران في متاهات الصراع الطائفي/ العرقي/ القبلي/ الاحتكاري، ولن ترضى بديلاً من هذا التحول، إصلاحياً كان أو ثورياً" [٣٥].

---

[٣٤] – د. حسنين توفيق إبراهيم، "ثقافة العنف السياسي في الوطن العربي: البنية، والمصادر، وسبل التفكيك"، **كراسات استراتيجية**، العدد ٢٨٥، مج ٢٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، ص ٢٧- ٢٩.

[٣٥] – أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣، ص ٣٩. **وأيضاً:** أحمد موسى بدوي، "تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٤١٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص ٢٥.

وختاماً، فإن المدخل لإعادة الاستقرار إلى العالم العربي، كما يبدو للباحث، هو مدخل منظومي متكامل، بيد أن الممارسات التسلطية سدّت- على مدار عدة عقود- كل مداخل الإصلاح الأخرى، وجعلت الثورات الشعبية ملاذاً للخلاص من الاستبداد والفساد والامتثال لضغوط الخارج ومصالحه، والتجاهل المتعمد والممتد لمطالب الشعوب بالحرية والعيش والكرامة، ولا سيما تجاهل مطالب جيل الشباب العربي، الذي تكاد تُسد في وجهه الأبواب جميعاً، بما في ذلك الهجرة عبر المتوسط، هرباً من جحيم الحروب الأهلية العربية، أو طلباً للعيش وفرصة العمل الكريم، أو بحثاً عن العلم والاستقرار، في بلاد تحترم الإنسان ولا تهينه.

# المقالات والتقارير

# مبدأ أوباما والشرق الأوسط

## تحليل مقابلة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع مجلة أتلانتك*

تشهد السياسة الخارجية الأمريكية تحولاً بارزاً تجاه الشرق الأوسط، هذا التحول يقلق أصدقاء الولايات المتحدة قبل منافسيها أو حتى أعدائها، ويظهر أن هذا التحول سيستمر بعد نهاية عهد أوباما؛ فالولايات المتحدة دولة مؤسسات ويمتاز قرارها في السياسة الخارجية بالتعقيد، إذ إن عملية صنع القرار تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية ومشاركة عدة مؤسسات أمريكية فيه بما تقدمه من معلومات مثل وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي، كما أن للرأي العام وجماعات الضغط تأثيراً في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة.

وعندما يتحدث الرئيس أوباما، فإنه يعبر عن تيار سياسي مهم في الولايات المتحدة، فالولايات المتحدة ليست دولة دكتاتورية يحكمها رأي حاكم واحد ينفرد بالسلطة، ولذلك علينا أن ننظر إلى تصريحات الرئيس الأمريكي بأنها تعبر عن توجهات جديدة في السياسية الخارجية نحو الشرق الأوسط تختلف عما تعودت عليه المنطقة خلال عقود ماضية منذ بداية الحرب الباردة وحتى نهاية عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، لأن بنية النظام الدولي تغيرت وظهرت دول تنافس الولايات المتحدة، وواجهت الولايات المتحدة أزمات اقتصادية متلاحقة، قد يكون تدخل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في أفغانستان والعراق من أسبابها، حتى إن هناك قناعة عند الأوساط الأكاديمية الأمريكية ومراكز البحث فيها والنخب السياسية بأن الولايات المتحدة ليست الدولة التي تستطيع أن تنفرد بالنظام الدولي لوحدها، وهذا يعني نهاية عهد القطبية الأحادية.

---

* أ.د. أحمد سليم البرصان، أستاذ العلاقات الدولية- جامعة الملك عبد العزيز- جدة.

وإذا كان النظام الدولي قد تغير بالتوجه نحو التعددية القطبية، فإن إقليم الشرق الأوسط نفسه قد تغير وبرزت ظواهر سياسية جديدة مثل تفكك العراق الذي كان يمثل محور توازن قوى إقليمي ضد إيران ثم الانتفاضات الشعبية أو كما يسميها بعض الكتاب الثورات العربية أو الربيع العربي، وسقوط أنظمة دكتاتورية وثورات مضادة أحبطت أماني الشعوب، وبعض الدول ما زالت لم تتبلور أوضاعها السياسية بل عاشت حالة عدم استقرار سياسي وصراع دموي كما في ليبيا وسوريا واليمن، أضف لذلك أيضاً أوضاع تونس ومصر، إضافة إلى بروز الصراع الطائفي والعرقي في المنطقة مما يهدد استقرار المنطقة لعقود قادمة إذا لم يتم تدارك هذه الفوضى السياسية التي أصبحت حرباً بالوكالة بين الدول الإقليمية، عبر عنها باراك أوباما بقوله "يصعب حلها وتحتاج إلى جيل"؟؟ ونجد من خلال تحليل مقابلة أوباما مع مجلة (١) The Atlantic في عددها رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ ملامح السياسية الخارجية الأمريكية التي يطلق عليها (مبدأ أوباما Obama Doctrine والتي تشكل الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية القادمة مع تغير في التكتيك وليس الاستراتيجية العامة، وأهم عناصر مبدأ أوباما في السياسة الخارجية كما تظهر في مقابلته هي:

### أولاً: عدم التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط

وهذا ما أكد عليه أوباما بأنه لن يزج بالقوات الأمريكية البرية كما حدث في أفغانستان والعراق، وكما كتب ريتشارد هاس الذي تقلد عدة مناصب في الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن التورط الأمريكي في البلدين كان كارثة للولايات المتحدة أدت إلى مشاركة أكثر من مليونين من الجنود الأمريكيين في داخل الولايات المتحدة وخارجها ومقتل ٦٠٠٠ أمريكي وجرح ٤٠٠٠٠ أمريكي وكلفت الولايات المتحدة ١,٥ تريليون دولار (٢)، إضافة الى الوقت الذي أمضاه صانعوا القرار الأمريكي في إدارة الحربين، مما جعل أغلب الشعب الأمريكي لا يرغب في التورط مرة أخرى في الشرق الأوسط، وقد أسهم هذا التورط في فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية بوعوده بإخراج الولايات المتحدة من

هذه المستنقعات التي ورطتها إدارة جورج بوش الابن. ويستذكر أوباما ورطة حرب فيتنام وما أدى إلى هزيمة سياسية للولايات المتحدة فيها.

## ثانياً: الشركاء والتكاليف

إن أوباما لا يريد أن تكون الولايات المتحدة منفردة وأن يكون هناك شركاء لها في تكاليف التدخل، وهذا ما أكده أوباما في الحالة السورية عندما قال إن الولايات المتحدة رغم انتقادها وتهديدها للرئيس السوري كانت تتشاور مع حلفائها الأوروبيين سواءً في تكلفة الحرب أو المشاركة في الحرب فعلياً، ففي صيف ٢٠١٢ حذر الرئيس الأمريكي الرئيس السوري من استعمال السلاح الكيماوي ضد المعارضة السورية واعتبر استعماله خطاً أحمر حتى إن تصريح الرئيس أثار قلق جوزيف بايدن نائب الرئيس لأنه قد يضع الولايات المتحدة في موقف حرج في حالة استعمال الرئيس السوري للأسلحة الكيماوية وهذا ما حدث في أغسطس ٢٠١٣، عندما قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص في غوطة دمشق، وأصبحت مصداقية واشنطن موضع استفهام للتدخل العسكري، ورغم دفع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لأوباما لضرب النظام السوري والتدخل العسكري، وكانت الأنظار متجهة لواشنطن لأن الأسد تجاوز الخط الأحمر الذي رسمه أوباما، إلا أن أوباما ورغم غضب حلفائه وضغط المعارضة الجمهورية وحتى من الحزب الديمقراطي رفض التدخل العسكري أو توجيه ضربة صاروخية لنظام الأسد مبرراً أن حلفائه البريطانيين والألمان والفرنسيين ليسوا مستعدين للتدخل؛ ففي ٢٩ أغسطس ٢٠١٣، رفض مجلس العموم البريطاني التدخل، كذلك فعلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وعندما يتذكر أوباما قراره في ٣١ أغسطس ٢٠١٣ بعدم ضرب النظام السوري فإنه يقول "إنني فخور بهذا القرار". ثم يذهب أبعد من ذلك فيقول إن تحريضه على التدخل ما هو إلا مصيدة له نُصبت من الحلفاء والخصوم السياسيين؟ وأنه عن طريق الروس استطاع أن يخرج السلاح الكيماوي من يد النظام السوري.

### ثالثاً: القيادة من الخلف والحرب بالبديل Surrogate

وفقا لمبدأ أوباما، فإن الولايات المتحدة تريد إدارة المنطقة والتدخل من الخلف، ففي ليبيا كانت أوروبا هي المتورطة عسكرياً وكانت الولايات المتحدة تريد العودة لمبدأ نيكسون المتمثل بالحرب بالوكالة، وفي الحرب على الإرهاب والقضاء على داعش تريد الولايات المتحدة أن تبقى في الخلف وتقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والخبراء والتدريب ولكن ليست مستعدة للتدخل المباشر، فهي دعمت قوات حماية الشعب التركي والحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وحتى حزب العمال الكردستاني التركي في مواجهة النظام السوري وداعش، كما دربت عناصر من المعارضة السورية مثل الجيش السوري الحر ودعمت الحشد الشعبي الشيعي في العراق رغم انتقادها لممارسته، وعملت على حشد القبائل السنية إلى جانب الأكراد، وأرسلت خبراء لتدريب الجيش العراقي، ولكن ليس تدخلاً مباشراً من قواتها، وساعدت الدول الإقليمية بتدريب قواتها وإرسال الخبراء على أمل تشكيل قوة سنية إقليمية لحرب داعش وحسب رأي الرئيس الأمريكي فإن مشكلة داعش إقليمية وتهدد دول الإقليم "وهي لا تمثل تهديدا وجوديا للولايات المتحدة". بل إن مشكلة كمشكلة التغير المناخي هي وفق هذا المنطق أكثر خطورة على أمن الولايات المتحدة من الدولة الإسلامية (داعش)، خاصة أن مستشاري الرئيس من الاستخبارات الأمريكية رأوا أن أهمية داعش هامشية بالنسبة للولايات المتحدة.

### رابعاً: منع انتشار السلاح النووي والصفقة الأمريكية مع إيران

إن أحد أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو منع انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا جاء الاتفاق مع إيران بشأن تطوير برنامجها النووي، على أساس الحد من خطورته في المنطقة وليس على أساس إعادة علاقات مع إيران. إن سياسة واشنطن براجماتية وتمثل سياسة الحد الأدنى، فإيران دولة إقليمية ورغم أنها كانت تصف الولايات المتحدة بالشيطان الاكبر، ولكن استعمال القوة ضدها لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

**خامساً: التعاون الإقليمي**

يطرح أوباما أهمية التعاون بين القوتين الإقليميتين، المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك لحل الصراعات الطائفية ويعترف أن إيران هي وراء عدم الاستقرار والطائفية وإثارة الحرب الطائفية في العراق واليمن وسوريا، ولكن سياسته البراجماتية في تعامله مع إيران بشأن المفاعل النووي قد تكون برجماتية سياسية إقليمية لإيجاد نوع من الاستقرار السياسي في الإقليم، وما يعبر عنه أوباما بقوله "تلك مشاكلكم في الشرق الأوسط وحلوها"، تأكيد على أن الولايات المتحدة لن تتورط في الصراعات الشرق أوسطية.

**سادساً: الإصلاح الاقتصادي والسياسي الداخلي**

أكد أوباما في حديثة لمجلة أتلانتك وقبلها من تصريحات على أهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصة المشاركة السياسية والتعليم والصحة على اعتبار أن المشاركة السياسية ومقاومة الفساد تؤدي للاستقرار السياسي، وأن الاستبداد يولد التطرف والإرهاب، ويظهر أن الإدارة الأمريكية تحمل الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي المسؤولية نتيجة فشلها في الانفتاح الديمقراطي مما أدى الانتفاضات الشعبية، وكان لا بد للولايات المتحدة أن تراعي تطورات الأحداث في المنطقة والتأكيد على المشاركة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية التعبير.

**سابعاً: تراجع القضية الفلسطينية في سلم أولويات الشرق الأوسط عند الإدارة الأمريكية**

رغم تحمس أوباما وجولات وزير خارجيته جون كيري، فإن إدارته- ورغم علاقته المتوترة مع رئيس وزراء إسرائيل- تقول يجب أن لا نكرر القول إن إسرائيل هي سبب مشكلات الشرق الأوسط. كما علينا التأكيد على حماية أمن إسرائيل. ولكن الذي ميز علاقة إدارة أوباما أنه رأى أنه ليس بالضرورة أن تتوافق المصالح الأمريكية مع المصالح الإسرائيلية، وأنه عندما تختلف فإن مصلحة الولايات المتحدة أولاً كما حدث في الاتفاق

حول المفاعل النووي الإيراني. فرغم استنفار بنيامين نتنياهو اللوبي الصهيوني في واشنطن وخطابه في الكونغرس الأمريكي إلا أن إدارة أوباما مضت قدماً في تنفيذ الاتفاق رغماً عن إسرائيل، وقد يكون هذا التوجه في الإدارة الأمريكية القادمة. فقد بتنا نسمع انتقادات توجه لإسرائيل بسبب ممارساتها العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان وبناء المستوطنات وهو ما يعكس وعياً متزايدا حول وحشية السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

**ثامناً: أهمية المحور الآسيوي وتراجع الشرق الأوسط**

أدت الأحداث التي تورطت فيها الولايات المتحدة منذ حرب الخليج الثانية في أزمة الكويت١٩٩٠ وما تبعها من التدخل العسكري بعاصفة الصحراء ثم احتلال العراق وما تبعها من مقاومة عراقية، ثم تطورات أحداث الربيع العربي وتعقيدات الحرب الأهلية في سوريا إلى تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، خاصة أن البترول لم يعد حيوياً للولايات المتحدة بعد توافر النفط فيها وبعد توافر إمكانية استيراده من أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ولكن آسيا أصبحت ذات أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية حيث علاقاتها الاقتصادية مع الصين واليابان، وأصبح المحيط الهادي مهماً للاقتصاد الأمريكي من الهند وأستراليا إلى دول شرق آسيا. وكأن الشرق الأوسط ومشكلاته أصبح عبئاً على الولايات المتحدة ومكلفاً لها سياسياً ولم يعد مغرياً لها استراتيجياً، فطلبت من دول الإقليم معالجة مشكلاتهم بأنفسهم؟.

**تاسعاً: الوفاق الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط والاعتراف بأوكرانيا منطقة نفوذ روسية**

أدت تعقيدات الأزمة السورية إلى وفاق روسي أمريكي لإيجاد حل سياسي للأزمة، وكان تدخل الطيران الروسي بموافقة أمريكية لقلب ميزان القوى لصالح النظام السوري، وأصبحت موسكو وواشنطن ترى الإسلام السياسي يشكل خطراً على مصالحهما، ففي الوقت الذي حققت الفصائل الإسلامية وجودها على الأرض تدخلت روسيا وأصبح

الوفاق الروسي الأمريكي والإيراني حقيقة واقعة في العراق وسوريا وبالذات ضد جماعات الإسلام السياسي السني، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات العسكرية الأمريكية تدعم بطريقة غير مباشرة الميليشيات الشيعية والخبراء الإيرانيين كغطاء جوي لهذه الجماعات الشيعية والجيش العراقي في مقاتلة الدولة الإسلامية (داعش) باعتبارها حركة سنية متطرفة تهدد المنطقة في الوقت التي تحرق مليشيا الحشد الشعبي القرى السنية وتقوم البشمركة الكردية بطرد العرب من المناطق التي سيطروا عليها في شمال العراق.

وبالنسبة لأوكرانيا فإن أوباما يعتبرها تقع في قلب المصالح الروسية بينما ليست كذلك بالنسبة للمصالح الأمريكية. فهي ليست عضواً في حلف الناتو ستبقى أوكرانيا وستبقى معرضة للهيمنة العسكرية الروسية مهما فعلت الإدارة الأمريكية. ويظهر أن الوفاق الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط ما هو إلا على مصالح شعوب المنطقة وتقرير مصيرها لأنهما فعلياً أصبحا المتحكمين في مسار الأزمة السورية، فالولايات المتحدة تضغط على المعارضة وروسيا تضغط على النظام السوري، وتسعى كل منهما لترويض المعارضة للتفاوض مع نظام الأسد والمشاركة في حكومة انتقالية مع وجود الأسد بعد أن اعترفت واشنطن بأنها كانت على علاقة بالنظام السوري خلال السنوات الماضية من الأزمة.

### عاشراً: الإرهاب وداعش

رغم ما تردده الادارة الأمريكية من الحرب على الإرهاب وخطر داعش، فإن الرئيس أوباما يعتبر أن الإرهاب هامشي، وما يرتكب من حوادث إرهابية لا يقارن بما يحدث في شوارع المدن الأمريكية، من إطلاق نار وحوادث سيارات وسطو مسلح، وعلى الشعب الأمريكي أن يتعايش مع الواقع، ولكن مستشاري أوباما يرون وضع الإرهاب على قائمة الخطر، ولكنه غير واثق من ذلك. وهذا يفسر سياسة أوباما تجاه الإرهاب وموقفه من محاربة داعش.

**الحادي عشر: القوة الذكية**

إن أوباما ليس ضد استعمال القوة العسكرية- لكنه يؤكد على استعمالها في حالة التهديد المؤكد للمصالح الأمريكية، حيث يمكن استعمال القوة البرية والتدخل العسكري، ولكن في عهد أوباما تم استعمال الطائرات بدون طيار Drone بشكل رئيس أكثر من استعمالها في عهد جورج بوش الابن، وقد تم استعمالها في عهد أوباما في أفغانستان وباكستان والعراق واليمن وقتلت من المدنيين الأبرياء أكثر مما قتلت مما يسميهم الإرهابيين، فالقوة الذكية في سياسة أوباما تنادي بحقوق الإنسان والحرية والعدالة للشعوب، ولكن أيضاً يستعمل الطائرات بدون طيار الأمريكية محملة بالصواريخ والقنابل ولكنه لا يريد سقوط الجنود الأمريكيين في معارك برية.

**الخلاصة**

وفقاً لمبدأ أوباما، فإن الشرق الأوسط لا يعتبر حيوياً للمصالح الأمريكية، فمحور آسيا أكثر أهمية اقتصادية واستراتيجية. ووفقا لهذا المبدأ أيضا فإن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكرياً في المنطقة، وهي تعتبر محاربة داعش والإرهاب مسؤولية دول المنطقة. تريد واشنطن دولاً وميليشيات بديلة تنفذ أهدافها في المنطقة بينما تتولى هي مهمة تقديم المساعدات والتدريب والاستخبارات لها على قاعدة ممارسة القيادة من الخلف. ويستدل من مبدأ أوباما أيضا أنه على دول المنطقة أن تتعاون مع إيران في سبيل الاستقرار السياسي، وأن حركات الإسلام السياسي ليست مؤهلة للحكم، وأن ما يحتاجه الشرق الأوسط هو المستبد الذكي. ورغم تصريحات أوباما عن حل الدولتين والتعاطف مع الشعب الفلسطيني فإن حل القضية ليس في الولايات المتحدة، في الوقت الذي أخذت فيه بعض الدول العربية تتعامل سراً وعلانية مع إسرائيل.

**المراجع**

**1-** http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

2- Richard Hass, "The irony of American Strategy: putting the middle East in proper perspective', Foreign Affairs 92:57, June 2013, p.59.

# قراءة في استطلاع معهد بيو

## حول الانقسام الديني في المجتمع الإسرائيلي*

يعتبر الاستطلاع الذي أجراه معهد "بيو" (Pew) الأمريكي من الاستطلاعات الهامة لفهم المزاج السياسي والثقافة الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي. ويعتبر معهد بيو من مراكز الأبحاث الهامة في واشنطن وقد أسس عام ٢٠٠٤، وتخصص برصد الرأي العام في دول العالم حول قضايا الديمقراطية والسياسة والدين والحكم وغيرها. وقد أجرى المعهد لأول مرة استطلاعات في المجتمع الإسرائيلي في الفترة الممتدة من تشرين الأول ٢٠١٤ وحتى أيار ٢٠١٥، وشمل الاستطلاع عينة من ٥٦٠١ إسرائيلي، تم إجراء المقابلات معهم وجهاً لوجه وليس عبر استطلاع هاتفي أو الكتروني، مما يعزز من مصداقية الاستطلاع. ومع هذا يجب الانتباه إلى أن الاستطلاع أجري بعد انتهاء الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤ وقبل الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية التي انطلقت في تشرين الأول ٢٠١٥.

وقد شمل الاستطلاع اليهود والعرب من مواطني إسرائيل، فقد ضم ٣٧٨٩ يهودياً (منهم مستوطنون أيضاً) والباقي من العرب (٨٧١ مسلما، ٤٦٨ مسيحيا، ٤٣٩ درزيا).

يكشف الاستطلاع عن عمق الانقسام في المجتمع الإسرائيلي وخاصة الانقسام القومي، ويبين بشكل كبير تردي الثقافة السياسية والديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي، ففي رد اليهود على مقولة أنه يجب طرد أو نقل العرب مواطني إسرائيل، أشار ٢١٪ أنهم يوافقون جداً على هذه المقولة، بينما أشار ٢٧٪ أنهم يوافقون معها بشكل جزئي. مما يشير أن ٤٨٪ من اليهود يؤيدون طرد المواطنين العرب من إسرائيل، بينما يعارض ذلك ٤٦٪، ويبين الاستطلاع أن المتدينين اليهود يؤيدون أكثر طرد العرب من إسرائيل، ٧١٪ من المتدينين مقابل ٤٢٪ من بين غير المتدينين. على الجانب الآخر يشير الاستطلاع أن

---

* إعداد د. مهند مصطفى محاضر في كلية العلوم السياسية- جامعة حيفا وباحث في مركز مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٧٢٪ من مصوتي اليمين يؤيدون طرد العرب مواطني إسرائيل، مقابل ١٠٪ من مصوتي اليسار، ٣٧٪ ممن صوتوا لأحزاب المركز.

كما كشف الاستطلاع أن حوالي ٨٠٪ من اليهود يعتقدون أن على الدولة أن تعطيهم أفضلية على العرب. إلا أن الاستطلاع لم يتطرق فقط إلى الانقسام القومي في إسرائيل بين العرب واليهود، بل كشف عن مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا الدين والدولة، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من الاستطلاع أن اليهود يريدون إبعاد الدين عن حياتهم اليومية، إلا أنهم يريدون أن يكون جزءا من تعريف الدولة. فمثلاً، ٦٢٪ يفضلون المبادئ الديمقراطية على الشريعة الدينية، ٦٣٪ يؤيدون المواصلات العامة يوم السبت، ٧٢٪ يؤيدون تجنيد اليهود المتزمتين (الحريديم) للجيش.

وحول تعريف الهوية اليهودية، أو المركب الأهم فيها، أشار ٦٥٪ إلى الكارثة اليهودية كمركب أهم في الهوية اليهودية، وأشار ٤٧٪ إلى الحياة المعيارية- أي العيش وفق قيم عالمية كمركب أهم، وأشار ٣٥٪ إلى الدين والشريعة اليهودية كمركب أهم في الهوية اليهودية. وربط ٣٣٪ بين السكن في إسرائيل والهوية اليهودية. وبين الاستطلاع أن ٧٧٪ من اليهود يؤمنون بوجود الله، بما في ذلك ٥٦٪ ممن يعرفون أنفسهم كعلمانيين.

### الاستطلاع يؤكد أبحاث إسرائيلية سابقة

يتميز استطلاع معهد "بيو" بأنه استطلاع أجري من طرف جهة خارجية ليس لها أجندات سياسية أيديولوجية في إسرائيل، وذات مصداقية عالية، ولكنها في الحقيقة لم تضف جديداً على استطلاعات رأي أجريت في إسرائيل في هذا الصدد. سنقوم في الفقرات التالية بوضع الاستطلاع الحالي في سياق استطلاعات رأي أجريت في العقد الأخير وتؤكد على نفس النتائج.

تشير الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة أن الثقافة المهيمنة عليه هي ثقافة غير ديمقراطية، ثقافة تستند إلى ثلاث أسس: البحث وراء قائد متسلط قوي وتمجيده، وذلك كتعويض عن عجز الإطار القانوني

والسياسي القائم عن حل المشاكل، وتأييد تهجير الفلسطينيين في إسرائيل وسلب حقوقهم. سنستعرض قسماً بسيطاً من هذه الأبحاث دون التفصيل، في البحث الذي أجراه مركز "يافة" للدراسات الاستراتيجية في عام ٢٠٠٢ تبين أن حوالي ٣٠٪ من اليهود يؤيدون طرد العرب في إسرائيل، ٦٠٪ يؤيدون انتهاج الحكومة سياسة تشجيع هجرة العرب، ٦١٪ يعتبرون العرب خطراً أمنياً[١].

وفي تقرير مقياس الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٣ الذي ينشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو معهد إسرائيلي صهيوني له توجهات ليبرالية، يكشف أن ٥٣٪ من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب، ٥٧٪ يؤيدون تبني سياسات رسمية تشجع العرب على الهجرة. وفي مقياس عام ٢٠٠٤ الذي أجري بين أبناء الشبيبة، أشار ٦٠٪ منهم عن "تشوقهم" لقائد قوي كبديل للإطار القانوني القائم. ويصل هذا "الشوق" إلى ٥٨٪ بين الكبار. وفي مقياس عام ٢٠٠٦ أشار ٦١٪ من أبناء الشبيبة إلى أن قدرة قائد قوي على حل المشاكل هي أكبر وأنجع من القنوات السياسية والحكومية الموجودة[٢]. وفي مقياس الديمقراطية الأخير للعام ٢٠١٥، والذي أجري في نفس الفترة التي أجري فيها استطلاع معهد بيو، أشار ٣٧٪ من اليهود أنهم يؤيدون أن على الحكومة اتخاذ سياسات تشجع هجرة العرب من البلاد[٣].

في مقياس العلاقات اليهودية العربية للعام ٢٠٠٦ الذي يشرف عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي "سامي سموحة"، أشار ٨٠٪ من اليهود أنه يجب أن تكون غالبية يهودية في تحديد القرارات المصيرية للدولة، وليس غالبية المواطنين. وفي مقياس عام ٢٠٠٧ أيد

---

[١]. أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية، (رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٩)، ص: ١٤١.

[٢]. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية: تقارير ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و-٢٠٠٦، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

[٣]. تمار هيرمن، مقياس الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٥، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٦) ص: ١٢٦.

حوالي ثلث اليهود نزع حق العرب في التصويت، ٣٧٪ أيدوا تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة[١].

وفي بحث شامل حول التطرف السياسي قام به مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا عام ٢٠٠١، أشار ٦٣٪ من اليهود أن على الدولة تشجيع هجرة العرب، ٥٥٪ أشاروا إلى أن العرب يشكلون تهديداً أمنياً للدولة، ٤٥٪ يؤيدون نزع حق العرب في التصويت أو الترشح للانتخابات، ٢٥٪ أشاروا أنه لو تنافست حركة "كاخ" في الانتخابات سيفحصون إمكانية التصويت لها[٢].

**قراءة في نتائج الاستطلاع: بين القومي والديني**

تشير نتائج الاستطلاع أن هنالك تحولين في المجتمع الإسرائيلي، الأول هو الانزياح إلى التوجهات القومية الدينية في العلاقة مع الفلسطينيين أو الآخر، والعودة إلى الهويات الإثنية والدينية في العلاقة داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. حيث يلاحظ هنا أنه يتم استعمال سياسات الهوية بشكل مكثف في الخطاب الإسرائيلي بهدف إعادة إنتاج الهوية القومية اليهودية أمام الآخر الفلسطيني أو العربي، وفي نفس الوقت يتم إنتاج سياسات هوية داخل المجتمع اليهودي بين المجموعات الإثنية اليهودية المختلفة في إسرائيل، ولا شك أن سياسات الهوية التي يتبناها اليمين اليوم في بلورة تصورات أيديولوجية منسجمة مع توجهاته تهدف إلى إبقائه مسيطراً على الحكم ولذلك فهو يحتاج دائماً إلى سياسة التخويف من الآخر، في البداية كان الآخر الذي يتم بلورة الهوية المشتركة ضده هو البرنامج النووي الإيراني، وبعد خفوته رفع نتنياهو من شأن الخطر من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. لذلك فإن مواقف الجمهور الإسرائيلي من الفلسطينيين في إسرائيل منسجمة مع التوجهات اليمينية التي تتبناها الحكومة الحالية.

---

[١]. سامي سموحة، مؤشر العلاقات العربية اليهودية، (حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٨).

[٢]. أسعد غانم ومهند مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤١.

إلى جانب سياسات الهوية، فإن اليمين في إسرائيل يحاول كل الوقت بناء حدود الشرعية السياسية، أو بالأحرى حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة. بينما في العقود الأولى من قيام الدولة، رفع دافيد بن غوريون قائد حزب "مباي" اليساري الاشتراكي شعار "بدون حيروت وماكي" في أي تشكيل حكومي يرأسه، وحزب حيروت برئاسة مناحيم بيغن هو النواة الصلبة لحزب الليكود، وماكي الذي يمثل الاختصار العبري للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفعلاً رفض بن غوريون خلال سنوات حكمه لإسرائيل إشراك "حيروت وماكي" في الائتلافات الحكومية التي شكلها. في الانتخابات الأخيرة كان اليمين هو من حاول هذه المرة ترسيم حدود الشرعية السياسية الحاكمة في الدولة، وقد كثّف اليمين خلال السنوات الماضية عموماً وفي الحملة الانتخابية الأخيرة خصوصاً، حملته لنزع شرعية اليسار كتيار حاكم في إسرائيل، وليس كتيار سياسي في المعارضة، علاوة على ذلك كانت هذه المرة الاولى التي يصرح فيها، بشكل مثابر، رئيس حزب مرشح لرئاسة الحكومة، رفضه تشكيل حكومته القادمة مع أي من أحزاب اليسار أو المركز- يسار، بينما لم يتم إصدار هذا الموقف المثابر من المعسكر المقابل خلال الحملة الانتخابية.

يكشف الاستطلاع بشكل كبير العلاقة بين الدولة والأغلبية اليهودية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ويتضح من الاستطلاع مستوى العنصرية التي يحملها المجتمع الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين (ناهيك عن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧). نعتقد أن نتائج الاستطلاع هي نتاج سياسات حكومية مارسها اليمين منذ صعود نتنياهو للحكم، وإن كان لها جذور سابقة، تجاه المواطنين الفلسطينيين تتمثل في النقاط التالية:

## أولاً: من الاندماج بدون مساواة إلى الفصل بدون استقلالية ذاتية

تبنت الأغلبية ودولتها سابقاً خطاب الاندماج كجزء من محاولة احتواء الفلسطينيين في إسرائيل، ولا يشمل خطاب الاندماج مساواة جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، بل مساواة فردية منقوصة، فالأغلبية ترفض حتى الآن الاعتراف بالأقلية العربية كأقلية قومية، وتفضل التعامل معهم على مستوى الخطاب وحتى الممارسة كطوائف متفرقة،

غياب الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، يتجسد أيضاً في الخطاب الجديد للأغلبية الذي يريد الفصل بين المجموعتين ولكن دون إعطاء حقوق جماعية للمجموعة العربية، مثل الحكم في إقامة حكم ذاتي ثقافي، أو حتى حكم ذاتي مؤسساتي غير اقليمي، فالدولة تريد الحفاظ على هويتها وطابعها اليهودي من خلال الفصل بين المجموعتين، ويتم الفصل بطرق شتى دستورياً، قانونياً، سياسياً وخدماتياً، لا بل إن بعض الأحياء العربية في المدن الساحلية (المختلطة) مثل اللد والرملة، قد تم بناء جدران فاصلة بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية، وحشرهم في سجن داخل أحيائهم. وتشير نتائج الاستطلاع أن المجتمع اليهودي يتبنى فكرة الفصل العنصري، ويؤيد التهجير للمواطنين العرب.

**ثانياً: تعميق سياسات الإثنية بدل سياسات المواطنة**

لم تؤثر العولمة في اتجاه تعزيز سياسات المواطنة في إسرائيل، بل قدمت الحالة الإسرائيلية نموذجاً لحالة ساهمت العولمة فيها إلى التشديد على هوية الدولة وطابعها. وعمقت إسرائيل في العقدين الأخيرين من سياستها الإثنية على حساب سياسات المواطنة، صحيح أن إسرائيل تعرف ذاتها على أنها دولة يهودية وديمقراطية، إلا أن حيز يهوديتها يتوسع ومساحات ديمقراطيتها تتقلص دائماً، وفي حالات كثيرة يلغي هذا الحيز أي سياسات مواطنة في التعامل مع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وأكبر مثال صارخ على السياسات الإثنية هو العملية التشريعية الأخيرة التي تعزز يهودية الدولة، وخصوصاً تلك المتعلقة بتمديد العمل في قانون المواطنة خصوصاً، محاولات سن قانون القومية اليهودية، تغيير مناهج التعليم بما ينسجم مع الطابع اليهودي بالأساس للدولة وغيرها.

**ثالثاً: من خطاب الحقوق الفردية إلى خطاب الواجبات الجماعية**

لا تشتق الحقوق في الدولة اليهودية من خلال خطاب المواطنة، بل من خلال الانتماء العضوي إلى المجموعة المهيمنة (اليهودية)، أو من خلال خدمة المجال العام كما تعرفه الدولة. رغم معرفتنا عن غياب العلاقة بين الحقوق والواجبات في النظام

الديمقراطي. تحاول الدولة اليهودية ربط الحقوق، الفردية طبعاً، باستحقاقات، وفي هذا الإطار تم طرح مشروع الخدمة المدنية كجزء من ربط الحقوق بالواجبات، تحاول فكرة الخدمة المدنية كما تطرح إلى الربط ليس بين الحقوق والواجبات فقط وإنما تحاول أن تجعل أبناء الأقلية العربية يقبلون العلاقة بين الهوية والقضايا المطلبية اليومية، بحيث يتم ربط مطلب الحصول على الحقوق المطلبية اليومية بالتخلي عن الكرامة والهوية الوطنية، وعبر قناة التشويه الثقافي. إن الخدمة المدنية هي عملية متناقضة لصراع طويل خاضته الأقلية الفلسطينية ونخبها السياسية والثقافية في سبيل الوصول إلى المعادلة الحساسة بين الهوية الجماعية والقضايا المدنية، بحيث تصبح المطالبة بالحقوق المدنية جزءاً من تعزيز الهوية الوطنية.

تزودنا الأدبيات السياسية بكم كبير من التنظيرات حول السلوك والمواقف السياسية المبنية على أسس إثنية وطائفية. وعلى عكس التنظير الدوغمائي الذي يعتبر هذا النمط من المواقف بأنه موقف عاطفي، مقابل المدرسة العقلانية في السلوك السياسي التي تعتبر أن عقلانية الموقف تعتمد على خيارات مصلحته الشخصية. فإن المواقف السياسية هي خيارات عقلانية في جوهرها. وعندما خاطب نتنياهو، في الانتخابات الأخيرة، محذراً جمهوره الغافل من ازدياد تصويت المواطنين العرب في الانتخابات الأمر الذي من شأنه تهديد حكم اليمين والليكود، اعتبر الكثير من المحللين أن نتنياهو استفز عواطف قواعده اللامبالية وخاصة الشرقيين منهم للخروج للتصويت، ولذلك فإن تصويتهم كان عاطفياً نابعاً من مشاعر الكراهية للعرب وخوفاً من عودة حكم اليسار.

رابعاً: بخصوص عملية السلام تشير نتائج الاستطلاع إلى أن العرب المقيمين في إسرائيل قد فقدوا الأمل بإمكانية إيجاد حل لتحقيق التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية، حيث تشير النتائج إلى أن حوالي ٣٠٪ فقدوا الأمل في تحقيق الحل السلمي القائم على أساس الدولتين، وكانت نسبة اليهود الذين يؤمنون بذلك حوالي ٤٣٪. وهذا يشير إلى أن العرب في إسرائيل أقل تفاؤلاً من اليهود بإمكانية الوصول إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.

ويعتقد معظم العرب في إسرائيل بان إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة يهودية وديمقراطية في نفس الوقت ووصلت النسبة إلى ٦٤٪.

## هيمنة الفكر الصهيوني الديني على مواقف المجتمع الإسرائيلي

تشير النتائج أن مواقف التيار اليميني الاستيطاني المتدين هي مواقف مهيمنة في المجتمع الإسرائيلي، ويؤكد الاستطلاع على تبدل النخب السياسية الإسرائيلية نحو نخب تدعم تعزيز دور الدين في المجتمع الإسرائيلي.

يشير عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كاميرلينع في كتابه "نهاية الهيمنة الاشكنازية" إلى صيرورة وتعبيرات نهاية هيمنة الاشكنازيين العلمانيين سياسياً، حيث انتصرت نخبة الاشكنازيين العلمانيين في عام ١٩٤٨ وأقامت دولة إسرائيل إلا أن دورها انتهى ليس كطبقة اجتماعية فحسب بل كنخبة سياسية مهيمنة. ويمكن الإضافة على ما قاله كيمرلينغ، حضور المفارقة التي أدت إلى انتهاء هيمنة هذه النخبة، فقد زرعت هذه النخبة بذور نقيضها مع انتصارها في عام ١٩٦٧. استمرت هذه النخبة في تحقيق الانتصارات التاريخية، وكان أهمها انتصارها عام ١٩٦٧، ولكن بخلاف انتصارها عام ١٩٤٨ فإنها لم تر نفسها قادرة على إعادة التجربة الاستيطانية في الضفة الغربية كما فعلت داخل الخط الأخضر بعد عام ١٩٤٨، هي اعتبرت أنها أدت دورها التاريخي في المشروع الصهيونية بإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، لذلك لم تبد معارضة لسيطرة المتدينين القوميين على النخب العسكرية في الجيش وهو أداة مشروع الاستيطان المركزية التي تقوم بحماية المستوطنين والحفاظ على الاحتلال في الضفة الغربية- جوهر مفهوم "أرض إسرائيل" الحقيقي. أرادت نخب مشروع ٤٨ تكريس مشروعها من خلال شرعنته إقليمياً، واعتبرت الاحتلال عام ١٩٦٧ جزءا من خدمة مشروع ١٩٤٨ وليس بداية مشروع جديد، لأنه سيكرس مشروع ١٩٤٨، ويعطيها مساحة لشرعنته في المجال العربي المحيط بواسطة التفاوض على أراضي ١٩٦٧. وهذا ما حصل فعلاً، فبذور الشرعية التي زرعتها في عام ١٩٦٧، آتت أكلها على مستوى الشرعية السياسية لمشروع

١٩٤٨، إلا أنها غيرت جوهره أيضاً. دخل أبناء الصهيونية الدينية إلى الضفة الغربية كرواد المشروع الاستيطاني الجديد، فأصبغوه بالصبغة الدينية ولكن في إطار قوميّ، وكان نقيضها الذي زرعته نخبة الاشكنازيم بعد احتلالها عام ١٩٦٧ في المشروع الاستعماري، مما أدى إلى انتهاء هيمنتها بعد ذلك.

وتشير نتائج استطلاع بيو إلى أن نسبة كبيرة من المستوطنين في الضفة الغربية يقومون بتعريف أنفسهم كمحافظين ومتدنيين بشكل يفوق النسبة داخل المجتمع الإسرائيلي، وقد بلغت هذه النسبة بين المستوطنين ٦٣٪ موزعة بين ٢٦٪ حريديم و ٣٦٪ متدينين بينما النسبة لدى اليهود في المناطق الأخرى تصل إلى ٩٪ حريديم و ١٢٪ متدينيين، ويعتقد هؤلاء المستوطنون وبنسبة ٨٥٪ بأن الله وهب إسرائيل للشعب اليهودي وتقل النسبة إلى ٦٠٪ من اليهود الإسرائيليين، ويرى هؤلاء المستوطنون بأن المستوطنات الإسرائيلية تعزز الأمن الإسرائيلي بنسبة ٦٥٪ وتقل النسبة إلى ٤١٪ من بقية يهود وإسرائيل.

ومن ذلك نستنتج بأن المستوطنين يشكلون عقبة أمام عملية السلام في المنطقة سواءً على أسس دينية أو لاعتبارات أمنية.

في كتابه حول الأصولية اليهودية في إسرائيل، يشير إيان لوستك إلى تبادل الأدوار بين الدولة والدين في المشروع الصهيوني، ويستحضر العلاقة الديناميكية التي نشأت بين الحاخام كوك، وبين المؤسسات الصهيونية العلمانية، فقد كان الحاخام كوك يرى إرادة الرب في أعمال أبناء الكيبوتسات والاشتراكيين اليهود العلمانيين الذي كانوا يخالفون تعاليم الدين، ولكنهم كانوا ينفذون إرادة الرب ويعتبرون أنفسهم، رغم كل ذلك، يهودا. وقد استغل من طرف القائد الصهيوني الإسرائيلي الاشتراكي العلماني الأول دافيد بن غوريون من أجل بناء دولة يهودية علمانية وتسويغها دينياً. وفي السبعينات، أسس تلامذة الحاخام كوك حركة غوش ايمونيم، التي اعتبرت الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من الحفاظ على "أرض إسرائيل"، وقد اقتبسوا من التوراة الحدود الجغرافية لأرض إسرائيل، ومنها استلهموا أفعالهم وسياستهم العسكرية، وكان

حزب العمل الاشتراكي هو الأول الذي دعم الجهد الاستيطاني الديني، وهكذا تحول من مستغل للدين، إلى مُستغل من طرف المتدينين.

**خلاصة**

يشكل الاستطلاع الحالي عملية الإطاحة بالفكر بالديمقراطي الليبرالي للنخب القديمة التي حاولت تأطيره في الصهيونية وفشلت، ويكشف عن العملية الديناميكية المزدوجة بين سياسات الهوية الخارجية تجاه العدو المشترك (الفلسطينيون في إسرائيل)، بهدف زيادة الالتفاف حول اليمين، وسياسات الهوية الداخلية التي تهدف إلى تعزيز الهويات الإثنية الفرعية داخل المجتمع اليهودي. يلتقى هذا الاستطلاع ونتائجه مع نتائج الانتخابات الأخيرة التي مثلت صعوداً للتيار اليميني الديني وسقوط التيار العلماني الصهيوني، ففي مقال لرفيت هيخت بعنوان "الوداع للغرب"، جاء فيه:

"عملية الإطاحة بالعلمانية في لباسها الأوروبي- الليبرالي، والذي كان في صلب التصور الصهيوني، بدأ مع الانقلاب عام ١٩٧٧، من خلال ابن نخبة (المقصود مناحيم بيغن رئيس حزب حيروت) نزل إلى وادي صليب (اسم الحي الفلسطيني في حيفا، والذي سكنه اليهود من أصل مغاربة بعد تهجير سكانه في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وأطلق اليهود المغاربة فيه أول احتجاج ضد المؤسسة الاشكنازية برئاسة حزب "مباي" عام ١٩٥٦). ولكن من أخذ على عاتقه بجدية مهمة الإطاحة بنخب اليسار كان ابن نخبة مهمش آخر هو بنيامين نتنياهو، الذي تم تحضيره لهذه المهمة، حيث شكل انتخابه الأول عام ١٩٩٦ صعود "النخب الجديدة"، ولكن حتى نتنياهو وعلى الرغم من قيادته المقنعة في نظر ناخبيه، ما هو إلا محطة مرحلية للطريق لقيادة أصلية أكثر للأغلبية في إسرائيل، تكون دينية أكثر وشرقية أكثر. فقد أشار استطلاع معهد بيو إلى أن نسبة الأصولية بين اليهود آخذة في الارتفاع بشكل بطيء، وذلك بسبب زيادة نسبة المواليد لدى اليهود المتدينين والحريديدم وكذلك ارتفاع نسبة الاستقطاب الديني داخل المجتمع الإسرائيلي، وأن قضية الاستيطان والسلام في المنطقة بما فيها مصير المناطق المحتلة سنة ٦٧ تشكل إحدى مظاهر الانقسام العرقي داخل إسرائيل.

# العلاقات السعودية- الإيرانية.. الواقع والمستقبل*

تعد أزمة العلاقات السعودية- الإيرانية والتي انتهت بقرار سعودي بقطع العلاقات الدبلوماسية لثالث مرة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وذلك في الثالث من يناير ٢٠١٦، أحد أهم الانعكاسات لحالة الاستقطاب السياسي والمذهبي في منطقة الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين. وكان قطع العلاقات الأول في العهد الملكي الإيراني في العام ١٩٤٣، والثاني في العام ١٩٨٧[١].

وقد كشف قطع العلاقات حجم الأزمة بين البلدين وغياب الحد الأدنى من الثقة بين الدولتين. إيران التي تنظر إلى نفسها مع المملكة العربية السعودية بوصفهما لاعبين إقليميين تفاجأت بالقرار السعودي وتعاملت معه بطريقة غاضبة وأقرب للانفعال. وقد ظهر كل ذلك من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين وكذلك الصحافة الرسمية.[٢] وقد جاء تزايد الغضب الإيراني متزامناً مع اتخاذ دول عديدة خطوات تصعيدية ضد الجمهورية الإسلامية بدأت باستدعاء السفراء ووصلت إلى حد قطع العلاقات كما فعلت جمهورية السودان. أما عملية الحشد الإيراني الإعلامي والتصريحات التي تزامنت مع الخطوة السعودية وتوقيتها مع توقيع الاتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا

---

* إعداد د. محجوب الزويري، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر والخبير في إيران- جامعة قطر.

[١] للمزيد انظر:

الزويري، محجوب: رفع العقوبات عن إيران: رمال متحركة أم زلزال كبير

http://www.huffpostarabi.com/mahjoob-zweiri-/-_4103_b_9216894.html

[٢] انظر إلى تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، آية الله علي خامنئي:

(خامنئي) يتوعد ويُهدد السعودية بـ (رد قاس وعنيف):

http://alkhaleejaffairs.info/main/Content/78

والصين) وألمانيا فكشف من جانب آخر تصور دوائر صنع القرار الإيراني حول السعودية ومسار العلاقات بين البلدين.

يستند التصور الإيراني للمملكة العربية السعودية إلى ثلاثة معطيات أساسية:

**الأول:** نظام الجمهورية الإسلامية ومن منطلق قطيعته مع النظام الملكي السابق في إيران، ينظر سلبياً إلى المملكة العربية السعودية بوصفها نظاماً ملكياً مستبداً.

**الثاني:** السعودية تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة التي ترى هيمنتها لسنوات معيقاً لدورها ومستقبلها وتفرض عليها حصاراً دولياً.

**الثالث:** السعودية مترددة في سياستها الخارجية، وهذا التردد مفيد لطهران كما أنه يفسر من جهة أخرى الدهشة من القرار بقطع العلاقات. مثل هذا التصور الإيراني جعل طهران تتصور أنها في موقع متقدم سياسياً مقارنة بالمملكة العربية السعودية، وأنها قادرة على فرض قواعد اللعبة التي تريد وكذلك حسم النتيجة سلفاً لصالح طهران.

**ما بعد عاصفة الحزم؟**

على الرغم من أن الرياض كانت على معرفة بالنشاط الإيراني في اليمن، لا سيما بعد الحروب الستة على الحوثيين، وأن طهران تسعى إلى تحقيق اختراقات في جنوب الجزيرة العربية عبر بوابة الشرق الأفريقي ولا سيما من خلال النشاط السياسي الإيراني في أريتريا، إلا أن الرياض اكتفت بالانتقاد الإعلامي والسياسي. حيث كانت تلك الانتقادات استمراراً لحالة الغضب السعودي الممتدة منذ العام ٢٠٠٣، حيث تسلمت إيران العراق على طبق من ذهب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعطى الحضور الإيراني في المشهد السياسي العراقي إضافة إلى المشهدين السوري واللبناني لإيران نقاط تفوق بالنسبة للسياسة السعودية. ومن هنا فإن استكمال ما تفعله إيران في اليمن لا يبدو أن السعودية كانت مستعدة لقبوله. وقد ساعد على ذلك التغير السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية بعد وفاة الملك عبدالله بين عبد العزير وتسلم الملك سلمان زمام الأمور. هذا التغير أنهى حالة السلبية التي كانت السياسة الخارجية

السعودية تتهم بها نحو ملفات المنطقة ولا سيما الملف الإيراني. طهران من جانبها ظهرت في وضع ملتبس، فمن جهة كانت تأمل أن يلعب حكم الملك سلمان دوراً في تحسين العلاقات بين البلدين، لكن في الجهة المقابلة كان هناك نظرة غير إيجابية إلى عهد الملك سلمان. حيث الحديث عن أزمة في الأسرة الحاكمة، وأن الاختيار للملك سلمان واختيار محمد بن سلمان كولي لولي العهد سيزيدان من الانقسامات داخل الأسرة الحاكمة السعودية، كل ذلك سيضاعف مما تراه إيران من أزمة النظام في المملكة العربية السعودية[١]. بالطبع التمثيل الإيراني في مراسم عزاء الملك عبدالله كان من جانب آخر دليل على أن العلاقات ليست في أحسن حال، إذ اكتفت إيران بتقديم العزاء عبر وزير خارجيتها محمد جواد ظريف.

---

[١] انظر على سبيل المثال:

تشديد اختلافات خاندان آل سعود در پي شكست در جنگ يمن (تزايد الاختلافات داخل الأسرة الحاكمة السعودية بعد الهزيمة في اليمن)

http://www.shafaf.ir/fa/news/321929/%D9%81%D8%B1%D8%B2%D9%86%D8%AF-%D8%B4%D8%A7%D9%87-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%85%D9%86%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%DB%8C%D9%86-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%B2%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

انظر أيضاً:

زلزله سیاسی در حاكمیت آل سعود ( زلزال سياسي في حكم آل سعود):

http://www.tasnimnews.com/fa/news/1394/02/09/725539/%D8%B2%D9%84%D8%B2%D9%84%D9%87-%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%DA%A9%D9%85%DB%8C%D8%AA-%D8%A2%D9%84-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF

التحرك السعودي الخاطف في اليمن وقيادة عاصفة الحزم، وتدمير البنية العسكرية للحوثيين ونظام الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، كان مفاجئاً، وربما كانت طهران تأمل أن يتحول إلى فخ للسياسة السعودية والتحالف الذي قادته الرياض. وقد دفعت تلك الخطوات السعودية التيار الإيراني الذي كان يبدو متشائماً من تولي الملك سلمان إلى تصدر المشهد السياسي والإعلامي وارتفاع وتيرة الحرب الكلامية من جانب طهران.[١]

ويبدو أن الرهان الإيراني كان على الدور الروسي وإمكانية تشكيل تحالف يعزز من الانتقادات للرياض وهو الأمر الذي لم يحدث بالشكل ولا بالمستوى الذي كانت طهران تأمل به. فالرياض استطاعت دبلوماسياً أن تحصد مستوى من الدعم غير بسيط من واشنطن ودول أوروبية وتركيا، كما تواصلت مع روسيا. كل هذا جعل مستوى الغضب الإيراني يتزايد نحو الرياض. انعكاس الغضب الإيراني كان يمكن رؤيته في بيروت وفي سوريا، لكن لحظة الانفجار الحقيقية لذلك الغضب كانت بعد تنفيذ السعودية حُكم الإعدام بحق رجل الدين نمر النمر. تفجر الغضب الإيراني ولا سيما مؤسسات داخل النظام أقرب للمؤسسة الدينية والأمنية، ومهاجمة السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد وضع الرياض أمام خيارات محدودة تُمكنها من الرد على كل التدخلات الإيرانية بخطوة من شأنها أن تحرج النظام السياسي الإيراني فكان قطع العلاقات ذلك الخيار. لقد تزامن قطع العلاقات مع توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الخمس دائمة العضوية بإضافة ألمانيا.

---

[١] للمزيد انظر:

إيران وعربستان؛ به كجا مىروىم؟ ( إيران والسعودية إلى أين تذهبا)

http://www.ghatreh.com/news/nn29662362/%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%A9%D8%AC%D8%A7-%D9%85%DB%8C%C2%AD-%D8%B1%D9%88%DB%8C%D9%85

انظر أيضاً: http://www.iscanews.ir/news/572110

عكس قطع العلاقات وما تبعه من حرب كلامية بين الطرفين بشكل جلي حجم التوتر الذي كان مختفياً خلف غطاء العلاقات الدبلوماسية. فالحكومة الإيرانية وضعت في موقف محرج أمام المجتمع الدولي، وتزايدت الانتقادات لها لعدم حماية المقار الدبلوماسية، وبدأ التذكير بتاريخ النظام السياسي في مهاجمة السفارة الأمريكية والبريطانية قبل السفارة السعودية. هذه الانتقادات فجرت مواجهة داخل المشهد السياسي الإيراني، فبدأت الحكومة ممثلة بالرئيس حسن روحاني ووزير خارجيته بانتقاد ما حدث واعتباره جزءاً من الحرب بين التيارات السياسية الإيرانية قبل الانتخابات البرلمانية العاشرة.

## السياسي والاقتصادي في الأزمة السعودية الإيرانية

مع أن ما يظهر على سطح الخصومة السعودية الإيرانية يبدو متعلقاً بالتطورات السياسية الإقليمية والمواقف المتباينة لكلا البلدين منها، لكن ثمة عامل آخر لا يقل أهمية عن تلك التطورات السياسية وتفاعلاتها، ذلك هو النفط وأسعاره، فأسعار النفط والتذمر الإيراني من دور الرياض في لعبة الأسعار لا سيما الخفض السريع للأسعار مع بداية رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران يدفع إلى تعزيز مستويات الخصومة بين الطرفين. تسعى الرياض إلى تخفيض الإنتاج لفترة حتى تتعافى الأسعار وتتجاوز الأسعار الخمسين دولاراً، لكن هذا الأمر لا يناسب طهران التي تسعى إلى العودة سريعاً وفي أقل من عام من رفع العقوبات إلى سطح الإنتاج الذي كانت عليه قبل العقوبات وهو ٤ ملايين برميل في اليوم.[١]

تبدو أسعار النفط الغائب الحاضر دائرة الخصومة بين البلدين، وهو أمر مرتبط بمقدار ما يوفره النفط من عوائد تُمكن إيران من تحقيق أهداف سياسية. بعبارة أخرى بالاستمرار في لعبة خفض الأسعار تتضاعف فرص الأزمات في إيران لا سيما مع زيادة حضورها السياسي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة الانتقادات والتي ظهر جانب

---

[١] للمزيد أنظر:

Saudi Arabia turns oil weapon on Iran: Kemp:
http://www.reuters.com/article/us-oil-meeting-kemp-idUSKCN0XF2AR

منها في مطالبات العاملين في مصانع الحديد أصفهان بأن تتوقف حكومتهم عن الدفع المالي في سوريا واليمن وأن تلتفت لهم في إشارة إلى الداخل الإيراني[١].

إن تزايد الخصومة السياسية بين البلدين في ظل الوضع الإقليمي الذي يفتقر إلى التوازن واختلاط السياسي بالاقتصادي فيه مرشح للبقاء وربما إلى توسع في دائرة الخصومة. فالرياض التي حزمت أمرها وقررت وضع ثقل أكبر في الأزمة السورية عبر تشكيل جبهة المعارضة السورية الأوسع والتي تقود التفاوض من النظام السياسي برئاسة بشار الأسد في جنيف، وضعت إيران ومعها روسيا أمام خيارات جديدة لعل أبرزها الحديث عن مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد- ولو من بوابة فترة انتقالية- وهو الأمر الذي كان من المحرمات السياسية. صحيح أن مسار التفاوض ليس يسيراً لكن من الواضح أنه الخيار الوحيد بالنسبة لجميع الأطراف الإقليمية والدولية.

وعلى صعيد متصل، فإن العمل على استعادة الحكومة الشرعية في اليمن بعضاً من مكانتها على الأراضي اليمنية ولو تحت ظروف أمنية هشة، قد تراه الرياض والتحالف العربي معها بأنه نجاح في الطريق الصحيح. وبالطبع فإن محاولات الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وكذلك تنظيم الدولة وبقايا تنظيم القاعدة تلعب دوراً في هشاشة المشهد اليمني.

من ناحية أخرى فإن عودة السعودية بسفاراتها إلى العراق والانتقال إلى الدبلوماسية المتحركة في مناطق اللعب الإيراني، مرشح للتزايد وسيترك آثاراً على المدى البعيد. وهذا التأثير مشروط بالنظرة بعيدة المدى وسياسة النفس الطويل.

إن تراجع أسعار النفط وتأثيراته على إيران والعراق من شأنه أن يضاعف الخصومة بين هذين البلدين وبين الرياض، لا سيما وأن نقص عوائد النفط من شأنه أن يكشف عورات السياسات الاقتصادية في البلدين ويحد من الحركة السياسية في الخارج بالنسبة إلى

[١] للمزيد أنظر: https://www.youtube.com/watch?v=zlFxPC6ml0o

إيران. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى تحول سوريا إلى عبء سياسي وأمني واقتصادي[١] على الجمهورية الإسلامية.

## خاتمة

ليس من الميسور التنبؤ بالسيناريو الذي من شأنه أن يدفع إلى تحجيم الحضور الإيراني في المنطقة. ذلك أن السياسة الخارجية الإيرانية هي أحدى أدوات النظام السياسي في خلق جبهة عريضة من المؤيدين في الخارج إضافة إلى القاعدة العريضة الموجودة في الداخل والتي هي تدور في دائرة النظام. لكن هذا لا يعني أنه لا يمكن تقليل عوائد السياسة الخارجية سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية. ويمكن أيضاً تحويل السياسة الخارجية إلى عبء اقتصادي داخلي. ويبدو أن هذا ما تحاول السعودية تحقيقه من خلال انخفاض أسعار النفط. لا يبدو واضحاً أن لدى الطرفين قدرة للفوز بالضربة القاضية سياسياً، لأن إيران أيضا تريد أن تجعل تدخل التحالف العربي في اليمن استنزافاً للسعودية، لكن ما هو مؤكد أن أي حسم يعتمد على عدد النقاط السياسية والدبلوماسية التي يمكن أن يسجلها كل طرف على الآخر.

لا يبدو أن الخصومة بين البلدين مؤسسة فقط على حالة الاستقطاب المذهبي أو الطائفي، فالهوية السياسية للخصومة تتأكد مع تطورات الأحداث على الأرض. مثل هذه الأمر قد يعني أن الخطاب المذهبي أو الطائفي الذي يظهر من أطراف داخلية في كلا البلدين ليس إلا تكملة لحالة الخصومة السياسية والتنافس على التأثير والمكانة في إقليم بالغ الأهمية مثل الشرق الأوسط.

---

[١] تشير بعض المصادر إلى أن إيران تنفق على النظام السوري ما يعادل ٦ مليار دولار سنوياً. للمزيد أنظر:

Iran Spends Billions to Prop Up Assad:

http://www.bloombergview.com/articles/2015-06-09/iran-spends-billions-to-prop-up-assad

ولا يبدو أن إيران تثق في الولايات المتحدة ولا في القوى الغربية، وهو نفس المزاج الموجود لدى المملكة العربية السعودية. وهذا من شأنه أن يجعل حاجة اللاعبين الإقليميين وخلق بيئة أقل توتراً كبيرة أمراً مطلوباً، المسألة المهمة في هذا السياق هو أن جميع الأطراف تسعى إلى الاستفادة من كل الخطوات المتاحة لتحقيق ما تعتقد أنه مصالحها قبل أن تتجه إلى نوع من العقلانية في إدارة علاقاتها مع الجوار. هذا بدوره قد يعني الانتظار بعض الوقت قبل لمس نتائج تلك العقلانية.

# أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا

## وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر*

### أولاً: توصيف طبيعة الأزمة

بعد مرور خمسة أعوام على تفجّر الصراع في سوريا تتجه الأزمة نحو مزيد من التصعيد والتعقيد، مع مؤشرات مضطربة في التوصل لتفاهمات سياسية بين الأطراف المؤثرة بخصوص إنهاء الصراع المحتدم، ووضع حد لأعمال القتل والتدمير المتواصلة.

وقد أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية لأطراف مختلفة في دوافعها ومصالحها وانحيازاتها، في إضافة مزيد من التعقيدات والصعوبات على الأزمة السورية التي امتازت بالديناميكية وعدم الاستقرار، سواء من حيث تعدد اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين المشاركين في الأزمة، أو من حيث المساحة الجغرافية للصراع وبروز أبعاد طائفية للأزمة إلى جانب الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. كما امتازت الأزمة كذلك بتعدد المتغيرات وتسارع التطورات وتذبذب التحالفات والمواقف، حيث شهدت درجة عالية من التقلب.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الصعوبات أمام فرص التوصل إلى حلول سياسية سورية داخلية، وفتح الباب واسعًا أمام زيادة حضور العامل الإقليمي والدولي في الصراع وفتحه

---

* إعداد فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. ويضم الفريق كل من: **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **الأستاذ عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **الدكتور عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود**/ الباحث الاستراتيجي، **الأستاذ جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

على أبعاد أوسع، ودفعت المنطقة نحو أجواء من الاستقطاب والتنافس والصراع الإقليمي والدولي.

وإذا كانت التدخلات الخارجية في الأزمة السورية قد بدأت باختراق بعض المجموعات المتطرفة الوافدة إلى سورية مستغلة حالة الفراغ والفوضى نتيجة احتدام الصراع بين النظام السوري وقطاعات واسعة من الشعب السوري، فإن دعم أطراف إقليمية لطرفي الصراع المحلي أسهم في تأجيج المواجهات عوضاً عن المساعدة في حسم الصراع لصالح أحد أطراف المواجهة.

وقد شكل الدعم الإيراني والعراقي القوي للنظام السوري وكذلك دعم حزب الله محطة مهمة في مسار التدخلات الخارجية في الشأن السوري، حيث بررت تلك الأطراف تدخلها الكبير والمباشر لدعم النظام بالرغبة بمحاربة "المجموعات الإرهابية" أو "التكفيرية"، على حد زعمها ودعم "محور الممانعة" المعروف سابقًا في المنطقة.

وفي الوقت نفسه قامت دول خليجية بدعم فصائل سورية معارضة للنظام بأشكال مختلفة بما في ذلك تزويد بعضها بالسلاح، في مؤشر واضح على قلق بعض الدول الخليجية مما اعتبرته تمددًا للنفوذ الإيراني في المنطقة، وإلى رغبة تلك الأطراف في مواجهة هذا النفوذ عِبر الساحة السورية، حتى لا يتمدد في أحضانها.

ولم تكن تركيا بعيدة عن الصراع المحتدم على حدودها، حيث أعلنت منذ البداية وقوفها إلى جانب الشعب السوري في مواجهة النظام، واستضافت العديد من اجتماعات المعارضة السورية، وقدمت الدعم للعديد من هذه الفصائل، وساهمت أحيانًا في توحيدها بجبهات عريضة. كذلك تفاعل الدور الأمريكي- الروسي في دعم طرفي الصراع بمستويات ومجالات متعددة.

وفي شهر آب/ أغسطس ٢٠١٤ بدأ "التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب"، الذي شكلته الولايات المتحدة بمشاركة عشرات الدول بشن أولى غاراته الجوية ضد تنظيم الدولة المعروف بـ "داعش (ISIS)"، ليدخل العامل الدولي بصورة أكبر على مجريات الصراع.

**ثانياً: أبعاد الأزمة**

بدا واضحًا منذ الأشهر الأولى للحرب الأهلية السورية أن أطراف هذه الحرب يتلقون دعمًا خارجيًا معلنًا بالنسبة للنظام؛ الذي يتلقى الدعم العسكري الكامل من إيران وحلفائه، وغير معلن بالنسبة لفصائل المعارضة؛ التي تتلقى الدعم من كل من تركيا ودول خليجية بأشكال مختلفة من بينها التسليح والتجهيز والتدريب والتمويل.

وكان هذا الدعم يتغير حسب التطورات الميدانية إلى أن وصل إلى التدخل الميداني المباشر من قبل كل من إيران وحزب الله اللبناني لصالح النظام عندما أوشك على الانهيار في عام ٢٠١٣، حسب التقديرات الاستخبارية، وبالفعل كان لهذا التدخل آثار ميدانية مكّنت قوات النظام من استعادة مواقع مهمة، لكنها لم تنجح في إحداث تغيير جوهري لصالحه لأن المعارضة تلقت دعمًا تسليحيًا نوعيًا، خصوصًا فيما يتعلق بأسلحة مقاوِمَة للدبابات.

وبات كل من إيران وحزب الله يواجهان حرب استنزاف تحولت تدريجيًا لصالح المعارضة، والتي تمكنت فصائلها من إعادة التوازن والتفوق الميداني، والتوغل في الجغرافيا الحيوية للنظام، حيث اقتربت من الساحل والقواعد العسكرية الروسية.

وفي عام ٢٠١٤ ظهر تنظيم الدولة بشكل مفاجئ وقويّ في العراق، وامتد بقواته إلى سوريا ليتصل مع "داعش" العراق جغرافيًا، ويشكل قوة ثالثة وطرفًا جديدًا في الصراع، خصوصًا أنه بدأ عملياته الميدانية ضد فصائل المعارضة ومناطق انتشارها شمال شرق سوريا مما أعاق تقدم هذه الفصائل، وساعد قوات النظام على تحقيق مكاسب ميدانية محدودة، ما لبث أن فقدها بعدما تلقت فصائل المعارضة معدات وأسلحة نوعية بالتزامن مع الضربات الجوية التي بدأها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠١٤.

غير أن هذا التحالف الدولي لم ينجح ميدانيًا في تدمير وهزيمة "داعش"، خصوصًا في سوريا، لافتقاره إلى الإمكانات البريه الضرورية لإلحاق الهزيمة بهذا التنظيم وفق أهدافه، فيما سعت كل من روسيا وإيران لتشكيل تحالف آخر لتطوير بديل عنه انطلق عمليًا وبقوة

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بالتدخل الروسي المباشر في سوريا متحالفًا مع كل من إيران وقوات حزب الله.

ولذلك شكّل التدخل العسكري الروسي أبرز العناصر المؤثرة وأحدثها في سياق سلسلة التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، والذي يُركز على أبعاده هذا الجزء من تقرير فريق الأزمات العربي- ACT.

## أبعاد التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة

تمثل سوريا حجر الزاوية في الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط، فقد طورت روسيا علاقات وثيقة معها بسبب أهميتها في قلب الشرق الأوسط وتأثيرها في موازين القوى، ومن ثمّ، فإنّ سقوط نظامها الحليف يعدّ خسارة كبيرة لها، وقد يؤدي إلى التأثير السلبي في وضعها طويل المدى في المنطقة.

ويأتي الدعم الروسي المباشر للنظام السوري بعد التهديد الذي تعرضت له مناطقه الحصينة عبر سيطرة المعارضة السورية على مناطق من ريف اللاذقية وسهل الغاب الذي يُعدّ المنطقة الفاصلة الأخيرة عن الساحل السوري، لذلك، فقد انتقلت على الصعيد السوري أيضاً إلى الهجوم بدلاً من الدفاع؛ فهي تعمل على توسيع قاعدتها في طرطوس وأنشأت قاعدة أخرى في اللاذقية، وعززت أسطولها في شرق المتوسط.

**البعد الأول**: يتعلق باستراتيجية روسية ترى ضرورة اختراق "سياسة الاحتواء الجديدة" لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تعتقد أن معالمها تتوالى مع اتخاذ إجراءات مؤثرة تبدو ممنهجة بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. فقد بدأت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وقام الاتحاد الأوروبي بطردها من مجموعة الثماني الصناعية، ووثق علاقاته مع أوكرانيا، وتعتقد روسيا أنه حاول شلّ اقتصادها وقدرتها على الفعل الخارجي عبر خفض أسعار النفط والغاز، وتخشى أن

يستكمل حصارها بتجديد تحالفاته مع المناطق والدول الأساسية في آسيا ضمن استراتيجية "الحزام المحيط" وسياسة الاحتواء التي سادت الحرب الباردة.[١]

ولذلك فإن روسيا تنظر إلى تدخلها العسكري في سوريا كأداة في مواجهة هذه الاستراتيجية الغربية الجديدة في التعامل معها.

**البعد الثاني**: يرتبط بالأهمية الاستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس، وهي القاعدة الوحيدة للاتحاد الروسي على البحر المتوسط، حيث تُعد الخيار الروسي الوحيد لمواجهة الانتشار الواسع للأساطيل البحرية الأمريكية في المتوسط وبحر العرب والقواعد البحرية الأمريكية المنتشرة في المحيط الجغرافي الروسي، وفي البحار والمياه الدافئة، خصوصاً المتوسط والأحمر وفي الجنوب الشرقي من العالم؛ حيث إن التدخل الروسي جاء بعد أن أصبحت المعارضة السورية على بعد عدة أميال من هذه القاعدة، وذلك بعد النجاحات التي حققتها في الأشهر التي سبقت التدخل الروسي.

**البعد الثالث**: يرتبط بالأهمية الاستراتيجية للوجود الروسي بجوار تركيا في سوريا كعضو في حلف الناتو (NATO)، حيث يمكن استخدام جغرافيتها لمنع البحرية الروسية من العبور عبر البوسفور دخولاً وخروجاً في حال نشوب أي أزمة دولية.

كما من الممكن اعتبار الخروقات الروسية للأجواء التركية أعمالاً عدوانية تستدعي تفعيل خطة الدفاع المشترك لحلف الناتو، إضافة إلى تبرير زيادة الدعم التركي لفصائل المعارضة. ويعتبر إسقاط تركيا لمقاتلة روسية عبرت مجالها الجوي قضية حساسة يمكن أن تفتح المجال أمام هذه النوع من التفكير.

**البعد الرابع:** يرتبط بإعادة التوازن المبدئي لجيش النظام السوري، ثم تمكينه من إحراز بعض التفوق والتقدم لاستعادة الجغرافيا الحيوية للنظام الممتدة بين دمشق والشاطئ على

---

[١] للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه روسيا، انظر:
عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع، مجلة سياسات عربية، العدد ٩، تموز/ يوليو ٢٠١٤، في:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/c9285a10-3468-49a0-91ec-5f96a49c4f47.pdf

المتوسط، حيث نجحت المعارضة بإخراج النظام من مناطق مهمة في هذه الجغرافيا، وبعد حالة الإعياء والضعف الواضح الذي أصاب قوات النظام السوري وحاجتها الماسة للإسناد والتجهيز والتسليح.

**البعد الخامس:** يرتبط بالعقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تم تبنيها عام ٢٠١٤، وتعزيزها ببرامج تطوير وتسليح نوعية وبحجم كبير وبكلفة تقترب من ٣٠٠ مليار دولار.[١] يشار إلى أن هذه البرامج تركز على البحرية والجو، وهما ذراعان استراتيجيان هجوميان يتناسبان مع الأهداف العامة للسياسة الروسية، وخصوصاً لإحداث تغيير في نظام القطب الواحد المستفرد وعدم السماح للغرب بحصار الجغرافيا البحرية لروسيا الاتحادية.

**البعد السادس:** يُثير التساؤلات عن إسرائيل ومواقفها العسكرية من هذا الحضور الروسي القوي بحرياً وجوياً في سوريا، وما يمكن أن يخلقه من احتمالات عملياتية واستراتيجية، وهو ما يدفع إلى الاستنتاج بوجود تفاهمات غير معلنة لهذا التدخل بين إسرائيل وروسيا من جهة، والولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى.

**البعد السابع:** يتعلق بالمصالح الاقتصادية الروسية؛ حيث لروسيا العديد من المصالح الاقتصادية في سوريا ومن أبرزها صادرات الأسلحة الروسية، وواردات النفط السوري، وامتيازات حقول النفط والغاز السورية، إضافة إلى السواحل السورية على المتوسط بوصفها موطئ قدم لروسيا في البحار الدافئة.

غير أن بعض التحليلات ترى في التدخل العسكري الروسي بعدًا اقتصاديًا يتجاوز الساحة السورية إلى العقوبات التي فرضتها كل من أوروبا والولايات المتحدة على روسيا

---

[١] للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر:

Dave Majumdar, Is Russia's Military Really Punching Above Its Weight? National Interest, January 26, 2016, *in*: http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/russias-military-really-punching-above-its-weight-15025

في أعقاب الأزمة الأوكرانية، حيث تنظر روسيا إلى الأزمة السورية كبوابة للتفاوض مع القوى الغربية بهدف فك العزلة ورفع العقوبات عنها.[١]

## ثالثاً: دوافع الأزمة

١. استمرار الاقتتال وحالة الفوضى في سوريا، وفشل محاولات التوصل إلى حلول سياسية تُنهي الأزمة، وكذلك فشل أطراف الصراع في حسمه عسكريًا لصالحها، أدى إلى إطالة عمر المواجهة وفتح المجال لتدخل أطراف إقليمية ودولية في الصراع الدائر.

٢. رغبة الأطراف الإقليمية والدولية بتحقيق مصالحها في سوريا أو الدفاع عنها والمحافظة عليها، واستقواء بعض أطراف المواجهة في سوريا بتدخل أطراف إقليمية ودولية مؤيدة لمواقفها في الصراع. حيث ترى إيران في دعمها للنظام السوري المتحالف معها ضمانة لاستمرار نفوذها في المنطقة، ولحماية مصالحها في سوريا ولبنان، وتسعى بعض الدول الخليجية لتحجيم نفوذ إيران في سوريا، وتنظر تركيا بكثير من الاهتمام والخطورة لتطورات الأوضاع الأمنية في سوريا بحكم الجوار الجغرافي، وانعكاس تلك الأوضاع بصورة مباشرة عليها، فيما لا تخفى المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة وروسيا في التدخل في الشأن السوري، سواء تعلقت بالقواعد العسكرية أو المصالح الاقتصادية، أو الحيلولة دون تهديد الأوضاع في سوريا للأمن الإسرائيلي.

٣. تزايد التنافس والمواجهة غير المباشرة بين القوى الدولية والمحاور والأحلاف الإقليمية، ورغبة تلك الأطراف بتصفية حساباتها وخوض صراعاتها في الساحة

---

[١] الأبعاد (الاستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية) في أزمة العلاقات الأمريكية الروسية وانعكاساتها على المنطقة العربية، ورشة نظمها مركز دراسات الأوسط في ١٠/ ١٠/ ٢٠١٥، وشارك فيها مجموعة من الخبراء في الاستراتيجية والاقتصاد والسياسية.

السورية التي باتت مفتوحة للتدخلات العسكرية والاختراقات الأمنية، كبلد مصاب بالهشاشة على مستوى النظام والدولة والمجتمع.

٤. حالة الضعف والانقسام العربي واستمرار عجز دور مؤسسات العمل العربي المشترك، مما ترك مساحة فراغ واسعة في سوريا والمنطقة أتاحت المجال لتدخل الأطراف الإقليمية والدولية من أجل زيادة نفوذها وتحقيق مصالحها على حساب المصالح العربية.

٥. تنامي دور العامل الطائفي والعرقي المؤثر بقوة، والذي شكّل دافعًا مهمًا لبعض الأطراف الإقليمية للتدخل في سوريا على خلفية طائفية.

كان الدافع الاقتصادي حاضرًا في التدخلات الخارجية في الشأن السوري، إن كان على صعيد ضمان المصالح والعلاقات الاقتصادية لبعض الأطراف في سوريا، أو لجهة بيع السلاح، أو تحقيق مصالح ذات علاقة بالنفط والغاز في البحر المتوسط.

٦. الخشية من التداعيات السياسية والأمنية للصراع في سوريا على أمن المتوسط والقارة الأوروبية، ما دفع بعض الأطراف كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا ودول أخرى للتدخل في الأزمة السورية، سواء من حيث المشاركة في الضربات الجوية أو التدريب والتسليح لبعض المجموعات المسلحة، خصوصًا بعد تفاقم أزمة تدفق اللاجئين أو انتقال أعمال العنف وربما الإرهاب إلى أراضيها.

٧. القلق الدولي من الانعكاسات الأمنية والجيوسياسية على الأمن الإسرائيلي نتيجة حالة الاضطراب والفوضى في سوريا.

٨. الوجود القوي للمجموعات المتطرفة، وتنظيم "داعش" داخل سوريا، وتنفيذها عمليات قتل وتفجير في بعض الساحات الدولية شكّل دافعًا مهمًا لزيادة حجم التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا بمبرر محاربة الإرهاب وملاحقة هذه الجماعات.

**رابعاً: انعكاسات الأزمة وتداعياتها على سوريا والمنطقة العربية**

١. فاقمت التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع السوري من حالة الفوضى وغياب الاستقرار في المنطقة، مع ما ترتب على ذلك من أخطار سياسية وأمنية وعسكرية.

٢. أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد الصراع في سوريا ووضعت صعوبات إضافية أمام فرص التوصل إلى حل سياسي ينهي الاقتتال ويضع حدًا للصراع، حيث تراجع تأثير الأطراف المحلية المتصارعة في حسم نتيجة الصراع، وباتت في المقابل مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المتصارعة هي العامل الأهم في تحديد مصيره.

٣. أدت التدخلات الإقليمية والدولية لتحويل سوريا إلى ساحة لخوض الصراعات الإقليمية والدولية بين الأطراف والمحاور الإقليمية والدولية المتنافسة، والتي يتحمل تكاليفها وتبعاتها الشعب السوري.

٤. أسهمت التدخلات الدولية في سوريا بتفاقم الانقسامات في الموقف العربي وزيادة حالة التقلب في التحالفات والمحاور في المنطقة بفعل الخلاف في وجهات النظر إزاء الصراع في سوريا وإزاء التدخلات الخارجية، كما أسهمت تلك التدخلات في زيادة مستوى اعتماد الأطراف العربية على القوى الإقليمية والدولية.

٥. تأجيج الصراعات والانقسامات والاستقطاب الطائفي في المنطقة بين "السنّة" و"الشيعة".

٦. تزايد حضور روسيا السياسي والعسكري في المنطقة وتحولها إلى لاعب أساسي وفاعل مهم في عدد من الملفات الإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية.

٧. رفعت التدخلات الخارجية في الشأن السوري من مستوى التطرف والتناقضات الثقافية في المنطقة، ووفرت مبررًا للمجموعات المتطرفة لتسويق خطابها وحشد التأييد لمواقفها، ومنحتها فرصة لتسويق مقولات الحرب "الطائفية" وترويج مواجهة حرب "صليبية" ضد الإسلام.

٨. التسبب بأزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى دول الجوار التركي واللبناني والأردني ومؤخرًا إلى الدول الأوروبية مع ما ترتب عليها من أزمات سياسية وتحديات أمنية واقتصادية، فضلًا عن المعاناة الإنسانية الصعبة للاجئين.

## خامساً: السيناريوهات

### السيناريو الأول: التوصل إلى تفاهم إقليمي ودولي يفضي إلى تسوية سياسية

- **توصيف السيناريو**

تفاهم أطراف إقليمية ودولية فاعلة في مسار الصراع السوري، بخاصة الولايات المتحدة وروسيا وإيران والسعودية وتركيا، على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يضع حدّا للصراع الدائر في سوريا، والاتفاق على صيغة سياسية انتقالية بناءً على محادثات "جنيف ١".

- **شروط تحقق السيناريو**

١. وصول الأطراف الإقليمية والدولية إلى قناعة بعدم القدرة على تحقيق الحسم العسكري، وإدراكها أن استمرار الصراع يلحق الضرر بمصالح تلك الأطراف.
٢. إمكانية الوصول إلى صيغ سياسية مقبولة، وحلول وسط، تحقّق مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الصراع.
٣. التفاهم على مستقبل رئيس النظام السوري بشار الأسد في المرحلة الانتقالية، والقدرة على إنتاج بديل سياسي مقبول للنظام المعارضة والمجتمع الدولي.
٤. إضعاف قدرة الفصائل المعارضة لخيار الحل السياسي، وبخاصة كل من تنظيم "داعش" وجبهة النصرة، على إعاقة تنفيذه.
٥. تحقيق حالة تهدئة ميدانية تمهد الأجواء لنجاح المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

- **انعكاسات تحقّق السيناريو**

يبدو هذا السيناريو هو الأفضل لمستقبل الوضع في سوريا والمنطقة حيث يحقق جملة نتائج إيجابية من أهمها:

١. وقف أعمال القتل والتدمير وحقن دماء الشعب السوري، وإنهاء الصراع الطائفي.

٢. فتح المجال لعودة ملايين اللاجئين المهجرين في العديد من دول المنطقة والعالم، مما يخفف من معاناة الشعب السوري ومن أعباء الدول المستضيفة للاجئين.
٣. الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتوفير فرصة لإعادة بناء الدولة.
٤. تقليص حالة الفوضى التي تجتاح المنطقة، والانتقال إلى وضع أكثر استقرارًا من الناحية السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية.
٥. زيادة فرص مواجهة الجماعات المتشددة والإرهابية وحرمانها من حاضنة مهمة.
٦. تخفيف أجواء الاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة، وتهدئة صراع المحاور.

- **احتمالات تحقق السيناريو**

وفّرت الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ أواخر شهر شباط/ فبراير ٢٠١٦ بتوافق أمريكي روسي، فرصة لتحقيق بعض التقدم في المفاوضات بين أطراف الصراع. وذلك رغم أن مواقف الأطراف ما تزال متباعدة تجاه المرحلة الانتقالية ومستقبل رئيس النظام السوري فيها، ولكن ثمة فرصة للوصول إلى صيغ توافقية بخصوص القضايا الخلافية في ضوء الانسحاب الروسي العسكري في منتصف آذار/ مارس ٢٠١٦.

**السيناريو الثاني: تفاهم دولي على سيناريو التقسيم**

- **توصيف السيناريو**

تفاهم قوى إقليمية ودولية، بخاصة الولايات المتحدة وروسيا وإيران، على تقسيم الدولة السورية إلى عدة كيانات فيدرالية أو كونفدرالية أو غير ذلك: (كيان يسيطر عليه النظام في مناطق الثقل العلوي، وكيان للأكراد في المنطقة المحاذية لتركيا، كيان تسيطر عليه المعارضة السورية في مناطق الثقل "السني" والتي تخضع لسيطرتها العسكرية).

- **شروط تحقق السيناريو**

١. قناعة الولايات المتحدة وروسيا وإيران بأن هذا السيناريو يحقق مصالح الأطراف الثلاثة في ظل ميزان القوى الميداني.
٢. القدرة على فرض هذا التقسيم كأمر واقع على النظام والمعارضة السورية.

٣. القدرة على إقناع الأطراف الإقليمية المعارضة لخيار "التقسيم" بتمريره، بخاصة تركيا التي تعارض إقامة كيان كردي على حدودها نظرًا لما يحمله من أخطار من وجهة نظرها، وكذلك السعودية التي تؤكد تصريحات مسئوليها معارضتها لأي دور لرئيس النظام السوري في أي معادلة مستقبلية لسوريا، فضلاً عما يحمله هذا السيناريو من تهديد للأمن القومي العربي.

- **انعكاسات تحقّق السيناريو**

١. تقسيم سوريا إلى كيانات ضعيفة متصارعة، يصعب معها تحقيق استقرار أو تنمية أو بناء دولة واحدة. وقد يشكّل التقسيم حال فرضه كأمر واقع مدخلاً ومرحلة انتقالية لصراع قد يكون أشدّ ضراوة على المستوى المحلي والإقليمي والطائفي.

٢. من شأن مثل هذا "التقسيم" أن ينعكس بصورة سلبية على حالة الاستقرار المنطقة، وأن يدفع لاستمرار حالة الصراع والاستقطاب الإقليمي والدولي والطائفي.

٣. توفير أجواء مواتية للأفكار والجماعات المتشددة لحشد مزيد من التأييد في ظل استمرار أجواء الصراع والتنافس على مستوى المنطقة.

٤. استمرار معاناة اللاجئين السوريين، حيث سيتردد كثير منهم في العودة إلى بلادهم في ظل واقع التقسيم والصراع، فضلاً عما سيخلفه "التقسيم" من أعمال تهجير جديدة على خلفيات طائفية وعرقية، وعمليات تطهير عرقي وطائفي من المجموعات المسيطرة على هذه الكيانات الجديدة.

- **احتمالات تحقّق السيناريو**

تتزايد فرص سيناريو "التقسيم" في حال فشلت المفاوضات في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وفي ظل عجز أطراف الصراع عن تغيير ميزان القوى الميداني بصورة جوهرية تتيح لأي منها حسم المواجهة عسكريًا.

قد تشجع بعض أطراف النزاع النظام السوري على التعاطي مع خيار التقسيم في ظل صعوبة بسط السيطرة على كافة الأراضي السورية، حيث يجري التركيز من قبل قوات النظام والقوات الروسية على بسط السيطرة على مناطق معينة مستهدفة، كما أن هناك مؤشرات على دعم وتأييد تلك الأطراف ومعها الجانب الأمريكي للمجموعات الكردية في مساعيها للسيطرة على المناطق المحاذية للحدود مع تركيا، الأمر الذي يعزز فرص هذا السيناريو حال وصول المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود.

## السيناريو الثالث :الانزلاق نحو مواجهات إقليمية ودولية في الساحة السورية

- **توصيف السيناريو**

الاندفاع نحو مزيد من التصعيد بين القوى الإقليمية والدولية المتعارضة في مصالحها وتوجهاتها إزاء الصراع في سوريا، وتطور خلاف المصالح والتوجهات إلى اشتباك ميداني مباشر أو غير مباشر.

- **شروط تحقق السيناريو**

١. تعثر المفاوضات وإغلاق الباب على فرص التوصل لحل سياسي للصراع.
٢. تزايد التوتر والخلاف بين روسيا وإيران من جهة وبين السعودية وتركيا من الجهة الأخرى، خاصة ما يتعلق بالذهاب نحو خيار "تقسيم" سوريا وإقامة كيان كردي على الحدود مع تركيا، وهو الأمر الذي ترفضه أنقرة بقوة.
٣. حصول احتكاك تركي- روسي مباشر كما حصل في حادثة إسقاط الطائرة الروسية على الحدود مع تركيا، أو دخول قوات برية تركية و/ أو سعودية إلى سوريا لمحاربة المجموعات الإرهابية المتشددة، وهو ذات المبرر الذي ساقته روسيا لتسويغ تدخلها العسكري المباشر في سوريا.

- **انعكاسات تحقّق السيناريو**

١. توسيع دائرة الصراع وانتقالها إلى مرحلة خطيرة من المواجهة الإقليمية والدولية والتي قد تفتح الأبواب على احتمالات تهدد الأمن الإقليمي والعالمي.

٢. زيادة حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، وتحويلها إلى ساحة صراع إقليمي ودولي ساخن تتجاوز حدود التجاذبات السياسية إلى خوض الصراعات غير المباشرة.

٣. تعقيد الصراع السوري وتدويله، وإضعاف فرص وضع حدّ له، وزيادة كلف الحرب الأهلية أو الإقليمية على الشعب السوري.

٤. توفير فرصة مواتية لتنامي نزعات التشدد والتطرف في المنطقة.

- **احتمالات تحقق السيناريو**

على الرغم من احتواء تداعيات أزمة إسقاط تركيا للطائرة الروسية التي اجتازت الحدود في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، فقد تزايدت احتمالات الاندفاع نحو مواجهات إقليمية ودولية على الأراضي السورية خلال الأسابيع الأولى من العام ٢٠١٦ عقب تشكيل التحالف العسكري الإسلامي وبدء مناورات "رعد الشمال" أواخر شباط/ فبراير الماضي، وتلويح السعودية وتركيا بنية الدولتين إدخال قوات برية إلى سوريا لمحاربة "داعش"، وهو الأمر الذي رفضه النظام السوري وإيران وروسيا وأعلنوا موقفًا متشددًا إزاءه.

ومع أن تصريحات تركية وسعودية صدرت في وقت لاحق قللت من فرص إرسال قوات برية إلى سوريا، إلا أن احتمالات ذلك قد تتصاعد في ظل تنامي المخاوف التركية من محاولات إقامة كيان كردي على حدودها مع سوريا، والتهديدات التركية شديدة اللهجة بعدم السكوت على مثل هذا الأمر، وفي ظل إرسال طائرات سعودية إلى قاعدة إنجرليك التركية. لكن الكثير من الخبراء يرون أن هذا السيناريو مقلق للجميع ما يجعل فرص تحققه أقل من غيره.

## السيناريو الرابع :تحوّل سوريا إلى ساحة استنزاف للأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة في الصراع

- **توصيف السيناريو**

عدم قدرة الأطراف الإقليمية والدولية على وضع حدّ للصراع عبر خيار الحل السياسي أو الحسم الميداني، وتحوّل سوريا إلى ساحة استنزاف مكلف وطويل الأمد للقوى المتدخلة في الصراع، وعلى وجه الخصوص كل من روسيا وإيران.

- **شروط تحقق السيناريو**

١. تعثر المسار التفاوضي وفشل المسار السياسي في وضع حدّ للصراع.

٢. استمرار حالة التوازن النسبي في ميزان القوى الميداني، وفشل أطراف الصراع في حسمه عسكرياً.

٣. نجاح قوى المعارضة السورية في تكبيد الأطراف المتدخلة عسكريًا في الصراع خسائر كبيرة ترفع كلف التدخل سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وخاصة كل من إيران وروسيا وحزب الله، وهو ما يتطلب الحصول على أسلحة نوعية من الأطراف الداعمة، خصوصًا المضادات الجوية وصواريخ أرض- جو التي من شأنها الحدّ من سيطرة الطيران الروسي على الأجواء السورية، فضلاً عن مضادات الدروع.

٤. استمرار الأسعار المتدنية للنفط، وهو ما يؤثر في القدرة على مواصلة التدخل المباشر في الصراع من عدمها.

- **انعكاسات تحقق السيناريو**

١. زيادة أعباء الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة عسكريًا في الصراع السوري.

٢. وضع الأطراف المتدخلة عسكريًا أمام خيارين: الاستدراج نحو مزيد من التورط العسكري تجنّبا لخسارة المعركة، أو البحث عن مخرج من المأزق والورطة حال

عدم القدرة على مواصلة تحمّل التبعات الثقيلة، كما تحاول روسيا بانسحابها الرئيسي عسكريًا.

٣. التسبّب بمزيد من المعاناة للشعب السوري، حيث يتوقع أن تلجأ القوى المتورطة في المأزق السوري لردود فعل انتقامية، ولعنف مفرط، حال تكبدها خسائر متزايدة.

٤. المزيد من الفوضى والتصعيد الإقليمي في حال اختارت الأطراف المتورطة الذهاب نحو خيار مزيد من التورّط في المستنقع السوري.

- **احتمالات تحقّق السيناريو**

فرص تحقق سيناريو التورّط والاستنزاف قائمة في ظل صعوبة حسم الصراع ميدانيًا في سوريا، وستتزايد فرصه بصورة أكبر في حال وصلت المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود.

ورغم ذلك فإن استمرار انخفاض أسعار النفط يشكل عاملاً ضاغطًا على الطرفين الروسي والإيراني بسبب التداعيات السلبية على أوضاعهما الاقتصادية، وذلك رغم تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران ورفع الحظر عن بعض أرصدتها المجمدّة.

ويقلص من احتمالات تحقق هذا السيناريو الانسحاب العسكري الروسي، ووقوف روسيا والولايات المتحدة وراء المفاوضات السياسية في جنيف في آذار/ مارس ٢٠١٦، والارتفاع النسبي لأسعار النفط والذي لوحظ بعد الانسحاب الروسي الرئيسي عسكريًا، واستمرار المفاوضات في جنيف.

وخلاصة هذه السيناريوهات أن تأخر نضج الخيار السياسي يلعب دورًا مهمًا في فتح الأفق على احتمالات السيناريوهات الأربعة رغم تفاوتها، وذلك إلى جانب استعداد أطراف إقليمية ودولية للتعاطي واقعيًا مع سيناريو "التقسيم" في ضوء استمرار صراع المحاور والتجاذب الإقليمي والدولي والصراع الطائفي في سوريا.

ورغم ذلك، من الواضح أن السيناريو الأفضل، والأقل كلفة على جميع الأطراف، والأكثر تحقيقًا لمصالح الشعب السوري ووحدة الدولة السورية وحالة الاستقرار في المنطقة هو سيناريو التسوية السياسية، ما يدفع باتجاه اعتماده خيارًا للتعاطي مع الصراع السوري

وتوفير أفضل فرص لنجاحه، وعدم ترك الميدان وصراع المحاور والأطراف لتحكم الاتجاه نحو سيناريوهات استمرار الصراع أو احترامه.

## سادساً :التوصيات

١. دعوة المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية والعربية المعنية إلى الدفع باتجاه التسوية السياسية للأزمة السورية باعتباره الحل الأقل كلفة للجميع.

٢. دعوة الأطراف المعنية على المستوى الدولي والإقليمي إلى التعاطي الشامل مع الأزمة السورية، وعدم قصره على موضوع الإرهاب، ومعالجة جذور وأسباب الأزمة في أبعادها السياسية والفكرية والاقتصادية والإنسانية.

٣. دعوة كل من النظام السوري والمعارضة السورية السياسية والمسلحة إلى التجاوب والمرونة إزاء توجهات الحل السياسي للتوصل إلى مصالحة تاريخية سورية لا تخلو من تنازلات مهمة من جميع الأطراف.

٤. الدفع باتجاه حوارات معمقة بين النخب العربية والقوى السياسية القومية والإسلامية بهدف الخروج من حلقة الاستقطاب المفرغة حول الأزمة السورية والاتفاق على معايير أساسها المصلحة الوطنية السورية والعربية، ووقف عمليات القتل والتشريد وعودة الاستقرار إلى سوريا.

٥. دعوة النخب العربية والقوى السياسية القومية والإسلامية الضغط على الأطراف العربية والإقليمية للدفع باتجاه التسوية السياسية للأزمة السورية، ووقف نزيف الدم والفوضى في المنطقة.

٦. دعوة مراكز البحث والتفكير في العالم العربي إلى البحث المعمق في سيناريوهات الأزمة السورية، خاصة ما يتعلق منها بالتسوية السياسية وشروط استدامتها وما يتعلق باليوم التالي لتوقف الحرب الأهلية والوصول إلى التسوية بما في ذلك شكل وفاعلية سوريا الجديدة بعد المصالحة.

# الانتخابات البرلمانية القادمة في الأردن*

حملت التجربة النيابية في الأردن عام ١٩٥٦ بين ثناياها صراعاً سياسياً بين مؤسسة الحكم والقوى المعارضة من قومية ويسارية وإسلامية حول مختلف القضايا، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخلقت تلك الأجواء التي سادت بعد انتخابات عام ١٩٥٦ حالة من عدم الثقة بين مؤسسة الحكم من جهة، وبين المعارضة من جهة ثانية حيث تجلت تلك الحالة بالقطيعة الكاملة على إثر حل مجلس النواب وإعلان الأحكام العرفية وحل الأحزاب السياسية وحظر النشاط الحزبي[١].

وبالرغم من أن ذاكرة النظام السياسي في الأردن لم تنس تلك التجربة إلاّ أنه وجد نفسه أمام جملة من الظروف المحلية، والإقليمية والدولية دفعته للعودة مجددًا إلى الحياة النيابية، فعلى الصعيد المحلي أثبتت التجربة أنّ نظام أحادية السلطة لم يعد بإمكانه الاستمرار، وأنّ التفاعل مع الحراك الشعبي والجماهيري بالقوة والعنف أصبح أمرًا غير مجدٍ، فليس ما يوجب توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وفي غياب الأحزاب السياسية التي تمّ حظرها منذ عام ١٩٥٦ تنامى دور النقابات المهنية في المطالبة بمزيد من المشاركة السياسية إلى جانب وقوع البلاد تحت وطأة أزمة اقتصادية تمثلت في ارتفاع المديونية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتراجع قيمة الدينار وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين مما زاد من حالة الاحتقان الشعبي الذي أسفر عن ما عرف بهبة نيسان عام ١٩٨٩[٢].

وعلى الصعيد الإقليمي فقد شاب العلاقات الأردنية مع دول الجوار العربي كثير من التوتر نظراً لتباين المواقف بخصوص القضايا الأساسية في المنطقة في تلك الأثناء،

---

* **أعد هذا التقرير أ. بكر محمد البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] أحمد عارف كفارنة، **التجربة الديمقراطية الأردني**، دار قنديل للنشر للتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ص ١٧٨،١٧٩؛ سائد درويش، **المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن**، مؤسسة دانه للعلاقات العامة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

[٢] **المصدرين السابقين.**

وخاصة فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ومشاريع حل الصراع العربي الصهيوني، وكذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، إضافة إلى فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية مما أفقد فقد النظام السياسي الأردني ذريعة كبرى طالما علق عليها سبب عدم إجراء انتخابات نيابية إذ لا يمكن إجراء مثل تلك الانتخابات تحت الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية. أما على الصعيد الدولي فقد شكل سقوط الكتلة الشيوعية ممثلة في الاتحاد السوفييتي السابق وحلف وارسو دفعة قوية للأنظمة الأحادية إلى مراجعة حساباتها وتكتيكاتها بما يضمن التكيف مع الواقع الجديد والحفاظ على الاستمرار وصون المكتسبات. وفي تلك الظروف مجتمعة جاء الإعلان عن استئناف الحياة البرلمانية في الأردن وإجراء انتخابات عامة لأول مرة منذ عام ١٩٦٧[١].

وقد جرت الانتخابات النيابية منذ عام ١٩٨٩ حتى الوقت الحالي سبع مرات، إلا أن انتخابات عام ١٩٨٩ كانت هي الأميز بين تلك الانتخابات نظرًا للدرجة العالية من النزاهة والشفافية التي تمتعت بها. ورغم أن هذه الانتخابات جرت في غياب الأحزاب السياسية، إلا أنها شهدت عودة قوية للحزبيين للبرلمان ولو كان ذلك بالصفة الشخصية وقد كان مجلس النواب الحادي عشر الذي أفرزته تلك الانتخابات مميز الأداء ويعزو البعض ذلك التميز لطبيعة القانون الانتخابي الذي طبق فيها، ومن أبرز ملامحة وجود أصوات للناخب بعدد مرشحي دائرته الانتخابية مما أتاح الفرصة لانتخاب نواب مميزين[٢].

**قانون الانتخاب للعام ٢٠١٦**

في ٩/ ٣/ ٢٠١٦ صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦ بناءً على ما أقره مجلسي النواب والأعيان.

ويرتكز القانون على نظام القائمة النسبية المفتوحة، ويعني نظام القائمة النسبية في الدول التي يوجد فيها أحزاب قوية ومتنافسة، أن يشكل كل حزب قائمة تحتوي على

---

[١] **المصدرين السابقين**.

[٢] كفارنة، **التجربة الديمقراطية الأردنية**، ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

مرشحيه في الانتخابات حيث يتم وفق النظام الانتخابي اختيار مرشح أو أكثر من القائمة الحزبية، بينما يتم تحديد نسب تمثيل هذه الأحزاب في البرلمان بناءً على نسب الأصوات التي حصل عليها كل حزب. ونظرًا لأن الحالة الحزبية في الأردن تعاني من إشكالات عدة فقد اعتمد القانون على أن يشكل مجموعة من الأفراد قائمة محددة بناء على تيار يجمعهم أو فكر سياسي أو اجتماعي أو حزبي.

ومن وجهة نظر الحكومة الأردنية فإن القانون الجديد تقدمي ويسهم في تطوير العمل الحزبي والجماعي البرامجي، كما أنه يسمح بإجراء تحالفات وائتلافات بين القوى السياسية والحزبية والمجتمعية على مستوى الدوائر الانتخابية، وأنه يوسع الفرص أمام الأحزاب في الوصول إلى المجلس الثامن عشر والمساهمة في حكومة برلمانية[١].

وبالرغم من دفاع الحكومة عن القانون الذي أنهى قانون الصوت الواحد، إلاّ أن هذا القانون لم يسلم من ملاحظات سلبية على العديد من جوانبه ومن أبرزها ما يلي[٢]:

- غموض كبير وتعقيد في تفاصيل القانون، لتضمنه العديد من المفاهيم الجديدة؛ كالترشح ضمن القوائم، والقائمة المفتوحة، وطريقة احتساب البواقي، وغير ذلك.
- القانون في نظر قطاعات عريضة بمثابة إعادة إنتاج للصوت الواحد، إذ بمقدور العديد من الأشخاص الراغبين بدخول مجلس النواب تشكيل قوائم بالتحالف مع آخرين معدومي الفرصة في الفوز لضمان النجاح.

---

[١] وزير التنمية السياسية موسى المعايطة، لقاء مع عدد من الأحزاب السياسية، الموقع الالكتروني لوزارة التنمية السياسية، (تاريخ الدخول ٢١/ ٧/ ٢٠١٦):

http://www.moppa.gov.jo/DetailsPage/MOPPA/NewsDetails.aspx?ID=319

[٢] مروان المعشر، انطباعات شعبية عن الانتخابات، **الغد الأردنية**، ٢/٦/٢٠١٦ (تاريخ الدخول ٢٠/ ٧/ ٢٠١٦):

http://www.alghad.com/articles/965132-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

- لن يسمح القانون بحصول أي قائمة على مستوى الدولة على أكثر من ١٠ ٪ من الأصوات في أحسن الحالات، وأنه تبعاً لذلك فإن الأمل أن تؤدي هذه الانتخابات لظهور قوى يمكن لها أن تحصل ولو على عدد معقول من المقاعد- بغياب إمكانية الحصول على أغلبية- يُمكّنها من تشكيل الحكومة، شبه مستحيل. وبالتالي، فإن هدف الوصول إلى حكومات برلمانية قوية تنجح في الانتخابات بناء على رغبة شعبية وبرامج واضحة، ما يزال هدفاً بعيدًا جدًا.

**تقسيم الدوائر الانتخابية**

بعد صدور الإرادة الملكية بالموافقة على قانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦ أقر مجلس الوزراء مشروع نظام تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ٢٣ دائرة انتخابية على النحو التالي[١]:

محافظة العاصمة وتضم خمس دوائر انتخابية، محافظة إربد وتضم أربع دوائر انتخابية، محافظة الزرقاء وتضم دائرتين انتخابيتين، في حين ضمت محافظات البلقاء، ومعان، والمفرق، والطفيلة، ومادبا، وجرش، وعجلون، والكرك، والعقبة دائرة انتخابية واحدة كما اعتبر كل من مناطق بدو الشمال، وبدو الوسط، وبدو الجنوب دائرة انتخابية واحدة أي أن كل منطقة من مناطق البادية عوملت كمحافظة.

وبمقتضى هذا النظام يضاف الى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للمحافظات خمسة عشر مقعداً تخصص لإشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام المادة ٨ من قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦.

---

[١] مجلس الوزراء الأردني، ٢٤/ ٥/ ٢٠١٦، (تاريخ الدخول:٢٤/ ٧/ ٢٠١٦):
http://www.pm.gov.jo/content/1464142636/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D9%82%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2016.html

وبذلك يكون عدد مقاعد مجلس النواب ١٣٠ مقعداً منها ١٥ مقعداً للكوتا النسائية و٩ مقاعد للمسيحيين و٣ مقاعد للشركس والشيشان.

وتضمن النظام إضافة ٧ مقاعد اعتمادًا على معايير الجغرافيا والتنمية وعدد السكان حيث تمت إضافة ٣ مقاعد للدوائر الثانية والرابعة والخامسة في العاصمة عمان، ومقعدين للدائرة الرابعة في محافظة إربد، ومقعدًا واحدًا للدائرة الأولى في محافظة الزرقاء، ومقعدًا واحدًا لمحافظة العقبة ليصبح عدد المقاعد المخصصة للعقبة ٣ مقاعد بدلًا من ٢ لأن القائمة النسبية المفتوحة حدها الأدنى ٣ مقاعد.

**شكل (١-١)**
**خارطة توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن وفق قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦**

المصدر: راصد، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، دليل المواطن الأردني نحو الانتخابات النيابية ٢٠١٦، ص١٨، http://www.hayatcenter.org/uploads/2016/07/20160730042729ar.pdf (تاريخ الدخول: ٣١/ ٧/ ٢٠١٦).

## الهيئة المستقلة للانتخابات

وتعد الهيئة المستقلة للانتخابات التي تأسست عام ٢٠١١ إحدى ثمرات الحراك الإصلاحي الذي عم المملكة إبان ثورات الربيع العربي، وتُعرِّف الهيئة نفسها بأنها جهة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة، وقد حددت الهيئة لنفسها جملة من الأهداف من بينها ضمان إجراء انتخابات نيابية تتوافق مع المعايير الدولية، وبما يكفل إعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، ومعالجة

تراكمات الماضي السلبية والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات وخطواتٍ إصلاحية، وقد باشرت الهيئة عملها في شهر أيار من العام ٢٠١٢ وقامت الهيئة بالإعداد لإجراء انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر التي جرت مطلع عام ٢٠١٣ كأول انتخابات تديرها بعد التأسيس، وقد تم توسيع دور ومسؤوليّات الهيئة المستقلة للانتخاب، لتشمل إدارة الانتخابات البلدية وأي انتخاباتٍ عامة، إضافة إلى ما تكلفها به الحكومة من إدارة وإشراف على أية انتخاباتٍ أخرى وذلك بموجب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٤، وقد أشرفت الهيئة بعد ذلك على عدد من الانتخابات الفرعية، وانتخابات المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى والتي نفذتها الحكومة في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣[١].

وبدأت الإجراءات المتعلقة بالانتخابات بصدور الإرادة الملكية بإجرائها بموجب المادة ٣٤ من الدستور، وعلى إثر ذلك حددت الهيئة المستقلة للانتخابات يوم الثلاثاء ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦ موعداً للانتخابات وتلا ذلك إعلان الكشوفات الأولية للناخبين وطرحها للاعتراض والطعون عليها ليُصار إلى إصدار الكشوف النهائية للناخبين والتي سيتم بموجبها الاقتراع، وبحسب الكشوف الأولية فإن حوالي ٤,٣ مليون شخص يحق لهم الانتخاب.

**جدول (١-١) عدد الناخبين في محافظات الأردن**

| | |
|---|---|
| عمـــان \| عدد الناخبين = 1,565,862 | |
| اربـــد \| عدد الناخبين = 749,481 | الزرقـاء \| عدد الناخبين = 583,802 |
| البلقـاء \| عدد الناخبين = 298,746 | الطفيلة \| عدد الناخبين = 55,224 |
| الكـرك \| عدد الناخبين = 167,694 | معـــان \| عدد الناخبين = 59,296 |
| عجلـون \| عدد الناخبين = 100,962 | العقبـة \| عدد الناخبين = 58,438 |
| جـــرش \| عدد الناخبين = 108,193 | البادية الشمالية \| عدد الناخبين = 74,007 |
| المفـرق \| عدد الناخبين = 106,094 | البادية الـوسطى \| عدد الناخبين = 51,032 |
| مـــادبا \| عدد الناخبين = 106,994 | البادية الجنوبية \| عدد الناخبين = 53,832 |

المصدر: راصد، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، دليل المواطن الأردني نحو الانتخابات النيابية ٢٠١٦، ص١٨، http://www.hayatcenter.org/uploads/2016/07/20160730042729ar.pdf (تاريخ الدخول: ٣١/ ٧/ ٢٠١٦).

[١] الهيئة المستقلة للانتخابات، (تاريخ الدخول ٢٤/ ٧/ ٢٠١٦):
http://www.entikhabat.jo/ar/content/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

## حجم المشاركة المتوقعة

شهدت الانتخابات الأردنية خلال الدورات السابقة مقاطعة عدد من القوى السياسية والمجتمعية والعشائرية للانتخابات ومن أبرز تلك القوى حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وقد برر الحزب مقاطعته للانتخابات بمبررات عده أبرزها قانون الصوت والوحد، وجاء إعلان الحزب عن مشاركته في هذه الانتخابات بناء على نتائج استفتاء أعضاء الحزب حول المشاركة أو المقاطعة، كما أعلنت العديد من الأحزاب السياسية عزمها خوض الانتخابات النيابية القادمة، وتشير نتائج استطلاعات رأي أجرتها بعض الجهات الداخلية والخارجية إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات لن تكون كبيرة، ففي استطلاع للرأي، أجراه برنامج "راصد" لمراقبة الانتخابات في الأردن تبين أن ٣١,٥٪ من المستطلعين ينوون المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، المقرر إجراؤها في ٢٠ سبتمبر/ أيلول المقبل.

كما بيّنت النتائج أن ٢٩٪ من المستطلعين لا يعلمون إذا ما كانوا سيشاركون في الانتخابات أم لا، فيما أشار ٣٩,٥٪ أنهم لا ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة قطعاً. وشمل الاستطلاع ١٨٠٠ شخص ممن وردت أسماؤهم في جداول الناخبين كعيّنة عشوائية مركبة بدرجة ثقة ٩٥ في المائة، وهامش خطأ قيمته ٣ في المائة.

وفي استطلاع آخر أجراه المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي كانت نسبة المشاركة قريبًا من ذلك حيث لم تتعد ٣٨٪. ويُستشف من ذلك تولد القناعة لدى كثير من المواطنين بأن صوتهم غير مسموع ويدعم هذا الاستنتاج أن ٦٣٪ أجابوا أنهم يعتقدون أنهم ليسوا شركاء في صنع القرار على الإطلاق[1].

[1] International Republican Institute (IRI), Survey of Jordan Public Opinion, Survey of Jordan Public Opinion
National Poll, April 19-24, 2016 (accessed: 20/7/2016):
http://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/2016_iri_poll_presentation_public_1.pdf

وقد أقر رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات بأن هناك تراجع في الثقة لدى المواطنين بنزاهة العملية الانتخابية وقد عز هذا التراجع إلى الممارسات السابقة من قبل بعض المسؤولين قبل تأسيس الهيئة[١]. كما أن هنالك مخاوف لدى مراقبين من خطورة المال السياسي على العملية الانتخابية ومخرجاتها ويقدر حجم المال السياسي، الذي ينفق على الانتخابات البرلمانية في الأردن بما يتراوح بين ٢٥٪ و٤٠٪ من إجمالي ما ينفقه المرشحون في كل دورة انتخابية والبالغ حوالي ١٤٠ مليون دولار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[٢].

[١] خالد الكلالدة رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات، كلمة في افتتاح ورشة تدريب الإعلاميين على التغطية المستقلة للانتخابات البرلمانية والتي نظمها مركز حماية وحرية الصحفيين، صحيفة الغد، الأحد ٢٤/ ٧/ ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٢٤/ ٧/ ٢٠١٦):

http://alghad.com/articles/1025012-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%B1

[٢] زيد دبيسة، المال السياسي يهدّد الانتخابات البرلمانية في الأردن، **العربي الجديد**، ٥/ ٧/ ٢٠١٦، (تاريخ الدخول ٢٤/ ٧/ ٢٠١٦):

https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/7/5/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-1

**حلقة نقاش**

## "احتمالات اندلاع حرب على غزة"

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في مقره بعمّان بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦ حلقة نقاش بعنوان **احتمالات اندلاع حرب على غزة** حيث تم خلالها تناول ثلاثة من المحاور، أولها: الإطار السياسي المتعلق بالبيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية والحاكمة للأطراف الأساسية- إسرائيل وحماس. وثانيها الإطار العسكري الذي تناول احتماليْن رئيسيين، الأول: "احتمالات شن حرب شاملة على قطاع غزة وأهدافها ومحدداتها" والثاني: "احتمالات شن حرب محدودة/ متقطعة على غزة". أما المحور الأخير فبحث الظروف والمتغيرات المحتملة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تشجع إسرائيل على شن حرب شاملة/ محدودة على قطاع غزة.

وقد شارك في هذه الحلقة كل من د. رائد نعيرات- أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الفلسطينية، أ. صالح نعامي- الكاتب الفلسطيني ومحلل الشؤون الإسرائيلية، د.نظام بركات- أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية، والعقيد م. د. أحمد الخلايلة- خبير استراتيجي وعسكري أردني، و أ. عاطف الجولاني- الكاتب والمحلل السياسي الأردني، وقد أدار الحلقة أ. جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

### المحور الأول: الإطار السياسي (البيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية والحاكمة للأطراف الأساسية- إسرائيل وحماس)

**١. المعطيات**

يشكل الانسداد في الحالة الفلسطينية والفلسطينية- الإسرائيلية الإطار العام للمعطيات السياسية والميدانية المؤثرة على ظروف اندلاع حرب بين إسرائيل والمقاومة في غزة.

حيث تواصل إسرائيل حصار قطاع غزة وعزل حركة حماس منذ عام ٢٠٠٦، وهي سياسة صمَّمها اللاعبون الدوليون بهدف تطويع حماس للقبول بالشروط الدولية فيما يعرف بشروط الراعية الدولية، غير أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها، وعلى العكس فإنها أضعفت السلطة الفلسطينية في رام الله ولم تُقرِّب الحل السياسي، بل تمكنت حماس من بناء قوة عسكرية تعد بمقاييس إسرائيل مقاومة ضاربة.

ومنذ الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠١٤ لم يتم فعل الكثير لتغيير الظروف التي أدّت إلى حدوثها على كافة المستويات، الداخلية والإقليمية والدولية، مما يدفع لبحث احتمالية نشوب حرب جديدة على غزة ضمن مساريْن أساسيين؛ السياسي والعسكري، وبحث الظروف والمتغيرات التي يمكن أن تشجع إسرائيل على شن حرب على غزة، وإمكانية اتخاذ إسرائيل قراراً بذلك.

فيما تعيش البيئة الفلسطينية حالة حرجة مع تواصل الاستقطاب الحاد بين السلطة الفلسطينية وقيادة قطاع غزة واستقلال كل منهما عن الأخرى، واستعانة كل طرف بالأطراف الإقليمية والدولية لتدعيم مواقفه ضد الطرف الآخر وتوقف الوساطات بين الطرفين، وغياب المشروع الوطني الفلسطيني الذي يتمسك بالثوابت الفلسطينية ويحدد الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة، مع استمرار موقف السلطة الفلسطينية المعادي لحماس، والقائم على التنسيق الأمني مع إسرائيل بهدف إحباط العمليات الجهادية في مناطق السلطة.

كما تتواصل موجة الهجمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس منذ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٥، مع احتمال تطورها، وسط اتهامات تُوجَّه لحركة حماس بإنشاء خلايا مسلحة في الضفة الغربية والقدس لتحويل المواجهة الحالية مع إسرائيل إلى انتفاضة مسلحة تهدف للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلال الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة يعيش السكان ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية أشبه ما تكون بالظروف التي عاشوها قبل حرب ٢٠١٤، من اشتداد الحصار واستمرار إغلاق معبر رفح البري الذي لم يُفتح سوى لأيام محدودة مع اشتداد الضائقة الاقتصادية.

وحول البيئة الداخلية الإسرائيلية فالتحول النسبي هو في الإدارة الإسرائيلية واستلام أفيغدور ليبرمان حقيبة وزارة الدفاع، مما أوحى بكون هذه الخطوة مقدمة لزيادة قوة مخالب إسرائيل العسكرية خاصة تجاه قطاع غزة، واحتمالات اندلاع حرب إسرائيلية ضد غزة، وإظهار حماس على أنها عقبة أمام جهود إعادة السلام وبالتالي لا بد من العمل على إزالتها.

ويعتبر ليبرمان أن إمكانية بقاء حكم حماس في قطاع غزة سيُفضي إلى إعادة تجربة حزب الله في جنوب لبنان، مع العلم أن قرار الحرب الشاملة ضد غزة يرتبط في إسرائيل برئيس الحكومة والمؤسسة العسكرية، وسيكون من الصعب على ليبرمان السيطرة على المؤسسة العسكرية رغم دعم نتنياهو له، إضافة إلى أن ما يجري في الضفة الغربية والحالة السياسية فيها والتقديرات الأمنية بأن الضفة بحاجة إلى التهدئة أكثر من الحاجة للتصعيد، بالإضافة إلى ما يراه البعض منهم من كون وجود حماس في غزة أفضل من الفوضى المتوقعة حال زوالها.

لذا لجأت إسرائيل إلى تهدئة الأوضاع تحت مسمى هدوء مقابل هدوء، كما جرت هناك عدة محاولات لإحداث اختراق على صعيد العملية السلمية وحتى محاولة إدخال حركة حماس داخل هذه العملية من أجل حلحلة العديد من الملفات، لا سيما قضية إعادة الإعمار وإيجاد حل لملف الأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح.

أما بالنسبة للوضع الإقليمي فهو لم يتغير عما كان عليه عام ٢٠١٤ بل ازداد تعقيداً وأصبح أكثر راحة بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فيما جاءت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية المصري والحديث المتواصل عن التنسيق والتعاون، وحديث نتنياهو عن ربيع

بين إسرائيل ودول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خاصة دول خليجية- بحسب الصحف الإسرائيلية، إضافة إلى حديثه عن علاقات دافئة واستراتيجية مع مصر والأردن، ولا يخفى ما تهدف إليه إسرائيل في ذلك كله من تهميش القضية الفلسطينية في المشهد العربي العام.

كما تعاني المنطقة العربية من حالة عدم الاستقرار في ظل أحداث الربيع العربي واندلاع موجة من الانقسامات الطائفية شغلت العرب عن قضيتهم الأولى وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى مراتب متأخرة في جدول الاهتمامات العربية، وهذا يمثل وضع مثالي لإسرائيل في حال توصلت لقرار لحسم هذا الأمر والبدء بتحرك عسكري في غزة.

وفيما يتعلق بالبيئة الدولية فهناك الحديث عن الحرب على الإرهاب واستمرار تصنيف حركة حماس ضمن قوائم الحركات الإرهابية لدى أوروبا وأمريكا، لا سيما مع انتظار فترة الانتخابات الأمريكية، كما ظهرت هناك أنماط جديدة من التحالفات الدولية في المنطقة العربية، فهناك تحالف أمريكي مع دول العالم لمحاربة داعش في سوريا وهناك تحالف عربي بقيادة السعودية لمجابهة الوضع في اليمن وهناك تحالف بقيادة روسيا وسوريا وإيران والعراق وحزب الله، فيما تظهر مطالبات دولية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني خاصة في أوروبا إضافة إلى تيارات في الرأي العام الدولي تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني.

**٢. الظروف والمحددات**

تعاني حركة حماس من استمرار الحصار خاصة بعد إغلاق الأنفاق بواسطة مصر مع تراجع الدعم القطري والتأييد التركي للمقاومة الفلسطينية وتراجع فكرة رفع الحصار وقبول تركيا بمرور المساعدات عبر إسرائيل، وما جرى من تراجع العلاقات مع حزب الله وايران التي كانت مصدر السلاح للمقاومة، وتراجع التأييد العربي الرسمي بعد ما جرى في سوريا ومصر، مع حاجة حماس للخروج من المأزق المتمثل في الحصار.

وبشكل عام ما يجري على الصعيد السياسي ليس لصالح الفلسطينيين، سواء ما جرى من تطبيع العلاقات مع تركيا، وعدم نجاح المبادرة الفرنسية لتحريك عملية السلام؛ حيث لا تملك فرنسا أوراق ضغط لتمرير هذه المبادرة، وزيارة نتنياهو لإفريقيا تعتبر فتح لإسرائيل على صعيد العلاقات الدولية خاصة في منطقة حوض نهر النيل.

كما أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة خلافاً لما جرى عام ٢٠١٤؛ حيث كانت حماس معنية بتلك الحرب أكثر من إسرائيل، غير أن حماس الآن غير معنية بالحرب، فهي تدرك صعوبة المسائل المتعلقة بعدة ملفات مثل إعادة الإعمار، وتدرك تعقيدات البيئة الداخلية والإقليمية، وهناك مؤشرات على أنها معنية بامتصاص أي احتكاك إسرائيلي.

ويبقى الوضع المالي والاقتصادي والسياسي لقطاع غزة صعباً جداً بسبب انشغال دول الخليج بحرب اليمن وتوقف الدعم الإيراني، مما يجعل الدخول في حرب مع إسرائيل في الوقت الحاضر مجازفة كبيرة يصعب على غزة تحمل نتائجها، وبالرغم من استعدادات حماس وبقية الفصائل للحرب إلا أن القيادة السياسية في غزة لا ترغب بإشعال حرب مع إسرائيل في الوقت الحالي، فالقطاع لم يتعافى من جراحاته في الحرب السابقة، مع العلم أن تنفيذ فصائل المقاومة لمناورات صاروخية في بحر غزة، تمثل رسائل واضحة لإسرائيل، بأن العقلية العسكرية للمقاومة مستمرة منذ انتهاء حرب ٢٠١٤ استعداداً لمواجهة جديدة، وأنها لم تستنفد قواتها في الحرب الأخيرة.

وعلى صعيد آخر هناك تشديد الخطاب الإعلامي للمقاومة والذي يتضمن تهديداً لإسرائيل، وأن المقاومة ستفاجئ العالم وتذهله في أي مواجهة قادمة مع إسرائيل، مع التركيز الإعلامي للمقاومة بأن غزة تمثل ذخراً استراتيجياً للشعب الفلسطيني في الضفة والقدس ومخيمات الشتات، وذلك لكسب التأييد والتعاطف الفلسطيني معها باعتبارها تدافع عن مصالح الشعب الفلسطيني كافة.

لذا فإسرائيل ترى في حماس خطراً باعتبارها قوة معنوية أكثر من قدرتها العسكرية على تهديد إسرائيل، كون حماس تتمسك بالثوابت والقدرة على دفع الآخرين لتبني مواقفها، وفي أن تظل غزة نموذجاً للصمود في وجه ممارسات إسرائيل من حصار وغيرها.

وعلى الجانب الإسرائيلي كان الرأي السائد في المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل أن الهدف السياسي لأي عمل عسكري على قطاع غزة إبقاء حركة حماس في الحكم كحركة ضعيفة منهكة، على اعتبار أن إسقاط حركة حماس في حال عدم وجود بديل سلطوي سيخلق فوضى ستؤدي إلى توريط إسرائيل في الوحل الغزي.

لكن يبرز هنا سيناريو المواجهة الشاملة لإسقاط حركة حماس حسب طرح ليبرمان والذي قد يتحقق عبر عدة عوامل ومنها وقوع احتكاكات متبادلة بين حركة حماس وإسرائيل، ففي حال نجت إسرائيل في كشف أحد الأنفاق وتدخلت كتائب القسام، ووقع احتكاك عسكري يُفضي لردات فعل للمقاومة بقصف العمق الإسرائيلي، ويكون هناك ضغط جماهيري على الحكومة الإسرائيلية للرد على ذلك بحملة كبيرة بما قد يوفر فرصة أمام ليبرمان للدفع بهذا المخطط، خاصة في ظل موازين القوى داخل الحكومة الإسرائيلية التي تستند إلى ٦٥ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً في الكنيست، وهذا يعطي ثقل كبير لحزب ليبرمان الذي يملك خمسة مقاعد ويعزز من ثقل صقور حزب الليكود داخل الائتلاف الحاكم، إضافةً إلى وزراء حزب البيت اليهودي.

كما أن انشغال العالم بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط والاهتمام بمسألة الإرهاب التي امتدت إلى عمق الدول الغربية على حساب الاهتمام بالقضية الفلسطينية، يوفر فرصة لإسرائيل لمثل هذه الحرب.

وجرت عدة أحاديث عن موضوع تنصيب دحلان في غزة، لكن الكثير في إسرائيل لا يؤمنون أن دحلان يمكنه أن يؤدي دوراً في قطاع غزة على الإطلاق، لأن الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل عمليات المقاومة التي تتم، وانتفاضة القدس التي تخبوا أحياناً وتشتعل أحياناً لا يمكن أن تسمح لمنح دحلان دوراً في هذا الأمر.

لذا فالسيناريو الأكثر قبولاً هو سيناريو المناوشات والتصعيد الجزئي سواءً من قِبَل الإسرائيليين أو من قِبَل حماس، بما من شأنه أن يجعل العالم يلتفت أكثر نحو الملفات العالقة ومحاولة إيجاد حلول لها.

لذلك فإن إمكانية نجاح هذا السيناريو تؤول إلى الصفر، لأن مسألة استبدال حماس بحكم آخر غير واقعية ومحتملة، وكانت هناك تجربة لإسرائيل عام ١٩٨٢ عندما قام شارون بشن حرب على لبنان لإيجاد حكم مسالم لإسرائيل يعتمد على الموارنة، وكانت النتيجة مجيء حزب الله بدل منظمة التحرير، والذي بات أكثر قوة في عدائه لإسرائيل وأكثر إيذاءً لها.

وهناك من يقول إن مسألة إسقاط حركة حماس في غزة قد يمثل قبلة حياة لحركة حماس، وأن إسقاط حكمها يعفي الحركة من ارتباطات تجاه المواطنين، وأن إمكانية خلق بديل غير متوفرة، لأن مثل هذه البيئة قد تدفع الفلسطينيين إلى مزيد من التعنت والتشدد، وهذا لن يجدي نفعاً خاصة وأن حركة حماس عندما تتخلص من الحكم ستعزز من قدرات المقاومة.

كما أن مسألة العمل العسكري ضد قطاع غزة يأتي في ظل حديث إسرائيلي متواتر عن قرب نهاية مرحلة محمود عباس، وذلك بخلاف ما يتحدث عنه ليبرمان الذي يعتبر أن أبو مازن يمثل الإرهاب السياسي الفلسطيني ورهان ليبرمان على دحلان، فهناك إجماع داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على أن من سيخلف عباس سيكون أكثر تشدداً بسبب الحالة الشعبية في الضفة وغزة.

لذا تدفع هذه العوامل كلها سواء تعقيدات البيئة الداخلية في إسرائيل والبيئة الإقليمية والدولية وفي الداخل الفلسطيني إلى تشجيع إسرائيل على شن الحرب، إلا أن المحاذير بشن هذا الاعتداء محاذير كثيرة، ومعروف أن ليبرمان شخصية فوضوية بامتياز ويستغل الآن دفاعه عن الجيش لدفع الجيش لعدم الممانعة في تنفيذ مخططه بإسقاط حركة حماس، لكن هذه المآلات لن تكون إيجابية بالنسبة لإسرائيل.

**المحور الثاني: الإطار العسكري (احتمالات شن حرب شاملة على غزة وأهدافها ومحدداتها، احتمالات شن حرب محدودة على غزة)**

وحول موقف واستعدادات إسرائيل للحرب، ترى قيادات إسرائيلية بأنه من الصعب التفاهم مع حماس لأنها تشكل تهديداً أمنياً، وتهدف إلى تدمير إسرائيل، إضافة إلى التصريحات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين وعلى رأسهم ليبرمان مما يجعل احتمالات الحرب قائمة بدرجة عالية.

كما يتم الإعلان عن تجهيز الخطط القتالية العملياتية، وتشير التطبيقات العملية على مجسمات لشوارع غزة إلى استعداد إسرائيل للحرب. فيما تتنامى الدعوة لإعادة احتلال قطاع غزة بالكامل والقضاء على المقاومة في غزة.

وفي حال تطور موجه الهجمات الفلسطينية في الضفة والقدس، فإن رد فعل إسرائيل سيكون ضد حماس في غزة لتغطية فشلها في وقف تدهور عمليات المقاومة هناك ولخلق واقع جديد، بحيث تقوم استراتيجية إسرائيل الدائمة على إبقاء حركة حماس تحت الردع وفي مختلف الظروف، وعند المقارنة بين موازين القوى فإن الكفة تميل لصالح إسرائيل، إلا أن التعبئة الجهادية لدى المقاومة في غزة واستخدامها لحرب العصابات وفنون القتال المبتكرة ستزيد من حجم خسائرها البشرية والمادية وستعمل على إطالة أمد الحرب.

وحول السيناريوهات المحتملة لأسباب اندلاع الحرب، فالسيناريو الأول بأن تقوم إسرائيل ببدء هجوم على غزة كما حصل عقب اختطاف المستوطنين الثلاثة في الخليل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ في حال نجاح حماس بتنفيذ عملية عسكرية كبيرة ضد إسرائيل انطلاقاً من الضفة الغربية.

فيما يتعلق السيناريو الثاني باستعداد إسرائيل لضرب منظومة الأنفاق على حدود مع غزة مما يدفع حماس للمبادرة بضربة استباقية ضد إسرائيل بالرغم من الثمن الباهظ الذي سيدفعه قطاع غزة.

## المحور الثالث: الظروف والمتغيرات المحتملة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تشجع إسرائيل على شن حرب شاملة/ محدودة على غزة

حول السيناريوهات المتعلقة باحتمال شن الحرب على غزة، هناك سيناريو استمرار الوضع الراهن، وسيناريو التصعيد المحدود والمناوشات وردود فعل بناء على تطورات عسكرية، وسيناريو الحرب الشاملة على غرار الحروب السابقة، فيما هناك سيناريو مزيد من التهدئة وتحويل التهدئة المؤقتة إلى تهدئة طويلة الأمد وربما التوصل لبعض الاتفاقات غير المباشرة بين الطرفين، والوصول إلى ترسيم الهدوء دون الوصول إلى حالة الاحتواء.

ويُعتقد أن العامل الأساسي الذي يمكن أن يلعب دوراً بهذا الاتجاه هو الدور التركي، بحيث ستكون تركيا منافساً للجانب المصري في تحديد طبيعة العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، حيث إن تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية سيكون عامل معيق لخيار قيام حرب بسبب العلاقة الجيدة لتركيا مع الطرفين لصالح التهدئة بينهما.

ومن العوامل التي من شأنها دفع إسرائيل باتجاه قرار الحرب، تعرض إسرائيل لهجمات فلسطينية مسلحة وخاصة هجمات صاروخية مما يضع القيادة الإسرائيلية في موقف حرج يدفعها للرد.

على المستوى الفلسطيني فهناك عدة عوامل قد تدفع إسرائيل لشن الحرب على غزة، ومنها تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني مما يبقي الظرف مناسباً لشن هجوم إسرائيلي، إضافة إلى تشجيع الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح لقرار من هذا النوع وتشجيع إسرائيل لشن هجوم على غزة.

وحول العوامل الإقليمية التي من شأنها تشجيع إسرائيل على شن حرب ضد غزة، أولاً تشجيع مصر وأطراف عربية أخرى معارضة لحماس وحركات الإسلام السياسي، لتوجيه ضربة إسرائيلية إلى حركة حماس وإنهاء سيطرتها على قطاع غزة، وتوفير ضوء أخضر لهذه الضربة على غرار ما حصل أيام الرئيس الأسبق حسني مبارك، وثانياً: استمرار حالة الفوضى والصراعات الطائفية في المنطقة، وثالثاً: في حال تغيير تركيا

موقفها من حركة حماس والقضية الفلسطينية لصالح علاقاتها مع إسرائيل على حساب العلاقة مع الفلسطينيين.

أما العوامل الدولية فهناك عدة عوامل، قد منها فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب لما له من مواقف ضد العرب والمسلمين وتحمسه الشديد لدعم إسرائيل.

لكن السيناريو الأكثر ترجيحاً حول الحرب على غزة هو سيناريو الوصول لمزيد من التهدئة بين الطرفين، ويليه سيناريو بقاء الوضع الراهن، وثالثاً احتمال التصعيد المحدود، فيما يأتي سيناريو المواجهة الشاملة أقل ترجيحاً كون الظروف غير مهيأة لذلك.

**وخلص المشاركون في حلقة النقاش إلى** أن الظروف القائمة ليست مهيأة لشن حرب على قطاع غزة وإنهاء حكم حماس واحتلال القطاع، وهذا أُفقه الزمني يتجاوز نهاية هذا العام، كما أن إسرائيل تحاول قطف ثمار بعض المتغيرات اليوم وليست قادرة على الدخول في حرب استنزاف صعبة في هذه المرحلة فيما هي مشغولة في استثمار علاقات مع إفريقيا وتركيا وغيرها من الدولة الخليجية والإسلامية. ويُضاف إلى ما سبق الحالة الاقتصادية، فهناك إشكالات اقتصادية تعاني منها إسرائيل خاصة في الضفة ومصاريف الاستيطان وعمليات تهويد القدس وبناء القبة الحديدية. كما أن استهداف حماس لم يعد أولوية لدى الجانب العربي المناهض للتيار الإسلامي.

لذا فإن الدول التي كانت تسعى لإدراج حماس ضمن قائمة حركات الإسلام السياسي والسعي للقضاء عليها، تشعر اليوم بعدم القدرة على حسم الصراع مع الإسلام السياسي وذلك في ضوء ما نشاهده في ليبيا ومصر واليمن وسوريا والعراق.

## الملف البيبلوغرافي

# العلاقات العربية الإقليمية والدولية

- المراجع العربية والإنجليزية
- أحدث الإصدارات

# بيبلوغرافيا

## العلاقات العربية الإقليمية والدولية*

### أولًا: المراجع العربية

#### ١. الكتـــــب


١. أحمد، محمد، **رؤية شاملة عن العلاقات الأمريكية-العربية.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١.

٢. أحمد، صالح، **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية.** القاهرة: دار نون، ٢٠٠٥.

٣. أحمد، جعفر، **مدخل إلى العلاقات العربية الصينية: العلاقات العربية الصينية. الصين والصراع العربي- الإسرائيلي.** دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

٤. أحمد، أبو بكر، **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠.** القاهرة: دار النهضة العربية، (٢٠٠٥).

٥. الأمارة، لمى، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

٦. أمين، سمير، **العلاقات العربية الأوروبية: قراءة نقدية.** القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٢.

٧. أيوب، مدحت، **قضية الشرق الأوسط في العلاقات العربية الأوروبية.** أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣.

٨. جرجس، فواز، **أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.


* إعداد الأستاذ حمزة ياسين، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

٩. الحضرمي، عمر، **العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٠. حسن، يوسف، **الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

١١. حشيشو، نهاد، **ألمانيا والعرب**، بيروت: دار نلسن، ٢٠١٦.

١٢. الخماش، رنا، **العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (١٩٩٦-٢٠٠٩)**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠.

١٣. السبايلة، عامر، **الإدارة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط: الدبلوماسية والسياسة الخارجية**. إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١٤. الشلبي، جمال، والشقران، خالد، **العلاقات العربية الأوروبية بعد ١١ أيلول: الواقع والآفاق**. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٥. العتوم، حسام، **روسيا المعاصرة والعرب**. عمان: (دار النشر غير مصرح باسمها)، ٢٠١٦.

١٦. كنعان، حسين، **مستقبل العلاقات العربية-الأمريكية**. بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١٧. مجموعة من الباحثين، **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**. عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٣.

١٨. مجموعة من الباحثين، **العرب والقوى العظمى: العرب وروسيا**. بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٧.

١٩. مجموعة من الباحثين، **العلاقات العربية- التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٢٠. مجموعة من الباحثين، **ندوة العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

٢١. مجموعة من الباحثين، **العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر**. أنقرة: مطبعة هازار، ٢٠١١.

٢٢. محافظة، علي، **ألمانيا والوحدة العربية: ١٩٥٤– ١٩٩٥.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٢٣. محافظة، علي، **فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥– ٢٠٠٠.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

٢٤. مولاري، كوني، **العلاقات العربية الإفريقية: رؤية استراتيجية.** الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٥.

٢٥. المبارك، أحمد، **العرب والدائرة الإفريقية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٢٦. ميكائيل، براء، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.** دمشق: دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٢٧. نوفل، أحمد، **العلاقات الفرنسية العربية: من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية،** الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.

## ٢. الدوريات

١. أوغلو، إرسين، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية – التركية، إلى أين؟" بيروت: **المستقبل العربي،** مج. ٢٤٢، ع. ٢١ (١٩٩٩).

٢. بيبرس، سامية، "العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية." القاهرة: **شؤون عربية،** ع. ١٤٥ (٢٠١١).

٣. بافيل، بايف، "روسيا تتخذ موقفاً مضاداً لثورات العرب." تركيا: **رؤية تركيا،** ع.٢، ٢٠١٢.

٤. البرصان، أحمد، "السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط." عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** مج. ١٥، ع. ٥٧، ٢٠١١.

٥. البرصان، أحمد، "تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط." عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** مج. ١٨، ع. ٦٨ (٢٠١٤).

٦. "تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي." عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، التقرير الاستراتيجي ٣٠ (٢٠٠٥).

٧. حنا، إلياس، "الاتحاد الأوروبي توازن القوى والشرق الأوسط." القاهرة: **شؤون عربية،** ع. ١٢١ (٢٠٠٥).

٨. السرحان، صايل، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية- العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١." عمان: **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية،** مج. ٦، غ. ٢ (٢٠١٣).

٩. سرور، عبد الناصر، "تطور العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية و تداعياتها على دول الجوار العربي ١٩٩١-٢٠٠٦." القاهرة: **مجلة البحوث والدراسات العربية،** ع. ٥٢ (٢٠١٠).

١٠. الشيخ، نورهان، "محددات العلاقات الروسية العربية وآفاقها في العقد الثاني من القرن الحادي و العشرين." عمان: **مجلة دراسات شرق أوسطية،** مج. ١٤، ع. ٥٣ (٢٠١٠).

١١. عمران، عاصم، "العلاقات الأوروبية الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية." بيروت: **مركز الدراسات الاستراتيجية،** مج. ١٢، ع. ٢ (١٩٩٢).

١٢. عرفات، إبراهيم، "عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية." بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية،** مج. ٢٠، ع.٢٣٠ (١٩٩٨).

١٣. فهمي، عبد القادر، "روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفيتي الروسي حيال المنطقة العربية." القاهرة: **شؤون عربية،** ع. ١٠٥(٢٠٠١).

١٤. القلم، محمود، "مستقبل العلاقات العربية- الإيرانية." بيروت: **مجلة المستقبل العربي،** مج. ١٦، ع. ١٧٧ (١٩٩٣).

١٥. كوبر، جستين، "الاتحاد الأوروبي ودوره في أمن الشرق الأوسط." لندن: **الدفاع الخليجي،** مج. ١٠، ع. ٦٢ (٢٠٠٢).

١٦. موسى، راندا، "العلاقات العربية- الروسية ما بعد الربيع العربي." تركية: **رؤية تركية،** مج. ٢، ع. ١ (٢٠١٣).

١٧. محافظة، علي، "العلاقات الأوروبية العربية: الروابط والمصالح والمحاذير." القاهرة: **شؤون عربية،** ع. ١٢١ (٢٠٠٥).

١٨. محافظة، علي، "البعد السياسي في العلاقات العربية الإيرانية." عمان: **مجلة المنتدى،** مج. ١٥، ع. ١٧٣ (٢٠٠٠).

١٩. محافظة، علي، "لماذا خسرنا إفريقيا؟: العلاقات العربية الإفريقية: نظرة نقدية." عمان: **مجلة المنتدى،** مج. ٢١، ع. ٢٢٧ (٢٠٠٦).

٢٠. المقداد، محمد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية- العربية: حالة دراسة." عمان: **مجلة دراسات،** مج. ٤٠، ع. ٢ (٢٠١٣).

٢١. المبيضين، مخلد، "العودة الروسية إلى الشرق الأوسط : رئاسة الرئيس بوتين ٢٠٠٠-٢٠٠٨م." عمان: **مجلة العلوم الاجتماعية،** مج. ٣٨، ع. ١ (٢٠١٠).

٢٢. مبروك، شريف، "روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية." القاهرة: شؤون عربية، ع. ١٦٤ (٢٠١٥).

٢٣. نوفل، ميثال، "العلاقات العربية الإيرانية: الواقع والآفاق." بيروت: **شؤون الأوسط،** مج. ١٢، ع. ١٦ (٢٠٠٢).

## ثانيًا: المراجع الإنجليزية

### 1. BOOKS

- Aly, Abdel-Monem & Feldman, Shai, Arabs and Israelis: Conflict and Peacemaking in the Middle East. London: Palgrave Macmillan, 2013.
- Amirahmadi, Hoshang & Entessar, Nader, Iran and the Arab World. London: Macmillan Press, 1993.

- Amin, Samir & Kenz, Ali, Europe and the Arab World: Patterns and Prospects for the New Relationship. Chicago: Zed Books, 2005.
- Barkey, Henri, Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East. Washington: United States Institute of Peace, 1997.
- Bukarambe, Bukar, African-Arab relations. Nigerian: Nigerian Institute of International, 2007.
- Barr, James, A Line in the Sand: Britain, France and the Struggle for the Mastery of the Middle East. California: Simon & Schuster, 2011.
- Behr, Timo, France, Germany and Europe's Middle East Dilemma: The Impact of National Foreign Policy Traditions on Europe's Middle East Policy. France: Johns Hopkins University, 2009.
- Fuller, Graham, Turkey and the Arab Spring: Leadership in the Middle East. Vancouver: Bozorg Press, 2014.
- Glibert, Martin, The Routledge Atlas of the Arab-Israeli Conflict. New York: Routledge, 2012.
- Goren, Haim, German and the Middle East. Hebrew: Hebrew University Magness Press, 2003.
- Goodarzi, Jubin, Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East. London: L.B. Tauris, 2009.
- Horst, Jakob, & Junemann, Annette, Euro-Mediterranean Relations after the Arab Spring. New York: Routledge, 2016.
- Huwaidin, Mohamed, China’s Relations With Arabia and the Gulf 1949-1999. New York: Routledge, 2002.
- Isiksal, Huseyin, & Ormeci, Ozan, Turkish Foreign Policy in the New Millennium. Pieterlen: Peter Lang GmbH, 2015.
- Laqueur, Walter, The Israel-Arab Reader. London: Penguin Books, 2008.

- Liew, Sok, France and the Middle East Peace Process Since the End of the Cold War. Switzerland: ProQuest Information and Learning Company, 2005.
- Muller, Patrick, EU Foreign Policymaking and the Middle East Conflict: The Europeanization of National Foreign Policy. New York: Routledge, 2011.
- Primakov, Yevgeny, Russia and the Arabs. New York: Basic books, 2009.
- Shlaim, Avi, The Iron Wall: Israel and the Arab World. New York: W.W. Norton & Company , 2001.
- Tolan, John & Others, Europe and the Islamic World. New Jersey: Princeton University Press, 2013.
- Youngs, Richard, Europe in the New Middle East: Opportunity or Exclusion. Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Yousuf, Hilmi, African-Arab Relations. US: Amana Books, 1986.
- Zamir, Meir, The Secret Anglo-French War in the Middle East. New York: Routledge, 2011.

## 2. JOURNAL ARTICLES AND REPORTS

- Aliboni, Roberto, “Europe, the Arab countries, and the United States.” Lo Spettatore Internazionale, Vol. 9 (1974).
- Blank, Stephen, “Russia’s New Presence in the Middle East.” American Foreign Policy interests, no 37 (2015).
- Chubin, S. “Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated.” GRC Gulf Papers (2012).
- Carrera, Sergio & others, “EU Migration Policy in the wake of the Arab Spring
- What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations?” Mediterranean Prospects, Report No. 15 (2012).

- Ehteshami, Anoushiravan & Elik, Suleyman, "Turkey's Growing Relations with Iran and Arab Middle East." Turkish Studies, Vol. 12 (2011).
- Guzansky, Yoel, "Israel and the Arab Gulf states: from tacit cooperation to reconciliation?" Israel Affairs, Vol. 21 (2015).
- Gresh, Alain, "Turkish-Israeli-Syrian Relations and Their Impact on the Middle East." Middle East Journal, Vol. 52, No.. 2 (1998).
- Hunter, Shireen, "Arab Iranian relations and stability in the Persian Gulf." The Washington Quarterly, Vol. 7, (1984).
- Hale, William, "Turkey and the Middle East in the 'New Era'." Insight Turkey, Vol. 11, No. 3 (2009).
- Johansson-Nogues, Elisabeth, "The New EU–Arab League Dialogue: The Contours of a Cooperation." Mediterranean Politics, Vol. 20 (2015).
- Jones, Peter, "Hope and Disappointment: Iran and the Arab Spring." Survival: Global Politics and Strategy, Vol. 55 (2013).
- Jung, Dietrich, "Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities." Mediterranean Politics, Vol. 10 (2005).
- Karmi, Ghada, "Reconciliation in the Arab Israeli conflict." Mediterranean Politics, Vol. 4 (1999).
- Lawson, Fred, "Desecuritization, Domestic Struggles, and Egypt's Conflict with Ethiopia over the Nile River." Democracy and Security, Vol. 12 (2016).
- Lim, Guanie, "China and the Middle East: from Silk Road to Arab Spring." Journal of Arabian Studies, Vol. 5 (2015).
- Mousavipour, Mostafa & Joobani, Hossien, "Russia, Turkey, and Iran: Moving Towards Strategic Synergy in the Middle East?" Strategic Analysis, no 39 (2015).

- Obengo, Joel, “Hydropolitics of the Nile: The case of Ethiopia and Egypt”, African Security Review, Vol. 25 (2016).
- Phillips, Christopher, “Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power in the Middle East.” British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 38 (2011).
- Perthe, Volker, “Europe and the Arab Spring.” Survival: Global Politics and Strategy, Vol. 53 (2011).
- Pace, Michelle, “The EU's Interpretation of the ‘Arab Uprisings’: Understanding the Different Visions about Democratic Change in EU-MENA Relations.” Journal of Common Market Studies, Vol. 52 (2014).
- Rivetti, Paila, & Cavatorta, Francesco, “EU–MENA Relations from the Barcelona Process to the Arab Uprisings: A New Research Agenda.” Journal of European Integration, Vol. 36 (2016).
- Rubin, Barry, “china’s Middle East Strategy.” Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, No. 1 (1999).
- Silvestri, Sara, “EU Relations with Islam in the Context of the EMP's Cultural Dialogue.” Mediterranean Politics, Vol. 10 (2005).
- Sayari, Sabri, “Turkey and the Middle East in the 1990s.” Journal of Palestine Studies, Vol. 26 No. 3 (1997).
- Schlumberger, Olive, “The Ties that do not Bind: The Union for the Mediterranean and the Future of Euro-Arab Relations.” Mediterranean Politics, Vol. 16 (2011).
- Tassinari, Fabrizo, & Boserup, Rasmus, “The Return of Arab Politics and Europe's Chance to Engage Anew.” Mediterranean Politics, Vol. 17 (2012).
- Tovias, Alfred, “Euro-Mediterranean relations after the Arab Spring: persistence in times of change Jakob Horst.” Mediterranean Politics, Vol. 19 (2014).

- Yaqub, Salim, “Imperious Doctrines: U.S.–Arab Relations from Dwight D. Eisenhower to George W. Bush.” Diplomatic History, Vol. 26 (2002).

# أحدث الإصدارات

Horst, Jakob, & Junemann, Annette, Euro-Mediterranean Relations after the Arab Spring. New York: Routledge, 2016.

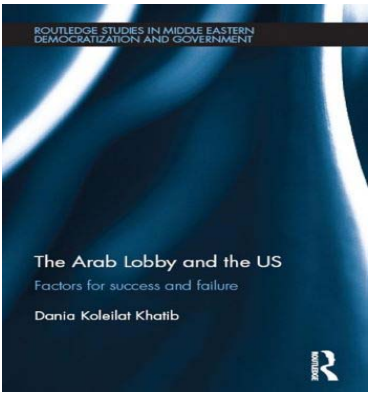


Khatib, Dania, The Arab Lobby and the US: Factors for Success and Failure. New York: Routledge Studies in Middle Easter Democratization and Government, 2016.

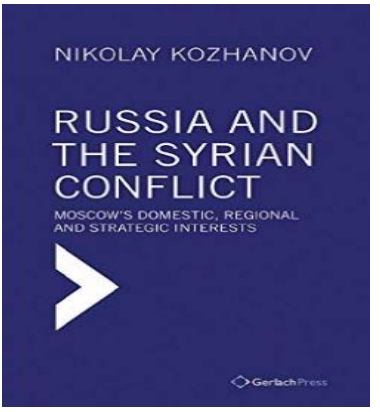


Kozhanov, Nikolay, Russia and the Syrian Conflict: Moscow's Domestic, Regional and Strategic Interests. Berlin: Gerlach Press, 2016.

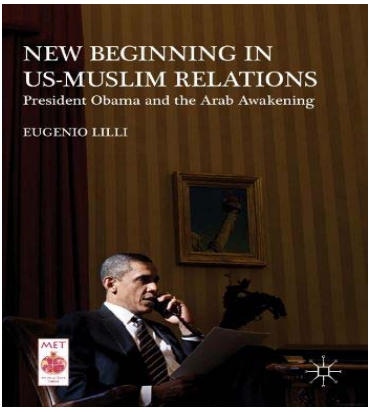


Lilli, Eugenio, New Beginning in US-Muslim Relations: president Obama and the Arab Awakening. New York: Middle East Today, 2016.

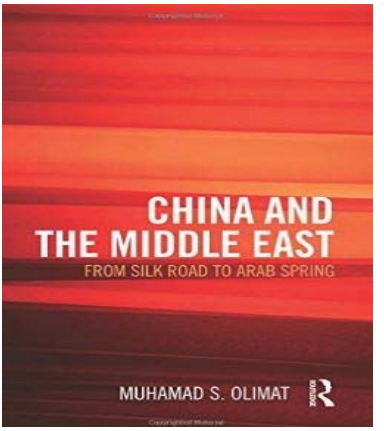


Olimat, Muhamad, China and the Middle Eat: From Silk Road to Arab Spring. New York: Routledge, 2015.

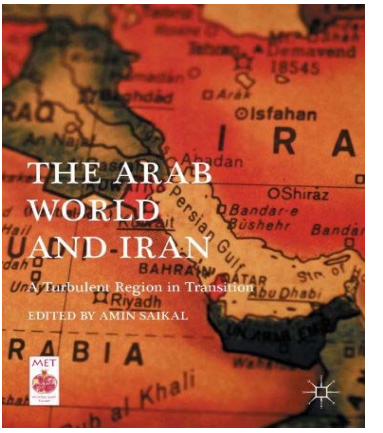


Saikal, Amin, The Arab World and Iran: A Turbulent Region in Transition. New York: Middle East Today, 2016..

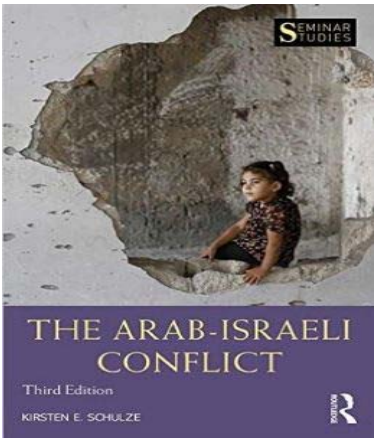


Schulze, Kirsten, The Arab-Israeli Conflict. New York: Routledge, 2016.

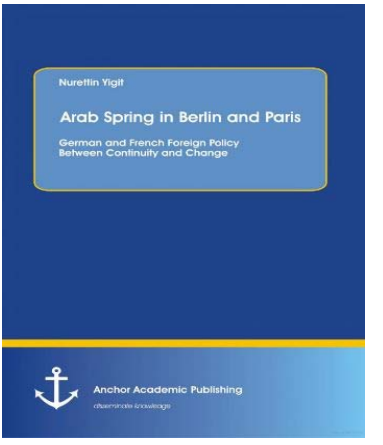


Yigit, Nurettin, Arab Spring in Berlin and Paris: German and French Foreign Policy Between Continuity and Change. Hamburg: Anchor Academic Publishing, 2015.

خضر، بشارة، **أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦.

التامر، عبادة، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجاً**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

powers in protest over the One-vote style. However, the IAF has announced it is going to participate. Finally, according to public opinion polls, only 31.5-38% of Jordanians have expressed the willing to take part.

### *Gaza War Scenarios*

***MESC***

On July 16, 2016, the MESC held a seminar titled Gaza War Scenarios, attended by a number of specialists. The discussion covered three aspects:

- Political environment governing the main parties
- Military conditions, with reference to the possibilities, targets and determinants of an overall war
- probable circumstances which could encourage Israel to wage a limited or comprehensive war.

The activity concluded that the current situation was not suitable to launch such an attack, end the rule of Hamas and occupy the Gaza Strip. In this stage, Israel is trying to make use of some variables, but it is not able to go into such a hard attrition. In fact, it is engaged in investing the relations with Africa, Turkey and some Arabian Gulf and Islamic countries. Furthermore, the elimination of Hamas is no more a priority for anti-Islamist Arab movements.

## ***Bibliography***

### *Arab Regional and International Relations*

***Hamzeh Yaseen***

- *Arabic and English References*

- *New Releases in books*

- Calling on the regime and opposition to respond to the political solution
- Pushing for deep discussions between Arab elites, especially Arab nationalists and Islamists, in a bid to find a way out of polarization, agree on the standards for Syrian and Arab interests and put an end to killing, expulsion and instability, and
- Calling on the Arab think tanks to conduct deep research on the Syrian crisis scenarios, mainly those related to the political settlement, its persistence conditions, halt of the civil war and Syria's post-reconciliation shape and effectiveness.

## *The Upcoming Parliamentary Elections in Jordan*

***Baker Al Bdour***

On March 9, 2016, a royal decree was issued to endorse the 2016 Election Law, which adopts the Open Relative List system. According to the government, the legislation would develop partisan action, whereas observers argue that it reproduces the One-Vote style. One hundred and thirty seats have been distributed to twenty-three constituencies, fifteen of which have been allocated to women's and twelve to minorities' quotas. In 2011, the Independent Election Commission was established, to autonomously manage the entire process.

The IEC is considered to be one of the gains of the reformist activity, which spread all over the kingdom during the Arab Spring. Thus, it announced the race date and then made public the electorates' preliminary names – amounting to 3.4 million – for any objections, so that the final names would be approved. Previous rounds were boycotted by the Islamic Action Front – the major political party – along with other

There are a number of repercussions to the country and the region. Among these is that the regional and international interventions escalated the state of chaos and instability in the Middle East. As the conflict got complicated, Syria became a battlefield for regional and international disputes. The Arab divisions increased, along with further fickleness of alliances and mounting sectarian polarization. In addition, the rising Russian political and military presence complicated foreign interventions, radicalism and cultural contradictions, providing extremist groups with a justification for their discourse and the mobilization of their attitudes. Finally, the issue led to the influx of Syrian refugees to neighbouring Turkey, Lebanon and Jordan and, recently, to European countries.

According to the report, four scenarios are predicted for the Syrian crisis. The first is a regional and international understanding leading to a political settlement. The second is an international understanding on dividing the country. The third is the slide into regional and international confrontations on the ground. The fourth is Syria's turn to an attrition field for the regional and international conflict parties. Political settlement is the best, the less costly for all parties and the most beneficial for the Syrian people's interests, Syrian State's sovereignty and region's stability.

The main recommendations were as follows:

- Calling on the international community and regional parties to push for a political settlement
- Calling for dealing with the dilemma in an inclusive manner, rather than limiting the issue to terrorism, taking into consideration the political, intellectual, economic and humanitarian causes

At the outset, it is noted that the civil war parties receive foreign support. The regime is publically sponsored by Iran and other allies. On other hand, the opposition groups enjoy unannounced support from Turkey and some Arabian Gulf states in different ways. Developments on the ground imposed the form of interference, until it reached military intervention by Tehran, Hezbollah and Moscow in the favour of the regime and quality armament in favour of the opposition.

The Russian presence is the most influential factor, relating to seven dimensions. First, the move springs from a Russian strategy of infiltrating the US and EU's 'new containment policy', which Moscow sees growing with systematic procedures in the wake of the Ukraine issue and the annexation of Crimea. Second, the Tartus base has an extremely strategic significance, the last of its kind for Russia on the Mediterranean. Third, Moscow has a strategic need to be next to Turkey – a NATO member. Fourth, the Syrian Army shall restore its initial balance and shall be enabled to make some progress and enjoy some superiority. Fifth, a new Russian military doctrine was adopted in 2014 and was reinforced with major development and armament, which cost about $300 million. Sixth, Israel and its military stands on the strong marine and air presence in Syria need to be explored. Seventh, there are Russian economic interests in the country.

The report also lists the motives of the Syrian crisis, such as: the continued fight and chaos; failure of attempts for political solutions; regional and international parties' interests; Arab weakness and division; growing sectarian and racial factor; international concern of the impact on Israel's security; and strong presence of extremist groups as a major party.

the latter, in which they compete for influence in such a vital region.

On the other hand, both do not have confidence in the US and other Western powers. Thus, they extremely need other players and less turbulence in the region. However, most importantly, each attempts to make use of all the available options to achieve its own interests before adopting rationality in managing ties with the neighbours– an approach that would take some time.

## *Impact of Regional and International Intervention in Syria on the Arab World*

***Arab Crisis Team***

The direct Russian military intervention, which started in September 2015, constituted a turning point in the international involvement in Syrian crisis. After it was mainly regional, the door of internationalization to the conflict was opened. Moscow decided to stand in favour of the regime against the armed opposition on the pretext of fighting ISIS. Later on, the announcement of most of the Russian troops' withdrawal from the country on March 14, 2016 marked a new stage for political talks between the Syrian parties under US-Russian auspices. Here, the Arab Crisis Team (ACT) presents a report on the Impact of Regional and International Intervention in Syria on the Arab World. The discussion begins with the crisis and the Russian intervention dimensions. It looks into the motives of the conflict and their effect on the country and Arab World as well as the likely scenarios. Finally, a number of recommendations are made to those concerned at the international, regional, Arab and Syrian levels.

of the sample was interviewed face to face, rather than online or via the phone.

Among these were 3789 Jews (including settlers), while the others were Arabs (871 Muslims, 468 Christians and 439 Druze).

The results indicated the deep– mainly ethnic– division and the great decline of political and democratic culture within the Israeli society, showing that 80% of the Jews believed that the state should give them priority over the Arabs. On the other hand, there are the Israelis' attitudes to some religion and state affairs. It was found that the Jews would like to exclude religion from their daily life but they would like it to be part of the definition of the state.

## *Saudi-Iranian Relations.. Present and Future*

***Mahjoub Al Zoweri***

The crisis of the Saudi-Iranian relations, which was severed by a Riyadh's third decision of its kind on January 3 2016, is one of repercussions of the Middle East's political and sectarian polarization state in the early 21st century. The real peak was reached when Shia cleric Nimer Al-Nimer was executed. Anger burst in Iran, especially in the regime's departments close to the religious and security institutions, and the Saudi embassy and consulate where attacked. As a result, Riyadh had limited options to respond in a manner that would embarrass Tehran.

The hostility between the two countries is not only sectarian, but it also has a political aspect confirmed with further developments. Thus, it turns that the former discourse displayed by local parties on both sides actually complements

When he speaks, Obama represents a significant party in the US, as it is not a dictatorship ruled by a despot's opinion. Thus, the US president's statement should be taken as a new approach to the Middle East different from that of the last decades since the end of the Cold War to the rule of George Bush Jr. The structure of the World Order has changed as there are states competing with the US. In other words, the age of unilateral polarity is over.

The present report investigates Obama's interview with the Atlantic (Issue 4, 2016). It sets the following headlines of the US new foreign policy, showing differences in the technique, but not the general strategy: no direct military intervention in the Middle East; involving partners in the intervention cost; leading from the back and fighting by proxy; preventing the proliferation of nuclear weapons and a deal with Iran; regional cooperation between Saudi Arabia and Iran; internal economic and political reform; less priority for the Palestinian issue; more concern for Asia than the Middle East; US-Russian concord with regard to the Middle East and recognizing Ukraine to be under Russian influence; less concern for terror and ISIS; and adopting soft power.

### *Pew's Survey on Religious Split in the Israeli Society*

***Mohannad Mustafa***

A significant survey on the political mood and democratic culture in the Israeli society was conducted by the Pew Research Center. The PRC is a major US think tank based in Washington. It was founded in 2004 to observe public opinion in the world countries on different issues like democracy, politics, religion and ruling. The first investigation of its kind in the Israeli society took place in the period October 2014-May 2015. To guarantee credibility, each of the 5601 citizens

instability (e.g. political violence, government vacuum, rise of non-state players, economic and social tensions, growing border threats). The third focuses on the effect of the oil price drop on the Middle East stability, expected to turn unrest and instability from a regional to a national level, rather than between countries. The fourth argues that the Arabian Gulf states, due to their financial capabilities and royal system, are different in their political instability. The fifth believes in the possibility of restoring stability to the Arab World, provided that a genuine will is found on the following five basics: employing the state's development function; balancing security, democracy and development; achieving full citizenship; accomplishing cultural and social renaissance; and making an independent Arab economic alternative.

In conclusion, the introduction to restore stability in the Arab World is an integrated network, combining politics, people and youth in the core. The totalitarian state has obstructed all the other ways of reform, making public uprisings a salvation from such dictatorships with their corruption, long submission to foreign interests, as well as deliberate and extended neglect of people's demands of freedom and dignity and the needs of the youth.

## ***Reports And Articles***

### ***Obama's Perspective to the Middle East***

***Ahmad Al Bursan***

The US foreign policy towards the Middle East is witnessing a major shift, expected to continue after Obama. That worries Washington's friends before rivals and, even, enemies.

## *Scenarios for Restoring Stability in the Arab World*

***Amgad Jebreel***

The Arab World, in particular, and the Middle East, in general, are going through a state of instability. Crises are growing in the state-society relations, various threats of different levels and types are escalating and some Arab states' entities are shaking.

In addition, the countries of the region are undergoing increasing international and regional pressures, leading to further internal decline and menace to their stability.

The present study begins with reviewing the sources of instability before the Arab revolts, followed by the impact of failing the first wave of protests, mainly in the middle of 2013. Then, foundations are proposed to restore stability.

It is very important to look at 'political stability' from an overall network perspective. In other words, it needs to be handled as a sub-variable of independent economic, social and cultural variables, for the concept is an outcome of all the other kinds.

According to the above approach, the sources of instability before the Arab revolts are explored, such as more 'failure states', repercussions of pan-Arab and regional conflicts, their international employment, as well as other economic, social and cultural causes.

A question is raised: will such 'fragile stability' carry on in the Arab World? There are five viewpoints in this regard. The first supports change and democracy, even through radical revolutionary tracks. Here, the current instability is considered a transitional stage, which constitutes a long-term chance. The second calls for 'adapting' to the state and forms of political

autonomy bases, in light of the decline in the assumed democratic shifts due to internal dilemmas as well as regional and international interventions in Arab internal affairs.

The study aims at exploring the concept of civil war as an objective introduction, the conditions leading to civil wars, the impacts on the Arab countries after 2011 and the repercussions on the future of Arab national states.

The hypothesis is that civil and sectarian conflicts result in a state of division to conflicting local entities, affecting the present and future of national states and widening the gap between social and religious components.

Today, the Arabs have one choice of establishing a new order away from the approaches of force, violence and political sectarianism. A social contract between the state and society is needed to rebuild the Arab political culture, in terms of constitutional legitimacy, political participation, real understanding of the peaceful circulation of power and democratic tools springing from Arab traditions – but not necessarily from the Western model. The above shall maintain the Arab national state and resist the attempts to fragment the Arab World.

In a bid to get rid of civil wars and internal conflicts, the only way could be the foundation of a social, political contract regulating the relations between all the social, religious and educated segments. A new political culture shall prevail, based on peace – rather than violence – respect of the Other, social diversity, abandonment of hatred and marginalization and creation of broad political participation. The latter would definitely provide a relevant ground to construct the state's institutions, spread social peace and build economy on the genuine foundations of development.

peoples for freedom, prosperity and independence; the stop of the growth of extremist groups in the region in the light of the containment of moderate political Islam in the local and regional political systems and provide the "Islamic" alternative to youths who might be attracted to following extreme thoughts; establish a leverage for influencing international policies to the Middle East; and finally, put back the Palestinian issue in its rightful place and enhance the Arab role in realizing Palestinian unity.

## ***Research & Studies***

### *Arab Civil Wars and the National State Future*

***Mufeed Al Zaidy***

The Arab Civil wars are not new, but date back to previous decades when some Arab countries saw a state of internal instability. Armed conflicts were, in most cases, encouraged by regional or international parties to escalate crises into civil wars between conflicting internal parties. They were used as tools of violence to achieve political or ideological purposes, like inflaming sectarian and ethnic divisions; stirring up chaos; founding weak entities which depend on foreign aid; and employing some armed groups as arms for new political powers rising from such struggles.

The stage that followed the Arab uprisings– or what is called the Arab Spring– saw the persistence and sizable escalation of the civil wars phenomenon in ethnic, sectarian and tribal forms, as is the case in Iraq and then Syria, Libya and Yemen. On the other hand, violence and terror are striking other Arab countries now and then, as is the case in Egypt, Tunisia, Kuwait and Saudi Arabia. In addition, elite and public calls are being launched to re-organize states on federal or

# *Editorial*

## *The Shifts of International and Regional Policies in the Middle East*

***Editor in Chief***

The policies of the key players in the Middle East witnessed major strategic and vital changes since 2013. Most of these were represented in their ambiguities regarding finding solutions to the crises in Iraq, Syria, Libya and Yemen; indirect military intervention; providing weapons to all parties and their opponents; and finally direct military intervention through Russia, the US and France. It should be as well and from today till 2018, the coming stage is expected to witness fundamental shifts from encouraging domestic conflicts to a period of altering the balance between the conflicting parties to reach some sort of solutions to be discussed with the various Middle Eastern parties.

As well, there could be a greater possibility for an Iranian-Saudi-Turkish "awakening", to be probably followed by an Egyptian one, as the only way forward to weaken strategies against Arab and Muslim interests. The new Turkish turnarounds amid at strengthening relations with Russia, Iran, Egypt and Syria could be a good basis for such a collective awakening whose aim is to protect the region from chaos and destruction and bring about stability to it and preserve the region’s remaining sources of power.

If such an awakening does indeed take effect, it would have many consequences for the region among the most prominent are: The resumption of the democratic transition and political reform in the region to respond to the demands of the

# English Abstract

***Bibliography***

***Arab Regional and International Relations***

133 - *Arabic and English References*

143 - *New Releases in books*

***Hamzeh Yaseen***

# *Contents*


| ***page*** | ***Editorial*** |
|---|---|
| 7 | *The Shifts of International and Regional Policies in the Middle East*<br>***Editor in Chief*** |
| | ***Research & Studies*** |
| 19 | *Arab Civil Wars and the National State Future*<br>***Mufeed Al Zaidy*** |
| 41 | *Scenarios for Restoring Stability in the Arab World*<br>***Amgad Jebreel*** |
| | ***Reports And Articles*** |
| 69 | *Obama's Perspective to the Middle East*<br>***Ahmad Al Bursan*** |
| 77 | *Pew's Survey on Religious Split in the Israeli Society*<br>***Mohannad Mustafa*** |
| 87 | *Saudi-Iranian Relations.. Present and Future*<br>***Mahjoub Al Zoweri*** |
| 95 | *Impact of Regional and International Intervention in Syria on the Arab World*<br>***Arab Crisis Team*** |
| 113 | *The Upcoming Parliamentary Elections in Jordan*<br>***Baker Al Bdour*** |
| 121 | *Gaza War Scenarios*<br>***MESC*** |

**The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ**

Amman – Summer 2016

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

# Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

***E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com***

***http:// www.mesj.com***

# Middle Eastern Studies

## Journal

By Middle East Studies Center

**Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information**

***Editor in Chief***
***Jawad Al- Hamad***

***Managing Editor***
***Abdul-Hameed Al-Kayyali***

***Assistant Editor***
***Yasmine AL-As'ad***

***Editorial Board***

***Abdul Fattah Al-Rashdan*** ***Ahmad Al-Bursan***
***Ahmad S. Noufal*** ***Ali Mahafza***
***Ebrahim Abu Arqoub*** ***Mohammad Abu Hammour***

**Volume 20** **No. 76** **Summer 2016**